جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

مطبوعة جامعية في مقياس منهجية العلوم السياسية

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك

إعداد الدكتورة: بوفرورة زوينة

السنة الجامعية: 2025- 2026

الفهرس

مقدمة.....04

المحور الأول: العلم والمعرفة العلمية.....05

1- مفهوم العلم.....05

2- مفهوم المعرفة العلمية.....09

المحور الثاني: المنهج والمنهجية.....23

1- مفهوم المنهج العلمي.....23

2- منهجية البحث العلمي.....30

المحور الثالث: ماهية البحث العلمي.....35

1- تعريف البحث العلمي.....35

2- أهمية البحث العلمي.....35

3- أهداف البحث العلمي.....36

4- خصائص البحث العلمي.....36

5- مستويات البحث العلمي.....37

6- أنواع البحوث العلمية.....38

المحور الرابع: خطوات البحث العلمي.....42

1- إختيار موضوع البحث العلمي وكيفية تحديده.....43

2- معايير اختيار موضوع البحث.....46

3- صياغة إشكالية البحث العلمي.....52

4- الفروض العلمية.....60

5- مقدمة البحث العلمي ومحتواها.....74

المحور الخامس: مناهج البحث العلمي.....79

1- المنهج الوصفي.....79

2- المنهج التطوري.....81

3- المنهج التاريخي.....83

4- منهج دراسة الحالة.....86

5- منهج الدراسة الميدانية.....90

6- المنهج التجريبي.....92

7- المنهج المقارن.....97

8- منهج تحليل المضمون.....100

المحور السادس: أدوات جمع البيانات..... 102

1- الملاحظة المباشرة.....102

2- العينة.....103

3- المقابلة.....105

4- الاستبانة.....106

خاتمة.....110

قائمة المراجع.....117

مقدمة

تعتبر مادة منهجية البحث العلمي من أهم المواد المدرجة في مختلف برامج المقررات الدراسية المعتمدة على مستوى التعليم العالي وفي أغلب الأطوار الجامعية، ويرجع ذلك لأهمية هذه المادة في عملية التكوين البيداغوجي والتحصيل العلمي، وكذا في إعداد مذكرات تخرج الطلبة.

وفي هذه المطبوعة نحاول التركيز على أساسيات منهجية العلوم السياسية والتي تعني قواعد تنظيمية تساعد الطلبة والباحثين في مجال العلوم السياسية بصفة عامة، وطلبة السنة أولى جذع مشترك بصفة خاصة.

انطلقنا من طرح الإشكالية التالية: **ما هي أهم أساسيات منهجية العلوم السياسية التي على الطالب والباحث الإلمام بها؟**

تتناول المطبوعة عدة محاور، حيث يقدم المحور الأول مفهوما للعلم والمعرفة العلمية، ثم نتعرف من خلال المحور الثاني على المنهج والمنهجية، أما المحور الثالث فنحاول من خلاله الإلمام بكل ما يتعلق بماهية البحث العلمي. لننتقل إلى محور رابع نشرح من خلاله كل خطوات البحث العلمي التي لا بد للباحث الالتزام بها، وكان لا بد لنا من عرض مختلف مناهج البحث العلمي في محور خامس، ثم إبراز أهم الأدوات التي يستخدمها الباحث لإعداد بحثه في محور سادس.

في الأخير أتمنى أن تمثل هذه المطبوعة مرجعا مفيدا يجيب عن انشغالات الطلبة والباحثين خاصة في ميدان العلوم السياسية.

المحور الأول: العلم والمعرفة العلمية

1- مفهوم العلم

- **تعريف العلم:** يعتبر موضوع العلم من أهم المواضيع التي شغلت بال المفكرين والعلماء وكانت ولاتزال محل اختلاف بينهم، لكونه يمثل نقطة الانطلاق في فهم قضايا ومواضيع مناهج وأدوات المعرفة. فهناك بعض الباحثين من يقوم بتعريف العلم على أساس الطريقة أو المنهج المعتمد في الحصول على المعارف، ولكن ذلك ما هو إلا خلط في المفاهيم، فيجب تمييز العلم على أنه مجموعة من المعارف العلمية المنظمة والمرتبة، والمناهج العلمية قد تختلف في بعض سماتها وأدواتها من علم إلى آخر ولكنها تشترك في الماهية والجوهر، كما يجب التمييز بين العلم والتعلم فلا يمكن أن نفهم العلم على أنه الطريقة والجهد الذي يبذله الإنسان في معرفة الأشياء. فلو اعتبرنا بذلك لكان العلم مقترن فقط بجهد الإنسان المبذول في سبيل تحصيله، وفي الواقع أنه يعبر عن مجموعة المعارف والتصورات التي تقرب الواقع بما يحتويه من ظواهر والعلاقات والأحداث إلى ذهن الإنسان وتمكينه من استيعابها وفهمها فهما صحيحا وموضوعيا، أي هو مجموعة النماذج والتصورات الذهنية الموضوعية الناتجة عن انعكاس واقع الظواهر في ذهن الإنسان، وبذلك فإن مفهوم العلم يعبر عن الوعاء الذي يشمل مجموعة من الحقائق والعلاقات بمختلف أنواعها، التي تكون منظمة ومرتبة ومنسقة فيما بينها وتشترك في مجموعة من الخصائص والسمات. ومن أجل الإحاطة أكثر بمفهوم العلم نستعرض فيما يلي بعض التعاريف التي أعطيت له:

- العلم: "هو المعرفة المنسقة والمرتبة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تتم بغرض تحديد طبيعة أو أسس وأصول ما يتم دراسته".

- العلم: "هو فرع من فروع المعرفة أو الدراسة الذي يهتم بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض".[1]
- حسب قاموس أكسفورد: "ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة وتحتوي على طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة".
- وعرف أيضا على أنه: "سلسلة مترابطة من المفاهيم والقوانين والإطارات النظرية التي نشأت نتيجة للتجريب أو المشاهدات المنتظمة".[2]
- وهناك اتجاه جديد لتعريف العلم "لباشلار" والذي يستند في تعريفه للعلم على العمليات الصانعة للمعرفة، اعتمادا على استقراء تاريخ العلوم التي تعرف تطورات ليس في شكل خط صاعد، ولكن هناك تصدعات وارتدادات وفتوحات جديدة، قوامها نقد المبادئ والمعارف والتصورات المشتركة، وحتى وسائل وطرق البحث المعتمدة وقواعد المنطق والتفكير، حيث أنه عرف العلم على أنه: "عملية لإنتاج المعارف العلمية التقريبية والمؤقتة المفسرة للأشياء". فمن خلال هذا التعريف يعتبر العلم معرفة تقريبية، أي نسبية بخلاف النظرة التي تعتبر العلم معرفة يقينية نهائية صادقة صدقا تاما، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال تاريخ العلوم الذي عرف العديد من التغيرات والتصدعات والاختلافات كان نتيجتها نقض معارف ونظريات وقوانين ومبادئ بكاملها، وعلى اعتبار أن العلم يمكن أن يضم معارف تقريبية أي نسبية في وصف الواقع، إلا أن ذلك لا يعني أنه مجموعة من العمليات، فالنظرة إلى العلم على أنه عملية لصناعة المعرفة هذا يعني أن جميع العلوم على اختلاف أنواعها هي علم واحد باعتبار أنها تستخدم نفس العمليات والأدوات.

---

[1] سامي محمد ملحم، **البحث العلمي (تعريفه، خطواته، مناهجه، المفاهيم الحديثة)**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002، ص10.

[2] عبد الحميد سيد وآخرون، **علم النفس العام**، القاهرة: مكتبة غريب، 1990، ص17.

وهناك من يرى أن العلم يقتصر فقط على تحليل وتفسير العلاقات بين الظواهر، حيث يعتبر الفيلسوف الفرنسي "هنري بوانكاريه" أن العلم معرفة تتعلق بإدراك الروابط والعلاقات القائمة بين الظواهر، ولا تتعلق بالظواهر نفسها.[1]

فالتيارات الفكرية السابقة التي تعرضت لمفهوم العلم تارة على أساس المعرفة المتضمنة وتارة أخرى على أساس الطرق والمناهج أو على أساس العمليات والأدوات والدراسات الصانعة للمعرفة التي توحي بأن العلم مجموعة من الأدوات والدراسات وليس المعرفة في ذاتها، كما حددت ماهيته من جهة أخرى على أساس مجال الدراسة المستهدف كالاقتصار على العلاقات بين الظواهر ومن ثم إخراج المعارف المفسرة لطبيعة الظواهر نفسها من دائرة العلم، وبناء على استعراض مختلف التوجهات المعرفة للعلم يمكن تعريفه على أنه: "مجموعة من المعارف الثابتة والمنظمة وفق قواعد ومبادئ عامة والمنطوية تحت موضوع واحد والمتوصل إليها من خلال طرق ومناهج علمية موثوق بها."

– **أهداف العلم:** إن الجهود التي يبذلها الإنسان من أجل تكوين وجمع المعارف العلمية وتنظيمها وتبويبها في شكل من أشكال العلوم لا تعتبر غاية في حد ذاتها، بل يهدف من خلال ذلك إلى فهم وتفسير ما يدور حوله من حوادث وظواهر وفك أسرارها، وهذا إما بغرض التحكم في تلك الظواهر والتنبؤ بها، أو بدافع الفضول في كشف أسرار الظواهر من أجل تلبية حاجة حب المعرفة والاطلاع لدى الإنسان، ومن أجل هذا قام الإنسان من خلال مجهودات متواصلة ومتكاملة عبر مراحل التاريخ بإنتاج معارف علمية وتنظيمها وترتيبها في شكل أوعية يمثل كل منها علم من العلوم ويفسر بشكل خاص نوع معين من الظواهر ويبين كيفية ضبط سلوكها، فبناء على هذا يمكن تحديد أهداف العلم في النقاط التالية:

[1] محمد علي محمد، **علم الاجتماع والمنهج العلمي- دراسة طرائق البحث وأساليبه**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986، ص99.

- فهم الظواهر وتفسيرها: إن الهدف الأول للإنسان من محاولته للتعرف على حقيقة الظواهر وفك أسرارها هو تحقيق الفهم الصحيح والموضوعي لهذه الظواهر، وسعي الإنسان من وراء هذا بدافع حب المعرفة والاطلاع الذي يتميز به الإنسان، كما يعتبر هذا الهدف الخطوة الأولى والأساسية للتنبؤ بالسلوك المستقبلي للظواهر والتحكم فيها.
- التعميم: فالإنسان لما يصل إلى قانون أو نظرية معينة لتفسير علاقة معينة بين الظواهر والأحداث المرتبطة بها، يقوم بجمع كافة الظواهر والأحداث والعلاقات المتشابهة تحت قانون واحد، وهذا لأن العلم مبني على كل ما هو عام، أي وضع قانون واحد لكل الظواهر والأحداث المتشابهة، وبناء على هذا يمكن تفسير سلوك الظواهر وكيفية حدوثها من خلال قواعد ونظريات عامة وموحدة.
- التنبؤ: ويشير إلى عملية تحديد السلوك المستقبلي للظواهر بناء على القوانين والنظريات المتوصل إليها والتي تحكم هذه الظواهر، ومن ثم الاستعداد لذلك أو التأثير فيها.
- الضبط والتحكم: فبناء على الفهم والتفسير الصحيح والموضوعي للظواهر ومعرفة اتجاهاتها المستقبلية، يمكن للإنسان التحكم في الظواهر العلمية وضبطها، وهذا بالتحكم في العوامل الأساسية المؤثرة في الظاهرة، فيمكن زيادة أو تخفيض وتيرة نمو الظاهرة أو منع حدوثها أو تغيير اتجاهها وذلك بحسب الحالة المرغوبة لدى الإنسان.

وهنا ينبغي الإشارة إلى حقيقة مهمة تتعلق بكون أن القدرة على التنبؤ والتحكم في الظواهر تختلف من ظاهرة إلى أخرى، ونجد أن القضايا والظواهر في العلوم الطبيعية تخضع للضبط والتحكم أكثر من الظواهر في العلوم الاجتماعية والانسانية، وذلك راجع إلى أن العلوم في هذا المجال أكثر دقة وثباتا من العلوم الاجتماعية. كما أن الظواهر في هذه العلوم أكثر استقرارا وثباتا من الظواهر في العلوم الاجتماعية التي تتميز بالتغير والتعقيد الناتج عن تداخل العلاقات بين الظواهر.

2- مفهوم المعرفة العلمية

يعتبر العلم مجموعة من المعارف المنظمة والمرتبة التي تم التوصل اليها باستخدام مناهج البحث العلمي الموثوق بها، وهذا ما يقودنا إلى البحث في ماهية المعرفة العلمية وخصائصها، إذ تظهر هذه الأخيرة أنها تتميز بمجموعة من الخصائص باعتبارها المكون الأساسي لموضوع العلم، وعليه من خلال هذا العنصر سنشرح ماهية المعرفة العلمية وخصائصها وانواعها وطرق الحصول عليها.

– **تعريف المعرفة:** إن الحديث عن المعرفة العلمية يقودنا إلى التساؤل عن مدى وجود معارف إنسانية أخرى، ومن ثم تكون المعرفة العلمية هي مجرد جزء من كل تمثله المعرفة الإنسانية بشكل عام، والتي تضم كل الحقائق والتصورات والأحكام والمعتقدات التي يضعها العقل البشري حول الأشياء والظواهر التي تحيط به والقضايا التي تحوم حول مدركاته العقلية بغض النظر عن درجة صدقها وموضوعيتها ودقتها ما دامت تجعل الإنسان يعتقد بصحتها وتطابقها مع الواقع، لأنها تعتبر شرط ضروري لتكيف الإنسان وتصرفه حيال تلك الأشياء المدركة، فقد اعتبرت المعرفة على أنها مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته تفسير وفهم الظواهر والأشياء المحيطة به وتتصل به،[1] وبناء عليه يمكن اعتبار المعرفة مجموعة من التصورات والأحكام التي يضعها العقل البشري على الأشياء التي تحيط به، حيث تمكنه من فهمها وإدراكها على نحو يساعده على التكيف والتفاعل مع محيطه بشكل أفضل، إلا أن تلك الأحكام تختلف من حيث الدقة والموضوعية والصحة بحسب الوسيلة المستخدمة في بناء وصناعة تلك التصورات والأحكام، وبناء على هذا يمكن التمييز بين نوعين من المعرفة، المعرفة العلمية والمعرفة غير علمية.

كما يمكن تصنيفها حسب درجة تطورها إلى ثلاث أنواع وهي:

- المعرفة العملية التي يحتاجها الإنسان لإنجاز أعمال وأنشطة معينة تساهم في تلبية حاجاته بشكل مباشر.

[1] حسين عبد الحميد رشوان، **أصول البحث العلمي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003، ص01.

- معرفة فنية يحتاجها الإنسان لإضفاء المظهر الجمالي على تلك الأشياء التي يستخدمها في تلبية حاجاته ورغباته.
- المعرفة العلمية التي يحتاجها لفهم وتفسير الأشياء المحيطة به.

واعتبارا مما سبق يمكن تعريف المعرفة العلمية على أنها تلك التصورات والأحكام العقلية الموضوعية التي يتوصل إليها الإنسان حول القضايا والظواهر المحيطة به، من خلال طرق وأساليب علمية موضوعية، لذلك فهي تعتبر أكثر موضوعية ودقة وصدقا من باقي أنواع المعارف الإنسانية.

– **أنواع المعرفة العلمية:** يمكن النظر إلى أنواع المعرفة التي توصل إليها الإنسان والتمييز فيما بينها على أساس الطرق والوسائل التي تم الاعتماد عليها في الوصول إلى تلك المعرفة، وعلى هذا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعرفة:

- معرفة يمكن التوصل إليها بشكل بسيط ومباشر باستخدام الحواس وتسمى المعرفة الحسية.
- معرفة لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال عمليات عقلية وتفكير عميق ويطلق عليها المعرفة العقلية أو الفلسفية.
- معرفة لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال استخدام مناهج علمية محددة وبالأخص التجربة وتسمى بالمعرفة العلمية.

كما نجد في الواقع أن هذه المعارف عادة ما تكون متداخلة فيما بينها ويعتمد بعضها على البعض الآخر وذلك لأنه كثير ما نعتمد على أكثر من طريقة أو وسيلة من تلك الوسائل في الحصول على معرفة ما، وخاصة بالنسبة للمعرفة العلمية حيث تعتمد على المنهج العلمي

والعمليات العقلية والحواس كالملاحظة وغيرها، ويمكن شرح هذه الأنواع بتفصيل أكثر على النحو الآتي:[1]

- المعرفة الحسية: وهي المعرفة التي يمكن التوصل إليها عن طريق الحواس مباشرة حيث أنها لا تتعدى حدود الإدراك الحسي العادي، دون اللجوء إلى التفكر العميق والتحليل لمختلف العلاقات، فكلما زادت خبرة الحواس في التعامل ومعالجة تلك الظواهر كلما كانت المعارف والأحكام الناتجة عن محاولة فهم وتفسير تلك الظواهر أدق وأكثر موضوعية. كما ترتبط في صحتها وشموليتها وتعقدها بالخصائص العقلية للفرد، أي بحسب مستوى ذكائه وفطنته وسلامة حواسه.
- المعرفة العقلية (الفلسفية) التأملية: وتشير إلى تلك المعرفة التي يتوصل إليها الإنسان عن طريق التأمل واستخدام مختلف العمليات العقلية كالاستنتاج والاستنباط والتحليل والقياس المنطقي والبرهان وغيرها، إذ يتم استخلاص أحكام ونتائج جديدة انطلاقا من مقدمات وأحكام سابقة.
- المعرفة العلمية التجريبية: وتعتبر أرقى وأدق أنواع المعرفة، يتم التوصل إليها من خلال جهد علمي منظم ومرتب وفق منهج علمي معروف، فهي المعرفة التي تعبر عن حقيقة الأشياء بشكل دقيق وموضوعي تميل أكثر إلى استخدام القياس والتعبير الكمي في تصور حقائق الظواهر ومختلف العلاقات التي تربطها.

ويمكن أن نميز بين أنواع المعرفة بشكل آخر وهي المعرفة الحسية والمعرفة العقلية والمعرفة الإخبارية كالتالي:

- المعرفة الحسية: وهي تلك المعرفة التي يمكن التوصل إليها من خلال الحواس أي أن الحقائق في هذا المجال يمكن إدراكها عن طريق الحواس سواء كان بشكل مباشر كالسمع واللمس والذوق والبصر، أو بالاستعانة بوسائل وأدوات مساعدة كالتجربة

[1] محمد مزيان عمر، **البحث العلمي مناهجه وتقنياته**، جدة: دار الشروق، 1987، ص26.

والاستقصاء والملاحظة وغيرها، فهي تتعلق بتفسير الحقائق التي تدخل ضمن مجال الإدراك الحسي لدى الإنسان.

- المعرفة العقلية: وهي تلك المعارف التي لا يمكن أن نصل إليها عن طريق الإدراك الحسي وإنما عن طريق العقل أي تلك الحقائق المتعلقة بالأشياء التي غابت عينها وحضرت آثارها أو ما يدل عليها وبالتالي هنا لا مجال لاستخدام الحواس في إدراكها. وهي أيضا تتعلق بالقضايا التي تدخل ضمن مجال الإدراك العقلي للإنسان وخارج مجال الإدراك الحسي له، مثل دراسة أنماط حياة حضارات قديمة من خلال آثارها المتبقية.
- المعرفة الإخبارية: وهي تلك المعارف التي لا يمكن إدراكها لا عن طريق الحواس ولا عن طريق العقل وذلك لأنها متعلقة بأشياء غابت عينها وآثارها فلا يمكن للحواس أن تدركها ولا العقل، فهي خارج مجال الإدراك الحسي والعقلي، وكمثال على ذلك استقصاء بعض الأحداث التاريخية حول الثورة الجزائرية من خلال شهادة أفراد شهدوا تلك الحوادث، فلا يمكن للباحث إدراكها بعقله ولا بحث آثارها لأنها غير موجودة والسبيل الوحيد لمعرفتها هو الأخذ بشهادة من حضورا تلك الأحداث التي يمكن أخذها بشكل مباشر من الأفراد واستقصائهم أو من خلال كتاباتهم والوثائق المحصل عليها.

كما يمكن التمييز بين المعرفة النظرية والمعرفة العملية:

- فالأولى تتعلق بالقضايا التي وجودها ليس باختيار الإنسان وتتعلق بما هو كائن وقيمتها تكمن في كشفها عن الواقع والعلم بها كما هي عليه، وهي بدورها تنقسم إلى قسمين: الأول يمثل قضايا بديهية لا تحتاج إلى نظر وبرهان، بل هي حجر الأساس للاستدلال العقلي، والثاني يتعلق بقضايا نظرية غير بينة بذاتها وتفتقر إلى النظر والاستدلال انطلاقا من المعارف الضرورية.

- أما المعرفة العملية فهي تتعلق بالقضايا التي وجودها يكون باختيار الإنسان وموضوعها يدور حول ما ينبغي أن يكون وألا يكون، بمعنى هي معرفة لها قيمة عملية تساهم في تحسين حياة الإنسان وزيادة سعادته.[1]

– **طرق الحصول على المعرفة:** تعتبر المعرفة أمر أساسي في حياة الإنسان فلا يمكن له التكيف مع بيئته والعيش من دون معرفة الأشياء، إذ ترتبط بعدة وظائف منها إشباع حاجة المعرفة والاطلاع بالإضافة إلى التنبؤ بسلوك الظواهر والتحكم فيها، وبالتالي فالإنسان مضطر إلى المعرفة التي يمكن أن يحصل عليها من خلال عدة طرق منها ما يلي:

- الصدفة: كثير ما تكون الصدفة سببا ووسيلة مهمة في الوصول إلى بعض الحقائق أو اكتشاف معارف جديدة، ويظهر دورها عادة إما في إحداث تساؤلات أو اكتشاف مشكلات معينة حينما يلاحظ ويكتشف باحث ما بمحض الصدفة وجود مشكلة ما، كما يظهر دورها أيضا عند اختيار الطرق والوسائل والأدوات الخاصة بمعالجة تلك المشاكل.
- الخبرة: وهو أسلوب مهم وله دور كبير في حياة الإنسان، فعن طريق مشاهدة الأحداث وممارستها تتكون لدى الإنسان معارف، قد تكون ظاهرة يمكن التعبير عنها كما هو الحال بالنسبة لموعد زرع وجني بعض المحاصيل مثلا، وقد تكون غير ظاهرة لا يمكن التعبير عنها أي ترتبط بسلوك الانسان، كما يمكن أن تكون خاصة أو عامة، وترتبط المعارف المحصلة عن طريق الخبرة عادة بمدى سلامة الإدراك وقوة الذاكرة لدى الإنسان.
- التجربة والخطأ: وهو أسلوب من أساليب اكتشاف حقائق الأشياء وخاصة تلك الجديدة، حيث يلجا الإنسان إلى تجربة شيء معين عندما تكون الحقائق والمعلومات حوله

[1] أيمن المصري، **أصول المعرفة والمنهج العقلي**، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط1، 2010، ص35.

ناقصة وغامضة، وفي النهاية يتوصل إلى نتائج معينة من خلال الحكم على خياراته وأعماله إن كانت صحيحة أو خاطئة.

- التفكير العلمي: وهي طرق تعبر عن المسالك التي يسلكها العقل البشري في الوصول إلى الحقائق العلمية أو اختبار صدقها، والتي تتمثل في طريقين وهما المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، حيث يشير المنهج الاستنباطي إلى تلك العملية العقلية التي تنقل فكر الباحث من الكل إلى الجزء في محاولته لاكتشاف حقائق جديدة، أما المنهج الاستقرائي فهو تلك العملية العقلية التي تنقل فكر الباحث من الجزء إلى الكل، فبناء على دراسته لجزئيات يتوصل إلى قانون أو حكم عام لجميع الحالات.
- البحث العلمي: وهو عملية منظمة تهدف إلى حل مشكلات أو الإجابة على تساؤلات معينة باستخدام أساليب وأدوات محددة بحسب المناهج المعتمدة.[1] ويعتبر البحث العلمي وسيلة مهمة في الوصول إلى حقائق الأشياء وإنتاج المعرفة، فعادة ما تكون نتائجه موضوعية ودقيقة، كما يعود له الفضل في تطوير العلوم بمختلف أنواعها.

– **خصائص المعرفة العلمية:** إن الإنسان في سعيه لفهم وتفسير الواقع ومختلف الظواهر والأشياء المحيطة به، تبنى مجموعة من التصورات والأحكام التي تكون في شكل معارف، تختلف في موضوعيتها ودقتها حسب الأساليب والمناهج المستخدمة في الحصول عليها، ومن هذا المنطلق يمكن التمييز بين نوعين المعرفة:

- معرفة عامة: وهي تلك المعارف والحقائق التي يكونها الإنسان حول الظواهر والأشياء المحيطة به أثناء صراعه واحتكاكه اليومي بها، وعادة ما يحصل عليها باستخدام الحواس والحدس، فقد تكون صحيحة كما قد تكون خالية من الموضوعية.
- معرفة علمية: وهي تلك المعرفة التي يتوصل إليها الإنسان بالاعتماد على وسائل ومناهج بحث علمية موضوعية، تمكنه من الوصول إلى حقائق دقيقة وموضوعية عن

[1] سامي محمد ملحم، **مرجع سابق**، ص22.

الأشياء والظواهر، فبالإضافة إلى وسائل جمع البيانات والحقائق العادية كالمشاهدة والحدس، يستخدم التحليل والاستنباط المنهجي للنتائج بناء على مجموعة من المقدمات، واستخدام أساليب القياس المنطقي.

واعتبارا من هذا فإن المعرفة العلمية تتميز عن غيرها من المعارف بمجموعة من **الخصائص** أهمها ما يلي:[1]

- دقة الصياغة: وتشير إلى التعبير الدقيق عن الأحداث والقضايا المدروسة، وهذا لكون أن الباحث يعبر عن أفكاره ونتائج بحثه بلغة كمية ذات صياغة رياضية دقيقة، إذ تتميز هذه اللغة باعتمادها على القياس، وهو ما يختلف تماما عن اللغة الكيفية التي تحملها المعرفة غير العلمية فمثلا: الباحث لا يكتفي بوصف لون شيء ما، بل يحدد طول موجة ضوئه كما أنه لا يقول لشيء ما بارد أو ساخن بل يحدد درجة حرارته، كما يعبر عن التضخم بمعدل معين، وعن العلاقة بين الظواهر بمعدل الارتباط وبذلك فهو يتجاوز مستوى الحس المشترك الذي نعتمد عليه في وصف المدركات. لأن اللغة الكيفية عادة ما تكون غير دقيقة في وصف الأشياء والوقائع وذلك فهي تجمع الكثير من الأشياء والظواهر تحت وصف واحد كما تبدو في الواقع، لكن التعبير الدقيق والكمي يستطيع التمييز بينها.

للتعبير الكمي أهمية كبيرة من منطلق أنه يمكننا من التمييز بين الأشياء المختلفة التي تبدو لنا متشابهة (مثلا تبدو لنا بعض الأشياء لها نفس اللون لكن الواقع غير ذلك كما أن بعض الظواهر تبدو لنا بأن لها نفس التأثير لكن القياس يكشف لنا عكس ذلك)، وبالتالي يكون من المهم أن نعبر عن التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي بمعدلات بدلا من الاعتماد التعبير اللغوي، وفي الوقت الذي يساهم التعبير الكمي والرياضي في كشف الفروقات بين

[1] أحمد عبد الله اللحلح، مصطفى محمود أبو بكر، **البحث العلمي (تعريفه، خطواته، مناهجه، المفاهيم الاحصائية)**،الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002، ص21.

الأشياء المختلفة، فهو أيضا يمكننا من إدراك التشابه بين الأشياء التي تبدو لنا مختلفة في مجال الإدراك والتي هي في حقيقتها ذات طبيعة واحدة. وقد كشف لنا بذلك ما بين الأشياء المختلفة من علاقات وصلات وامكن تحويل بعضها الى البعض الآخر، مثل (الكهرباء، المغناطيسية، الصوت والضوء) التي تعتبر ذات طبيعة واحدة بعكس ما تظهر لنا عليه من خلال الإدراك الحسي على أنها مختلفة وهذا الاكتشاف كان له آثار كبيرة استطاع من خلالها الإنسان تحويل بعضها إلى الآخر ومن ثم إحداث تطورات مهمة في مجال الاتصالات. وبهذا يكون للتعبير عن الكمي أهمية كبير في تطور العلوم وتغيير نظرة الإنسان للأشياء من حوله.

وأصبح يعبر التعبير الكمي عن المفاهيم والقوانين العلمية والصياغة الرياضية الدقيقة للنتائج العلمية، مقياسا لمدى تقدم أي علم من العلوم (مثلا الرياضات والفيزياء)، والعلوم الاجتماعية أقل تقدما لافتقارها إلى التعبير الكمي الدقيق.

- التعميم: تتميز المعرفة العلمية بأنها تعبر عن الأشياء المتشابهة في الصورة والتي تبدو لنا مختلفة في قانون واحد، فالباحث عندما يدرس جزئيات فإنه يهدف من دراستها إلى التوصل إلى قانون كلي وعام، تخضع له جميع الحالات التي درسها وجميع الحالات المشابهة الممكنة التي يشاهدها ولم يدرسها، وذلك أن العلم لا يقوم إلا على ما هو كلي وعام يسمح لنا بالتنبؤ بكل حالة مشابهة للحالات التي تم استقراؤها وتعميمها إذا ما توافرت ظروف مماثلة للظروف التي وجدت عليها الحالات المشاهدة. إلا انه ينبغي الاشارة إلى أن عملية التعميم لا تخلو من استثناءات وخاصة بالنسبة للعلوم الاجتماعية كعلم النفس والاقتصاد وعلم الاجتماع وغيرها، إلى الحد يمكن القول معها أن الاستثناءات هي التي تبرهن عن وجود القاعدة[1] ، فالعلاقات السببية التي يمكن إثبات وجودها بكيفية معينة أو بدرجة ما، يمكن أن نجد لها استثناءات معينة، فمثلا لما نتكلم عن قانون العرض والطلب الذي يصف العلاقة العكسية بين الطلب على سلعة معينة

[1] سامية محمد جابر، **علم الاجتماع العام**، بيروت: دار النهضة العربية، 2003، ص34.

وسعرها، يمكن أن تكون هذه العلاقة غير صحيحة بالنسبة لبعض السلع الأخرى .إلا أن الاتجاه نحو تعميم النتائج لا بد أن ينضبط بقاعدة القياس المنطقي المبرر لتعميم حكم ما ثبت على حالات أو ظروف معينة على باقي الحالات والظروف غير مدروسة، وتلفت الدراسات والتوجهات الفكرية الحالية إلى ضرورة الاحتياط عند التعميم وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى درجة ظهور ما يسمى بمبدأ الإنسان في بيئته وهذا ما يشير إلى صعوبة أو استحالة تعميم نتائج الدراسات المحددة من حيث الزمان والمكان.

- إمكانية اختبار الصدق: تتميز المعارف العلمية بأنها قابلة للاختبار وذلك للتأكد من صدقها، من خلال إخضاعها أو إخضاع القضايا المرتبطة بها للتحقيق بالاستناد على حقائق من الواقع، وهذا ما يؤكد لنا أنها ليست مجرد فرض غير موضوعي أو فلسفي أو مجرد تخمين ذاتي أو حكم شخصي. فكل قضية غير قابلة للتحقق منها أو اختبارها تجريبيا ليست قضية علمية. ويجب أن تكون القضية العلمية صادقة في جميع الظروف والمناسبات حتى تكون ثابتة الصدق ومعنى ذلك يجب أن يصدق في كل زمان ومكان إذا توافرت الظروف المشابهة للظروف التي صدقت فيها، وليس معنى ذلك أن هذا الثبات مطلق، فبعض الحقائق العلمية تعيش أو تسود لفترة، كما نجد أن المعارف العلمية بما فيها النظريات والقوانين تختلف من حيث درجة الصدق والثبات من علم إلى آخر، حيث نجد أن معارف العلوم الاجتماعية والانسانية الأقل ثباتا من المعارف في العلوم الطبيعية.

وترجع نسبية المعارف العلمية من حيث الصدق والثبات إلى مجموعة من الأسباب يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- تغير وتطور الظواهر نفسها، فالظواهر كما هو معروف تتغير وتتطور من فترة زمنية إلى أخرى، مما يجعل تلك النظريات والمعارف المفسرة لها خلال فترة معينة غير

صالحة في فترة لاحقة، كما هو الحال بالنسبة لبعض الفيروسات والجراثيم التي تتطور وتتغير من فترة إلى أخرى ما يجعل الأدوية الخاصة بها غير قادرة أن تقضي عليها لأن تلك الجراثيم قد طورت نمط جديد من المقاومة لهذه الأدوية، وتعتبر القضايا والظواهر الخاصة بالعلوم الاجتماعية والانسانية الأكثر تغيرا لكونها ترتبط بالسلوك الإنساني، الذي يتميز بدرجة عالية من التعقيد والتغير.

- تغير الظروف والعوامل المحيطة بالظواهر: إن الظروف والعوامل المحيطة بمختلف الظواهر العلمية في تغير وتطور مستمر مما يجعل النتائج التي يتوصل إليها الإنسان في زمن معين ومكان محدد غير صالحة في زمن أو مكان آخر وخاصة بالنسبة للمعارف في مجال العلوم الإنسانية، لكون أن المجالات والميادين تتداخل فيما بينها في شكل علاقات معقدة، فنجد مثلا الظواهر الاقتصادية تتأثر بالعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية السائدة.
- عدم ملاءمة الوسائل والطرق والمناهج المستخدمة في البحث عن الحقائق العلمية: مما يجعل المعرفة غير كافية في تفسير الظواهر. ونتيجة لاكتشاف وسائل وطرق بحث جديدة تظهر نقائص وعيوب المعارف السابقة. كما حدث عند اكتشاف المجهر الالكتروني والتليسكوب وأشعة الليزر وغيرها، فكثيرا ما بينت عملية اكتشاف وسائل وطرق بحث جديدة خطأ المعارف والتصورات السابقة حول تفسير الظواهر وإعادة بناء تصورات ومعارف جديدة.
- مشاكل متعلقة بالإنسان الباحث عن المعرفة نفسه، حيث أن الإنسان يتميز بالنقص والقصور في إدراك الأشياء على حقيقتها والإحاطة بكافة جوانبها وظروفها، إضافة الى تأثيرعدة عوامل على الباحث تدفعه نحو ارتكاب أخطاء أو إغفال أشياء حول الظاهرة المدروسة أو الحياد عن الموضوعية والدقة في البحث وصياغة المعارف العلمية، ومن أهم تلك العوامل نجد العواطف والميولات والاتجاهات والأحكام المسبقة والطموح وعيوب في الإدراك والتفكير وضعف في الحواس وغيرها.

- تعدد وتعقد الظواهر والعلاقات التي تربط بينها، فنتيجة لتعقيد الظواهر يصعب على الباحث فهمها وتفسيرها تفسيرا واضحا، كما أن لتعدد العلاقات وتداخلها بين الظواهر يجعل هناك صعوبة في تحديد العوامل المؤثرة في الظاهرة وطبيعة وشدة ذلك التأثير وصعوبة الإحاطة بكافة ظروف نشأة وتغير الظاهرة، وتعتبر الظواهر والقضايا الخاصة بالعلوم الاجتماعية والانسانية الأكثر تعقيدا وتشابكا مما يجعل هذه العلوم الأقل دقة وصدقا في التعبير عن القضايا والظواهر حيث يصعب حصر حصرا تاما وشاملا كافة الظروف والعوامل المؤثرة في تلك الظواهر، إضافة إلى أنها في حركة ديناميكية مستمرة، ويلجا الباحث كمحاولة لفهم الظواهر والعلاقات المعقدة إلى التحليل كأسلوب يمكنه من فهم مكونات وأجزاء وعلاقات الظواهر، إلا أن ذلك ينتج عنه مشاكل ناتجة عن صعوبة فهم وظيفة وعلاقة الجزء بالكل.
- الموضوعية: تتميز المعرفة العلمية عن غيرها بالموضوعية لأنها ناتجة عن مناهج بحث تمكن الباحث من منع عواطفه وميولاته وأحكامه المسبقة من التدخل في البحث وتوجيهه حسب أمانيه وتحيزاته ومصالحه الشخصية، ويجعله يعبر عن الواقع الموضوعي الذي يدركه المشاهدون أو الملاحظون على نحو واحد تقريبا إذا اتصفوا بالنزاهة العلمية، التي تمنع ذواتهم وأمانيهم من التدخل في الظاهرة
- التحليل: بالاضافة إلى ما سبق تتصف المعرفة العلمية بتعبيرها الدقيق والتحليلي للقضايا العلمية وذلك بوصف جزئيات الظواهر ومختلف العلاقات التي تربط فيما بينها أو تربط بينها وبين الكل كما تشمل تعبير عن دور ووظيفة كل جزء ضمن الكل فهي لا تتناول الظاهرة ككل مما يجعلها تبتعد عن الوصف الدقيق والعميق، وهذا يساعد في تفسير الظاهرة والتعرف على أسبابها وكيفية التعامل معها.
- اتصال وتكامل المعارف العلمية: تتصف المعرفة العلمية في إطار العلم الواحد وحتى بين العلوم الاخرى بالتكامل والاتصال فيما بينها، وهذا نتيجة أن الباحث يبدأ بحثه دائما من حيث انتهى الآخرون، وعندما ينتهي هو يبدأ اللاحقون، وعلى هذا النحو

يتطور العلم ويحدث التقدم وتكون المعرفة كتلة واحدة متسلسلة. وبذلك يختلف الباحث عن الفيلسوف، فالباحث أو العالم لا يهدم ما توصل إليه غيره ليبدأ من لا شيء أو من فراغ.

- التسليم ببعض المبادئ: تنطوي المعرفة العلمية على التسليم ببعض المبادئ، التي لا بد من أن يقبلها العالم أو الباحث كبديهيات أو مسلمات حتى يستطيع أن يقوم بمشروعه العلمي، وأن يصل إلى قوانين عامة تسمح له بالتنبؤ، ومن أهم هذه المسلمات:

✓ مبدأ الحتمية: وهو المبدأ الذي يؤكد ارتباط ظهور أو غياب ظاهرة ما بوجود أو غياب أسباب حدوث هذه الظاهرة، أي ضمان حدوث الظاهرة إذ ما توفرت شروط حدوثها، كما يضمن حدوثها بنحو ما حدثت إذا توافرت شروط مماثلة للشروط التي حدثت فيها للمرة الأولى، كما أنها لا يمكن أن تحدث إذا لم تتوفر شروط حدوثها. فالباحث أو العالم يلتزم بهذا المبدأ في التعامل مع الظواهر لأنها تحكمها قوانين وعلاقات ثابتة، هذا ما يؤثر على طريقة وكيفية بناء المعارف العلمية والنظر إليها على أنها وحدة علمية صحيحة وثابتة لا تتغير في ظل نفس الظروف والشروط.

✓ مبدأ النسبية: وتعني أن الحقائق العلمية التي توصل إليها الإنسان حول الظواهر العلمية ليست مطلقة من حيث الثبات والصدق، فنسبية الحقائق العلمية تتعلق بالإنسان وطرق ووسائل وأساليب البحث المستخدمة في جمع البيانات حول الظواهر وتفسيرها واستنباط نتائج على نحو معين، ونلاحظ أن دور الإنسان كبير في صناعة وإنتاج المعارف، وعملية منع تدخل العواطف والتحيزات والآراء الشخصية في تفسير الظواهر لا يمكن ضمانه، سواء ما تعلق بعملية جمع البيانات وترتيبها أو تفسيرها أو استنباط النتائج، أو اختيار وسائل وطرق البحث، ولذلك نجد أن المعارف العلمية قابلة للتعديل والتغيير والسقوط، إذا ما تغيرت شروط وطرق الدراسات والبحوث والحقائق والبيانات المعتمد عليها في تفسير الظواهر، أو تم تغيير وتطوير وسائل وأساليب البحث أو إدخال شروط جديدة.

بناء على ما سبق يتضح أن مبدأ الحتمية يركز على اليقين والتأكد التام الواقع بين حدوث الأسباب ووقوع النتائج (نتيجة لفهم العلاقات السببية بين الظواهر)، أما النسبية فهو يعني نوع من عدم التأكد نتيجة قصور أو ضعف قدرة الحقائق العلمية على تفسير وتصور العلاقات والقوانين التي تضبط الظواهر، وذلك أن هذه الحقائق ما هي إلا تصور أو حكم يضعه الإنسان بغية فهم وتفسير الظواهر وكيفية حدوثها وتطورها، يصل إليه من خلال استخدام طرق ومناهج ووسائل بحث علمية وموضوعية، إلا أن صدق وثبات تلك الأحكام والتصورات تبقى نسبية في حقيقتها، وتبقى مصداقيتها وقدرتها على التفسير الموضوعي رهينة شخصية الباحث ووسائل وأساليب البحث المستخدمة. ويتضح من ذلك أنه لا يوجد تعارض بين مبدأ الحتمية ومبدأ النسبية، كون أن الأول يتعلق بالظواهر المدروسة في حد ذاتها، أي هي التعبير الحقيقي والواقعي عن الارتباط بين الظواهر وأسبابها، أما مبدأ النسبية فيتعلق بالإنسان الذي هو مسؤول عن إنتاج المعرفة العلمية. أي أن الحتمية تتعلق بالنسق الواقعي للظواهر، أما النسبية فتتعلق بالنسق العقلي لها، والتي تعود إلى قصور وعدم فاعلية طرق ووسائل وكيفية نقل الحقائق من الواقع إلى ذهن الباحث ومن ثم بناء المعرفة العلمية، التي عادة ما تكون خاضعة لإيديولوجيات وميولات وأهواء الباحث.

- ✓ إنسانية الحقائق العلمية: وهذا يعني أن الإنسان هو صانع المعرفة العلمية، أي هو الذي يعمل على بناء تصورات وأحكام للعلاقات والقوانين التي تحكم وتفسر الظواهر، بناء على حقائق ومعطيات من واقع تلك الظواهر، فهو الذي يجمع ويختار البيانات والوسائل والأساليب التي يستخدمها في دراسة الظواهر، وهو يعمل على تفسير واستنتاج النتائج حولها وبناء وصياغة المعارف على نحو معين، فالحقيقة العلمية تعتمد في قيامها وتطورها على الإنسان.
- البناء النسقي للحقائق العلمية: ويقصد بها أن الحقائق العلمية ترتبط ببعضها البعض في بناء نسقي، فالعلم ليس مجموعة مفككة أو مبعثرة من الحقائق أو القوانين التي لا

ترابط بينها، بل هو مجموعة حقائق منظمة تنظيما يسمح لنا بأن نستنبط بعضها من البعض الآخر، أو نفسر بعضها ببعض الآخر، وكلما تطور العلم فإن الحقائق والقوانين العلمية التي يتم التوصل إليها تكون فيما بينها هيكلا نظاميا.

المحور الثاني: المنهج والمنهجية

1- مفهوم المنهج العلمي

- **تعريف المنهج العلمي:** إن الباحث أثناء بحثه عن حقائق الأشياء والظواهر وتفسيرها تفسيرا دقيقا وموضوعيا، يتبع مجموعة من الخطوات والإجراءات مستخدما مجموعة من الأدوات والأساليب، ومتقيدا بمجموعة من القواعد والمبادئ العلمية، التي تمكنه من تحديد دقيق للمشكلة أو الظاهرة المدروسة وتجميع الحقائق والبيانات المرتبطة بها، وتنظيمها وتحليلها ومن ثم تفسيرها متوصلا إلى نتائج دقيقة تمكنه من فهم تلك الظاهرة أو حل المشكلة، فترتيب تلك

الخطوات والإجراءات وانتقاء تلك الأساليب والأدوات المستخدمة في البحث هو خاضع لنوع المنهج المستخدم أو المتبع في البحث، ولهذا فإن المنهج يشير إلى الطريق الذي يسير وفقه الباحث للوصول إلى معرفة حقيقة الظواهر المدروسة.

فمن الناحية اللغوية يعتبر مصطلح المنهج الطريق الواضح والبين والمستقيم، أما اصطلاحا فيشير إلى الطريق الذي يسلكه الباحث من أجل الوصول إلى فهم صحيح وموضوعي للظواهر العلمية. فهو يمكن الباحث من التقيد بالموضوعية أثناء البحث والدقة في التفسير والمنطقية في القياس. وقد اعتبره مجموعة من علماء المنطق على أنه: " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة أو البرهنة عليها".[1]

في حين يعتبر بعض العلماء مجموعة الدراسات والمعارف الخاصة بتحديد ماهية المناهج وما يرتبط بها من قضايا ومعارف علم قائم بذاته، حيث يقول "محمد سعيد البوطي" في هذا الشأن: " إذا كان إدراك الحقيقة على ما هي عليه في الواقع علما، فإن المنهج المتخذ إلى ذلك الإدراك ينبغي أن يكون هو الآخر علما، أي ينبغي ألا تكون خطوات هذا المنهج في حقيقته إلا مجموعة إدراكات صادقة من شأنها أن تكشف اللثام عن الحقيقة المبحوث عنها".[2] مجموعة من المعارف العلمية التي يدور موضوعها حول مجموعة من المبادئ والقواعد، التي تنظم كيفية تحديد واستخدام أدوات البحث عن المعرفة وحقائق الأشياء بما يضمن توجيه صحيح لعمليات العقل وإجراءات البحث.

ولقد أعطيت لمصطلح المنهج تعريفات كثيرة في مختلف الميادين، فقد عرف من طرف باحثين وعلماء كثر من ميدان علم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد وغيرها، ومن أجل ضبط

---

[1] عبد الرحمن بدوي، **مناهج البحث العلمي**، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977، ص04.

[2] محمد سعيد رمضان البوطي، كبرى اليقينيات الكونية (وجود الخالق ووظيفة المخلوق)، دمشق: دار الفكر، 1997، ص31.

هذا المفهوم جيدا والوقوف على ماهيته سنتناول بعض التعاريف التي أعطيت له على النحو الآتي:

- يعرف على أنه الدراسة النظامية والصياغة المنطقية للمبادئ والأدوات التي تستخدم في البحث عن الحقيقة في مجالات العلوم بصفة عامة أو التطبيق في مجال معين من العلوم. كما يعرف على أنه طريقة تصور وتنظيم مجموعة من العمليات والاجراءات والأدوات البحثية، لبلوغ هدف معين يتعلق بفهم وتفسير الظواهر والقضايا المدروسة[1]، حيث يخضع له الباحث في جميع مراحل البحث بدءا من جمع البيانات إلى مرحلة استنباط النتائج.
- مجموعة منتظمة من المبادئ العامة والطرق الفعلية، التي يستعين بها الباحث في حل مشكلات بحثه مستهدفا بذلك الكشف عن جوهر الحقيقة، فهو أسلوب للتفكير المنظم في حل مشكلة ما.[2] أي هو تلك الجهود الذهنية والعملية التي يبذلها الباحث من أجل الوصول إلى هدف ما.
- كما عرف على أنه الطريقة التي تتبع للكشف عن الحقائق الخاضعة لمجموعة من القواعد العامة وترتبط بتجميع البيانات وتحليلها، والتي تساهم في الوصول إلى نتائج ملموسة بمزيج من الاستنباط والاستقراء.[3] ونلاحظ أن هذا التعريف يرى المنهج على أنه الطريق الذي يتبعه الباحث في الكشف عن الحقيقة وفق مجموعة من القواعد والمبادئ، وهو نفس التعريف الذي يعطيه "عبد الرحمن بدوي" مع تركيزه على طريقة تنظيم العمليات العقلية كما هو وارد في العبارة التالية: "المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير

---

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية (تدريبات عملية)**، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006، ص98.

[2] محمد أزهر سعيد السماك، **طرق البحث العلمي (أسس وتطبيقات)**، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص60.

[3] محمد سامي راضي، **منهج البحث العلمي في المجال الاداري**، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص118.

العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.[1] فهذا التعريف الأخير يبين أن المنهج عبارة عن مجموعة من المبادئ والقواعد التي ترسم الطريق الذي يسلكه العقل البشري في الكشف عن الحقيقة، بناء على توجيه وتنظيم عملياته المختلفة.

إن التعريفات التي عرضناها آنفا حول مفهوم المنهج العلمي، قد ركزت على أنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة واختبارها، بناء على استخدام واتباع مجموعة من الأدوات والإجراءات البحثية، سواء كانت عقلية أو إجرائية، وبناء على هذا يمكن تعريف المنهج العلمي على أنه طريقة وأسلوب اختيار وانتقاء وتنظيم واستخدام أدوات وعمليات واجراءات البحث العلمي (سواء الفكرية أو الاجرائية)، بما يمكن الباحث من جمع الحقائق وتحليلها والوصول إلى فهم وتفسير الظواهر والمشكلات التي يدرسها بأكبر دقة وموضوعية ممكنة، بحيث تختلف تلك الطرق والأساليب بحسب اختلاف طبيعة المشكلات والموضوعات المدروسة مما يشكل عدة مناهج علمية. ويلاحظ أيضا تداخلا وتكاملا بين العمليات العقلية والإجرائية في طريقة تنظيمها واستخدامها أثناء البحث، ولهذا يكون من الصعب التمييز بين منهج العمليات العقلية ومنهج العمليات الإجرائية.

إن استخدام المنهج العلمي وتطبيقه في تحليل المشكلات وفهم الظواهر، يقوم على مجموعة من الاعتبارات التي يجب على الباحث أخذها بعين الاعتبار وأن يسلم بها، حيث يمكن تقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين على النحو الآتي:[2]

- افتراض وحدة الطبيعة: وتشير إلى خضوع الظواهر إلى نظام مرتب ومنظم، يسير وفق قوانين وعلاقات ثابتة تشكل لنا سلسلة من الأحداث والتغيرات والوقائع المنظمة في شكل سبب ونتيجة، ورغم التنوع في الظواهر وثباتها إلا أنها تخضع لمبدأ الحتمية،

[1] عبد الرحمن بدوي، **مرجع سابق**، ص05.
[2] محمد سامي راضي، **مرجع سابق**، ص58.

وهذه المبادئ التي تظهر في تنوع الظواهر وثباتها والحتمية يجب على أي باحث أن يسلم بها وأن تخضع عملياته العقلية لها.

- الافتراضات المتعلقة بالعمليات النفسية أو الذهنية: والتي تقوم على أن فهم الإنسان للظواهر والأحداث المحيطة به، يأتي من خلال مجموعة من العمليات النفسية الخاصة بالإدراك والتذكر والتفكير، كما أن دقة وموضوعية ومصداقية نتائج البحث تتوقف على مدى سلامة وطريقة استخدام تلك العمليات، وهذا يعني أن الباحث يمكن له تحسين نتائج بحثه وزيادة فعاليته في ذلك من خلال تنمية وتحسين تلك العمليات.

إن مفهوم وطبيعة منهج البحث العلمي اختلف كثيرا حوله من طرف الباحثين والمفكرين من مختلف الميادين العلمية، إلا أن هناك اجماع إلى حد ما حول اهميته وضرورته في البحث عن الحقيقة بموضوعية ودقة، إلا أن الدارس لواقع العلوم المختلفة والمتتبع لتطورها التاريخي، يلمس انحرافات وأخطاء يقع فيها الباحثين والعلماء رغم استخدامهم لمناهج البحث العلمي الموثوق بها، وهذا تثبته النظريات والقوانين العلمية التي أثبت خطأها، وهذا ما يقود إلى التساؤل عن سبب الوقوع في الخطأ والانحراف عن الصواب، رغم أنه من المفترض أن المنهج العلمي الصحيح يقود إلى حقيقة يقينية مطابقة لواقع الظاهرة، ما دامت هذه الأخيرة خاضعة لنفس القوانين تحت ظروف مشابهة، ولعل تفسير ذلك يدفعنا للبحث في طبيعة المنهج العلمي نفسه إن كان يرتبط بمستوى الفكر وبالتالي يتمتع بعصمة عضوية، وباستقلالية عن الموضوعات المدروسة، ومن ثم فإن الأخطاء التي يقع فيها الباحث لا ترجع إلى المنهج، بل تعود إلى الافتراضات التي انطلق منها الباحث، أي الإنسان هو الذي يخطأ في اختيار المنهج الصحيح والملائم لدراسة ظاهرة معينة. وهناك رأي آخر مخالف لهذا الاتجاه والذي يعتبر المنهج مجرد خلاصة تجارب عدة تمت ومزجت في الواقع، وبالتالي فهو في تركيبه الأساسي بشري الطبيعة، ومن ثم فإن النتائج التي يتوصل إليها دوما تكون نسبية، واعتبارا من هذا فإن المنهج هو معرفة إنسانية تم التوصل إليها بناء على خبرات وتجارب ومعارف إنسانية يحتمل الصواب

والخطأ، كما أنه قابل للتطوير والتغير بحسب تطور العلوم المختلفة ومواضيعها، وبحسب تطور علم المعرفة وأدواته وأساليبه في حد ذاته. وحجة هذا الرأي أن المنهج غير موجود في الطبيعة أو في المادة، بل هو في وعي الإنسان ومن نتاج فكره ولهذا فهو يخضع لمبدأ النسبية التي يخضع إليها الإنسان، شأنه في ذلك شأن باقي المعارف المتوصل إليها، كما أن هناك رأي ثالث يعتبر المنهج مجرد سبيل يسلكه الباحث للوصول إلى حقائق وأهداف معينة، تتلخص في نتائج علمية تعبر عن حقيقة تفسر واقع معين، إلا أنه بإمكان الباحث أن يخضع ذلك المنهج إلى توجيهاته بما يخدم مصلحة اقتصادية او اجتماعية معينة، وبالتالي يكون المنهج وفق لهذا الرأي دوما عرضة للتوجيهات الأيديولوجية التي تخدم فئات معينة[1]. وعلى هذا الأساس يجب على الباحث أن يعي أن المنهج العلمي يمثل قواعد ومبادئ علمية تحدد طريقة وأسلوب التصرف أثناء محاولاته فهم وتفسير الظواهر، بحيث يمكن تكييف استخدام وتطبيق تلك القواعد والمبادئ بحسب رغبات وتوجهات الباحث وفي هذه الحالة يصبح المنهج العلمي مجرد غطاء يستخدمه الباحث ليبرر الأحكام والنتائج التي وضعها لتعبر عن طموحاته وأمانيه، أما إذا ما التزم بها الباحث وأحسن تطبيقها فتصبح نتائجه موضوعية وصادقة، وانطلاقا من هذا فإن أي باحث لا يلتزم أثناء بحثه بالمنهج الصحيح فيكون بالأحرى رفض بحثه وعدم الاعتبار بنتائجه لأنها تكون مجرد أحكام وآراء شخصية لا تمثل الحقيقة في شيء.

– **القواعد العامة المحددة لمناهج البحث العلمي:** إن استخدام المنهج العلمي أصبح ضروري وأساسي في بحث وفهم المشكلات والظواهر، ويتكلم الكثير من الباحثين والمفكرين عن المناهج العلمية الموثوق بها، التي تمكن الباحث من الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية، فإذا كان المنهج يشير إلى الطريقة المتبعة في إجراء البحث، فعلينا أن نتساءل عن القواعد والمبادئ

[1] عاطف علبي، **المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص28.

والسمات الضرورية التي يجب أن تتوفر في منهج ما، حتى يمكن اعتماده في البحوث العلمية والاطمئنان إلى نتائجه والوثوق بها.

وفيما يلي بعض الشروط والاعتبارات التي يجب توفرها في المنهج العلمي:

- تحديد خطوات وإجراءات وأدوات منهجية وقواعد نظامية، تحدد طريقة التفكير وانتقال عقل الباحث من أحكام إلى أحكام أخرى، أو من مقدمات ومعارف سابقة إلى نتائج ومعارف جديدة، كما تحدد العمليات والاجراءات المختلفة التي يتبعها الباحث في جمع الحقائق وتنظيمها وتفسيرها، والخطوات التي ينظم وفقها بحثه.
- أن يوفر المنهج ويضع أمام الباحث أدوات وأساليب بحث دقيقة وملائمة للدراسة تمكنه من جمع الحقائق وتفسيرها، بحيث تكون تلك الأدوات والأساليب متميزة ومختلفة عن تلك المستخدمة في المناهج الأخرى من حيث النوع أو طريقة الاستخدام أو التنظيم والترتيب.
- أن يوفر قيود كافية إلى حد ما تلزم الباحث بالموضوعية وتبعده عن الذاتية وتمنع تدخل العواطف والأحكام الشخصية في البحث.
- أن يخضع المنهج في ترتيبه وتنظيمه لخطوات وإجراءات البحث، للقواعد العامة الخاصة بالتعريف بالظاهرة أو المشكلة المدروسة وتحديد الفروض ومعالجتها ثم استخلاص النتائج والحلول المناسبة.
- أن يعمل المنهج العلمي على تنظيم وتوجيه تفكير الباحث وفق قواعد ومبادئ الفكر الصحيح والخلو من التناقض المنطقي، وهذا بناء على توفير القواعد الكافية الموجهة لسير وانتقال عقل الباحث أثناء تفسيره وفهمه للظواهر، حيث يجب تنظيم تلك العمليات العقلية الخاصة بالتحليل والتركيب والتعميم والاستنتاج والاستنباط وغيرها.

- أن يبين قواعد الأمانة العلمية وأدوات تحقيقها في نقل وجمع الحقائق حول الظواهر وتفسيرها، وطرق التحري من صدق وموضوعية مصادر المعلومات والمعارف المعتمد عليها في البحث ونسبها إلى أصحابها.
- التعميم وفق القياس المنطقي: حيث يمكن الباحث تعميم نتائج بحثه على كافة الحالات المشابهة والتي لم يدرسها الباحث. فالمنهج الذي يستخدم يجب أن يقود الباحث إلى نتائج عامة وشاملة لكافة الحوادث والحالات المشابهة الأخرى التي لم يدرسها، وإذا لم نستطيع تعميم تلك النتائج فتكون دراسة الباحث ناقصة وغير كاملة، وبالتالي المنهج المستخدم غير مناسب.
- بناء المفاهيم وعدم الخلط بينها: فعلى الباحث أن يحدد مفاهيم ومصطلحات بحثه بدقة، سواء كانت جاهزة وتم استعارتها وتوظيفها كما هي، أو أعاد بناءها وتشكليها بعد إعادة صياغتها في نماذج وأنساق جديدة تحمل مضامين ودلالات معينة تخدم هدف البحث وتتناسب مع طبيعته، أو تم إنتاج مفاهيم جديدة حينما لا يجد الباحث من المفاهيم والمصطلحات ما يتلاءم مع طبيعة إشكالية بحثه.
- توفير قدر كافي من المرونة في تعامل الباحث مع الظواهر والإشكاليات المختلفة والمتنوعة مما تفرض خصوصيات معينة في دراستها سواء من حيث الأدوات المعتمدة أو من حيث الطريقة وتسلسل الإجراءات والمراحل البحثية، مما يعطي للباحث القدرة على الإبتكار العلمي وعدم تسخير جهده في الشكليات والأمور العرضية ومن ثم البعد عن الجوهر والغرض الأساسي للبحث.

وبناء على القواعد والمبادئ السابقة يمكن الباحث أن يرشد ويوجه عمليات وإجراءات بحثه وينظمها، بشكل يحقق له أكبر قدر ممكن من الموضوعية والدقة لنتائج بحثه وتطابقها مع الواقع، لأنه لا يمكن تحديد منهج وكيفية تطبيقه والحكم عليه بأنه صالح لكافة الحالات والمواضيع والظروف، فنوع المنهج وطريقة تطبيقه واختيار العمليات والإجراءات الخاصة بجمع

البيانات والحقائق وتفسيرها، تتوقف على طبيعة المشكلة المدروسة وظروف الظاهرة وبيئتها وطريقة تواجدها في الواقع. ولهذا يقع على عاتق الباحث مسؤولية اختيار المنهج الصحيح والملائم، وتطبيقه بالكيفية المناسبة للموقف البحثي الذي يواجهه.

2- منهجية البحث العلمي

- **تعريف المنهجية:** تعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنها: "مصطلح عام لمختلف العمليات التي ينص عليها أي علم ويستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه، وهذا يؤكد وحدة المنهج العلمي باعتباره طريقة تفكير يعتمد عليها في تحصيل المعرفة وبالتالي يكون المنهج العلمي ضرورة للبحث العلمي ".[1]

- تعرف كذلك أنها: "مجموعة الخطوات التي يتبعها الباحث لتفسير ظاهرة ما كما أنها مجموعة المناهج والاقترابات والمفاهيم والأدوات التي تتضافر فيما بينها، حيث تقدم للباحث أو الطالب أو المحلل دليلا إرشاديا يتبعه لإدراك الظواهر المختلفة والتعامل معها وسبر أغوارها".
- إذن هي: "مجموعة من المسالك التي تتبعها هذه المناهج والاقترابات للوصول إلى الحقائق، أو إزالة اللبس والغموض عن كثير من العمليات وتفاعلاتها".[2]
- ويعرفها "محمد بدوي" بأنها: "علم يعتني بالبحث في أيسر الطرق للوصول إلى المعلومة مع توفير الجهد والوقت، وتفيد كذلك معنى ترتيب المادة المعرفية وتبويبها وفق أحكام مضبوطة لا يختلف عليها أهل الذكر".[3]
- المنهجية هي كذلك الطريق التي يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

---

[1] مصطفى عمر التير، **مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي**، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1986، ص17.

[2] محمد شفيق، **البحث العلمي: خطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1985، ص22.

[3] محمد بدوي، **المنهجية في البحوث والدراسات الأدبية**، تونس: دار الطباعة والنشر، (د.ت. ن)، ص09.

- هي مجموعة الأدوات التي يستخدمها باحث ما في تقديم البراهين والأدلة والحجج للتأكد من صحة فرضية أو نظرية معينة أو عدم صحتها.
- والمنهجية هي "مجموعة الإجراءات والآليات المتعارف عليها بين العلماء، والتي يمكن استخدامها للملاحظة والكشف والتحقيق في اكتساب المعرفة والوصول إلى الحقائق والغرض الأساسي من المنهجية هو محاولة فهم الأمور والعلاقات في المحيط الذي يعيش فيه الإنسان من أجل الوصول إلى النظريات والقوانين العلمية التي تحكم الكون وتسيره".[1]
- إذن هي العلم الذي يدرس المناهج البحثية المستخدمة في كل فرع من فروع العلوم الأخرى.
- إتفق المفكرون والمهتمون في تعريفهم للمنهجية بأنها: "هي الدراسة المنطقية لقواعد وطرق البحث العلمي وصياغتها صياغة إجرائية تيسر استخدامها".
- وحسب "موريس أنجرس" فإن المنهجية هي: " مجموعة المناهج والتقنيات التي توجه إعداد البحث العلمي وترتيب الطريقة العلمية، أي هي دراسة المناهج والتقنيات المستعملة في العلوم الإنسانية ".[2]

- أهمية منهجية البحث العلمي:

- أساس البحث العلمي الذي يعد بحثا منظما ومتسلسلا وليس بمحض الصدفة، وأنها ثمرة نشاط عقلي مبذول بكل دقة وتخطيط وتوثيق للنتائج.
- تعد المنهجية نظرية كونها تعتمد على النظر لغاية إدراك النسب والعلاقات القائمة بين الأشياء وكونها تخضع لكل من الاختبار والتجربة.

[1] الطاهر جواد، **منهج البحث الأدبي**، العراق: مطبعة العاني، 1970، ص21.
[2] موريس أنجرس، **مرجع سابق**، ص20.

- يعتمد البحث العلمي على مبدأ ثبات وهو التجارب والفرضيات، وذلك لكونه في حال افتقاره لذلك يفتقد خاصيته العلمية.
- يوصف بأنه بحث تفسيري، وذلك لقيامه بتفسير الظواهر والأمور من خلال النظريات.
- يصنف بأنه بحث حركي وتجديدي يعتمد على تجديد المعرفة وإضافتها من خلال الاستبدال المستمر للمعرفة القديمة.

إذن فالمنهجية مهمة في البحث العلمي فهي:[1]

- أداة فكر وتفكير وتنظير: أداة هامة في زيادة المعرفة واستمرار التقدم ومساعدة الدارس على تنمية قدراته في فهم المعلومات والبيانات ومعرفة المفاهيم والأسس والأساليب التي يقوم عليها أي بحث علمي.
- أداة عمل وتطبيق: تزود الباحث بالخبرات التي تمكنه من القراءة التحليلية الناقدة للأعمال التي يتفحصها وتقييم نتائجها والحكم على أهميتها و استعمالها في المجال التطبيقي والعمل.
- أداة تخطيط وتسيير: تزود المشتغلين (خاصة في المجالات الفكرية) بتقنيات تساعدهم على معالجة الأمور والمشكلات التي تواجههم.
- أداة فن وإبداع: تتضمن طرقا وأساليب وإرشادات وأدوات علمية و فنية حيث تساعد الباحث لإنجاز بحوثه، تمكن الباحث من إتقان عمله، تجنبه الخطوات المبعثرة والهفوات.

- أهداف منهجية البحث العلمي:[2]

- الإتيان بالأحكام الجديدة لحادثة معينة لم يتم البحث فيها مسبقا.

---

[1] عمار عوابدي، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص22.

[2] كتاب جماعي، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص10.

- التوصل إلى الاختراعات والاكتشافات غير المسبوقة.
- السعي إلى تكملة بحث لم يتسنى لأحد من الباحثين السابقين إتمامه.
- تقديم التفصيل المجمل حول كل غامض وتقديم الشروح والتحليلات.
- جمع النصوص والوثائق والوسائل العلمية المتفرقة مع بعضها البعض.
- استعراض موضوع قديم بطريقة حديثة مبتكرة لم يسبق استخدامها.

المحور الثالث: ماهية البحث العلمي

1- تعريف البحث العلمي

- **لغة:** يتكون البحث العلمي من كلمتين هما البحث والعلم، البحث هو التقصي والاستقصاء المنظم، أما العلم فهو مجموعة القواعد والمبادئ التي تشرح بعض الظواهر.

- **البحث العلمي:** "هو وسيلة أو استراتيجية للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير المعلومات الموجودة فعلا أو تصحيحها، على أن يتبع في هذا الفحص والاستقصاء الدقيق خطوات المنهج العلمي، اختيار الطريقة والأدوات اللازمة لجمع البيانات والمعلومات وبحثها".

– **البحث العلمي:** "هو وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها، والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة".[1]

2- أهمية البحث العلمي

تتوقف أهمية البحث أو أهمية الموضوع المدروس على قيمته العلمية وما يمكن أن يظهر من حقائق يمكن الاستفادة منها، وتتوقف أيضا على ما يمكن أن يحقق البحث من منافع للعلم وللباحثين والقراء من الناحية العلمية وإثارته لآفاق جديدة من ناحية، ومن ناحية أخرى ما يمكن أن يحقق من فائدة للمجتمع ومؤسسات الدولة من الناحيتين العملية والتطبيقية. فالقيمة العلمية للبحث تتمثل فيما يضيفه ذلك البحث في مجال التأصيل النظري أي تعميق الفهم لجوانب الموضوع وأبعاده وإثراء المعرفة، أما القيمة التطبيقية للبحث فإنه يساهم في إلقاء الضوء على المشاكل القائمة وكشف أبعادها مع التركيز على أسلوب معاجلتها ومواجهتها وإيجاد الحلول واقتراحات مناسبة لها، وذلك من خلال الاستفادة من نتائجه واقتراحاته وتوصياته.

3- أهداف البحث العلمي

– الوصف وهو رصد وتسجيل ما نلاحظه من الوقائع والظواهر وما ندركه.

– التفسير وهو محاولة الكشف عن أسباب وقوع الحوادث.

– الوصول إلى معارف وحقائق جديدة.

– التوقع وهو استنتاج حقائق ووقائع جديدة ممكنة الحدوث في المستقبل انطلاقا من الحقائق العامة التي وصل إليها البحث العلمي.

---

[1] كتاب جماعي، **مرجع سابق**، ص34.

– التحكم وهو إيجاد الظروف والشروط المحددة التي تتحقق فيها ظاهرة معينة.

– التطبيق العلمي وهو البحث والتنقيب قصد الوصول إلى المعارف والقوانين العلمية.

– حل المشاكل الإنسانية والعلمية التي تعترض التقدم البشري والاقتصادي والعلمي.

– تيسير الحصول على المعلومة العلمية[1].

4- خصائص البحث العلمي

– البحث العلمي بحث منظم ومضبوط: أي أنه نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط، حيث أن المشكلات والفرضيات والملاحظات والتجارب والنظريات قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة ومهيأة جيدا لذلك.

– البحث العلمي بحث نظري: لأنه يستخدم النظرية لإقامة الفرض وصياغته والذي هو بيان يخضع للتجريب والاختبار.

– البحث العلمي بحث تجريبي: فهو يقوم على أساس إجراء الاختبارات والتجارب على الفروض.

– البحث العلمي بحث تجديدي: لأنه ينطوي دائما على تجديد واضافات في المعرفة عن طريق استبدال متواصل للمعرفة القديمة بمعارف حديثة وجدية.

– البحث العلمي بحث تفسيري: أي أنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر والأمور والأشياء بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة تسمى النظريات.

[1] سلمان حسام، **محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2020، ص09.

– البحث العلمي بحث عام ومعمم: لأن المعلومات والمعارف لا تكتسب الطبيعة والصفة العلمية إلا إذا ملأت بحوثا مهمة.

– البحث العلمي بحث موضوعي.

5– مستويات البحث العلمي

يختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية حول هذا المفهوم (المستوى) فهناك من يطلق عليه وظائف العلم أو المنهج العلمي والتي تتضمن: الوصف والتفسير والتنبؤ، و هناك من يختار وصف مستويات، ويقصد بها تناول الظاهرة عبر مستويات متعددة، أو الغرض الذي يستهدفه الباحث في عملية تفسير الظاهرة محل الدراسة، فالظاهرة يمكن دراستها عبر مستويات متعددة (الوصف، التصنيف، التفسير والتوقع).[1]

– الوصف: هو جرد يجيب عن السؤال ماذا؟ ويستهدف إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث بهدف التعرف على كينونتها، حيث يقوم الوصف بدراسة الظواهر المجهولة لاكتشاف ملامحها، تمهيدا لوضع الفرضيات وإجراء الاختبارات الأكثر تعمقا أو الاكتفاء بذلك المستوى من البحث.

– التصنيف: تسعى شتى العلوم من أجل الفهم والتفسير والتعميم إلى تنظيم أفكارها وتصنيف بياناتها في تصاميم أعدت سلفا من أجل الشرح وتوضيح الحالة أو الحالات التي تنوي دراستها، فالتصنيف يهتم بطريقة ارتباط بعض العناصر ببعضها ليضعها في فئات وفق التماثلات التي تجمعها. ففي دراسة العلوم السياسية يستخدم التصنيف في النظم السياسية لتبيين العناصر المشتركة التي على أساسها تصنف أنماط من النظم السياسية (انتقال السلطة، التعددية السياسية، أو الوظائف التي تؤديها).

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر: دار قرطبة، 1997، ص12.

– التفسير: يسعى إلى معرفة: لماذا تكون الظواهر على ما هي عليه بدلا من أن تكون شيئا آخر، وبهذه الطريقة يستطيع الباحث أن يكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر.

– التنبؤ (التوقع): يهتم التنبؤ بما سيكون في المستقبل لأنه بمثابة اختبار لمجموعة من العلاقات القائمة بين متغيرات أو ظواهر أو أحداث تقبل الملاحظة والمشاهدة، ولهذا تكون التنبؤات مصوغة في شكل قانون أو نظرية علمية، والتوقع يساعدنا على التحكم في مسار الظواهر وتوجيهها إن أمكن نحو الوجهة التي تخدم أغراضها.

6- أنواع البحوث العلمية

هناك اختلاف في مجال وطرق البحث العلمي ومناهجه، لذلك توجد عدة تصنيفات للبحث العلمي حسب المعيار المحدد للتصنيف، ومن هذه التصنيفات:

– **من حيث الجهات التنفيذية:** على هذا الأساس يمكن تصنيف البحوث إلى بحوث تطبيقية وبحوث نظرية.

أ– البحوث التطبيقية: يهدف هذا النوع من البحث إلى معالجة مشكلات قائمة لدى المؤسسات، حيث يقوم الباحثون بتحديد واضح للمشكلات التي تعاني منها المؤسسة مع التأكد من صحة أو دقة مسبباتها ميدانيا وحلها بطريقة منهجية وعلمية مع اقتراح مجموعة من التوصيات التي تساهم في تخفيف أو حل هذه المشكلات نهائيا.

ب– البحوث النظرية: تعرف أيضا بالبحوث الأساسية أو المجردة وبشكل عام لا يرتبط هذا النوع من البحوث بمشكلات آنية بحد ذاتها، حيث الهدف الأساسي والمباشر لها هو تطوير مضمون المعارف الأساسية المتاحة في مختلف حقول العلم والمعرفة الإنسانية.

وتجدر الإشارة أنه من الصعب الفصل بين البحوث التطبيقية والبحوث النظرية وذلك للعلاقة التكاملية بينهما، فالبحوث التطبيقية غالبا ما تعتمد على بناء فرضيات وأسئلة التي تحاول الإجابة عليها، كما أن البحوث النظرية في الوقت نفسه تستفيد أيضا بشكل مباشر أو غير مباشر من نتائج تلك الدراسات التطبيقية من خلال إعادة النظر في منطلقاتها النظرية وملائمتها مع الواقع[1].

- **من حيث الحجم:** تختلف البحوث باختلاف حجمها فهي تصنف عموما إلى بحوث قصيرة وبحوث متوسطة وبحوث طويلة.

أ- بحوث قصيرة: الهدف منه هو تدريب الطالب على استعمال المصادر والمراجع، وكيفية جمع المعلومات وترتيبها، وتلخيصها بغرض تنمية معارفه، وعموما عدد صفحاته يتراوح بين 20-40 صفحة مثل بحوث المقاييس وتقارير نهاية التربص.

ب- بحوث متوسطة: وهو فاتحة للبحث العلمي، ويعتبر أفضل وسيلة للتمكين من المعلومات لمحصلة للطالب طيلة الفترة الدراسية، حيث أن الطالب سوف يدرك حقيقة ما درسه وتلقاه من علوم ليختار مجالا محددا ليتوسع فيه بإنجازه مذكرة نهاية الدراسة في هذا المجال، ويشتمل البحث المتوسط على نفس المطلوب من البحث القصير إلا أنه يضاف إليه تحليل المضمون واستخلاص النتائج والآفاق التي يمكن أن تضاف إلى البحث، وأن يستوفي الشروط المنهجية، وعموما عدد صفحاته بين 40-80 صفحة أو ما يزيد قليلا في بحوث التخرج، ولا يمكن تجاوز 250 صفحة في بحوث الماجستير.

ج- بحوث طويلة: مثل بحوث أطروحة الدكتوراه، وهو بحث شامل يتطلب فيه التمييز، الحداثة والأصالة، وهو توثيق لعمل علمي مستقل يعد مساهمة علمية في مجال التخصص، وعموما عدد صفحاته كبير وغير محدد، لكن في العموم يقدر بين 300-500 صفحة.

[1] سلمان حسام، **مرجع سابق**، ص10.

– **من حيث طبيعة البحوث:** يقسم بعض الكتاب البحوث إلى بحوث وثائقية وبحوث ميدانية وبحوث تجريبية.

أ– البحوث الوثائقية: وهي البحوث التي تكون أدوات جمع المعلومات فيها معتمدة على المصادر والوثائق.

ب– البحوث الميدانية: وهي البحوث التي تنفذ عن طريق جمع المعلومات من مواقع المؤسسات والوحدات الإدارية والتجمعات المعنية بالدراسة، ويكون جمع المعلومات عادة بشكل مباشر عن طريق الاستبيان، الاستقصاء، المقابلة، الملاحظة.

جـ– البحوث التجريبية: وهي البحوث التي تجرى في المختبرات المختلف، وعلى العموم يجرى التركيز على نوعين من البحوث: بحوث نظرية، ودراسات ميدانية، إذ يهدف البحث النظري ويجري من أجل الخروج بنظرية جديدة، أو تطوير نظرية قائمة، ويسعى الباحث إلى توسيع آفاق المعرفة، دون الالتفات إلى التطبيقات العلمية، فالبحث النظري يهدف إلى الكشف عن حقائق ونظريات علمية جديدة.

أما الدراسة الميدانية أو البحث التطبيقي فيهتم هذا النوع من البحوث بالمشكلات على أرض الواقع، وتحديد العلاقات بين المشكلات والظواهر واختبار النظريات والفرضيات التي تحكم عمل تلك الظواهر. والبحث التطبيقي هو نوع من النشاط العلمي الذي يهدف إلى تطبيق المعرفة العلمية أو الوصول إلى معرفة لها قيمتها وفائدتها العلمية في حل بعض المشكلات الملحة.

ويعمل البحث التطبيقي على توفير البيانات لدعم صحة نظرية ما أو للمساعدة في تعديلها، أو لاقتراح العمل على تطوير نظرية جديدة، ويستفاد من البحث التطبيقي في حل

المشكلات الميدانية ومعالجتها، لكن هناك تكامل بين البحوث النظرية والبحوث التطبيقية، فيمكن الاعتماد على معلومات البحوث النظرية لإثراء البحوث التطبيقية[1].

المحور الرابع: خطوات البحث العلمي

تمر عملية البحث العلمي بمجموعة من المراحل أو الخطوات المتسلسلة والمترابطة فيما بينها، وفي هذا الصدد تبرز أول خطوة أمام الباحث مشكّلة بذلك أول صعوبة من صعوبات البحث العلمي، والمتمثلة في اختيار موضوع البحث وتحديده بدقة حتى تكون الانطلاقة في

[1] رشيدة سبتي، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية**، ط1، الجزائر: دار التنوير، 2014، ص28.

القيام بالبحث صحيحة وسليمة، وبناء على ذلك تتم بعدها صياغة كل من الاشكالية والفرضيات العلمية حتى تكتمل معالم الدراسة البحثية و فق منهجية صحيحة.

إن البحث العلمي عبارة عن استقصاء منظم دقيق لمحاولة التوصل إلى معلومات ومعارف واكتشاف حقائق علمية والوصول إلى حل للمشكلة البحثية التي أراد الباحث دراستها وإزالة اللبس والغموض عنها، فهو وسيلة علمية للاكتشاف والتفسير العلمي للظواهر والمشاكل والتنبؤ بها و التحكم فيها.

والبحث العلمي السليم يبدأ بعملية اختيار الموضوع وتحديد المشكلة البحثية التي تمثل البداية المنطقية لأي جهد بحثي هادف، والقاعدة والأساس الذي يبني عليه الباحث جميع إجراءات البحث اللاحقة من صياغة للإشكالية والفرضيات العلمية وتحديد نوع الدراسة، ومنه تحديد المناهج المتبعة ونوع البيانات والمعلومات المطلوبة ومن ثمة الأدوات اللازمة والملائمة لجمعها

فمرحلة اختيار موضوع معين يصلح للدراسة والبحث تعد من أهم خطوات البحث العلمي، فليس من السهولة اختيار موضوع محدد وتحديده بدقة وطرح مشكلة بحثية بصدده، بل يتطلب هذا الأمر من الباحث بذل مجهودات في سبيل ذلك ومعرفة المصادر التي عن طريقها يتمكن من اختيار موضوعه وتحديد مشكلته البحثية ومراعاة مجموعة من المعايير التي تتدخل في عملية الاختيار هذه.

وبعد اختيار الموضوع وتحديد المشكلة البحثية يتطلب الأمر صياغة علمية لهذه المشكلة من أجل تحديد المشكل العلمي المطروح وحدود تداخله مع إشكالات وموضوعات أخرى، ورسم تصور لطريقة معالجته أو الإجابة عن تساؤلاته، وهو ما يعرف بصياغة إشكالية الدراسة أو البحث.

وانطلاقا من الإشكالية التي يصوغها الباحث يقوم بعدها بوضع فرضيات معينة وصياغتها وطرحها تكون بمثابة حلول مؤقتة وتفسيرات أولية للمشكلة أو الظاهرة المدروسة في إطار تكامل منهجي بين هذه الخطوات للوصول إلى نتيجة علمية صحيحة ودقيقة.

لذلك فعملية بناء الإشكالية والفرضيات العلمية وصياغتها تقتضي من الباحث التقيد بالأسس العلمية المتعارف عليها لأجل بنائها بشكل سليم وصحيح، ما يتطلب منه أن يكون على دراية ومعرفة واسعة وفهم بما يتعلق بالأصول المنهجية لعملية صياغة كل من الإشكالية و الفرضيات العلمية.

1- اختيار موضوع البحث العلمي وكيفية تحديده

تتمثل أول مشكلة تواجه أي طالب أو باحث وهو بصدد التفكير في إعداد مذكرة التخرج سواء على مستوى الماستر أو الدكتوراه في اختيار موضوع البحث الذي سيكون مجال للدراسة البحثية التي سوف يقوم بها، حيث تعد هذه الخطوة مهمة جدا وتمثل حجر الأساس في عملية البحث.

ومن أجل ذلك يتوجب أن يكون هذا الاختيار دقيقا وموفقا، حيث كلما تحقق ذلك تذلل بموجبه الكثير من المشاكل المهمة والعكس.[1] فالقدرة على تحديد موضوع البحث تعد من أهم القدرات و المهارات التي يجب أن توجد أو تنمى عند الطلبة بهدف التعرف على موضوع البحث وتحديده بشكل دقيق اختصارا للجهد و الوقت الذي قد يضيع في حالة عدم التحديد الدقيق ناهيك عن عدم الوصول إلى نتائج دقيقة، حيث يجب أن تتضح في ذهن الباحث أسس هذا الموضوع و عناصره الرئيسة ومتغيراته مما يسهل عليه جمع البيانات الملائمة ويجعله لا

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، ط1، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000، ص85.

يخرج عن الموضوع ويجنبه بذل الجهد وإضاعة الوقت في جمع بيانات لا تمت لموضوعه بصلة ويمكنه من تفسير الظاهرة المدروسة تفسيرا سليما وواضحا.

– الإحساس بموضوع البحث وكيفية تحديده: يبدأ البحث العلمي بموقف غامض يواجه الباحث، ويتجسد غموض هذا الموقف عندما يدرك الباحث من خلال ملاحظته أو تجاربه أو ممارسته اليومية أو إطلاعاته أن شيئا ليس صحيحا أو يحتاج إلى مزيد من الفهم والايضاح والتفسير.[1]

وهذا الشعور بوجود خلل ما أو عدم فهم لظاهرة ما أو غموض ما حول أي موضوع أو موقف غير طبيعي يمثل مرحلة الإحساس بوجود مشكلة تشكل نقطة البداية في البحث العلمي، حيث يكون للباحث إحساس يوجهه نحو المجال الذي تكون الدراسة أو البحث ضمنه ويدفعه للبحث وراء مسببات هذا الخلل والغموض، والذي يطوره في مرحلة لاحقة إلى تحديد موضوع للبحث العلمي بعد البحث وجمع المعلومات واستطلاع الدراسات السابقة عن جوانب الموضوع المختلفة حتى يتمكن من تحديد الموضوع بدقة وتحديد أبعاده بصورة واضحة.

فالإحساس بوجود مشكلة أو موقف غامض يعد الدافع الذي يجب أن يتشكل لدى الباحث ويخلق لديه رغبة في البحث في ثنايا هذه المشكلة وفهمها، فهذه الخطوة تعد ضرورية كونها تولد عند الباحث اهتماما وانجذابا نحو المشكلة البحثية والذي يعد ضروريا للاندفاع نحو البحث في المشكلة البحثية والعمل على تفسيرها.

ويمكن تعريف موضوع البحث العلمي بكونه: "مشكلة البحث التي يتم تجسيدها من خلال مجموعة من الخطوات البحثية وصولا إلى النتائج العلمية والتي يتم عن طريقها اكتشاف الحلول للمشكلة البحثية"[2]، فهو تلك الظاهرة التي يريد الباحث معالجتها وتحليلها وتفسيرها والوصول إلى العلاقة التي تحكم متغيراتها. فهي عملية تحديد المشكلة العلمية التي تتطلب

[1] ناهد حمدي أحمدي، **مناهج البحث في علوم المكتبات**، الرياض: دار مريخ للنشر والتوزيع، 1989، ص47.
[2] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص29.

حلا علميا لها بواسطة الدراسة لاكتشاف الحقيقة أو الحقائق العلمية المختلفة المتعلقة بالمشكلة محل البحث وتفسيرها، بحيث يجب على الباحث تحديدها بدقة وبصورة واضحة حتى يتمكن من إجراء بحثه بطريقة علمية، فهي عبارة عن موضوع يحيطه الغموض أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير.

وتحديد المشكلة البحثية يعد من أهم خطواته وتكمن أهميتها في تأثيرها الكبير في جميع الخطوات التي تليها، فهي التي تحدد نوع الدراسة وطبيعة المنهج الذي يتبع وخطة الدراسة و أدواتها وكذا نوعية البيانات المطلوبة.[1]

فتحديد هذه الأخيرة تحديدا واضحا يعد من الصعوبات التي يجب على الباحث التغلب عليها بسبب تعقد المشاكل وتشابكها وتداخل الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وبالتالي فتحديد المشكلة البحثية تحديدا دقيقا يحتاج إلى خبرة ومعرفة ودراية من الباحث وهي أمور تكتسب من الممارسة العلمية للبحوث ومن خلال القراءة المتعمقة للدراسات التي أجريت حول الموضوع أو المرتبطة به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[2]

ويستطيع الباحث استخلاص مشكلته البحثية من مصادر متعددة ومتنوعة منها:

- مجال التخصص والخبرة.
- الخبرة الميدانية.
- الملاحظة الشخصية.
- الاهتمامات الشخصية.

[1] فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1، الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 2002، ص21.

[2] محسن أحمد الخضيري، محمد عبد الغني، **الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1999، ص13.

– الملاحظة غير المقصودة أو الصدفة.

– الاطلاع على المصادر العلمية والمراجع.

وعند عملية اختيار الموضوع يجب مراعاة مجموعة من الاعتبارات والمعايير، فمنها معايير ترتبط بطبيعة البحث ومدى إسهامه في المعرفة العلمية ومعايير تتعلق باهتمامات الباحث وقدراته ومعايير أخرى تتعلق بإمكانية القيام بالبحث وتوافر المعلومات الخاصة به.

2– معايير اختيار موضوع البحث

إن اختيار موضوع البحث العلمي وتحديد المشكلة البحثية تمثل نقطة البداية المنهجية الصحيحة لأي جهد بحثي يستهدف حل المشكلات وتفسير الظواهر، كما يتعلق به أيضا تحديد مختلف العناصر اللاحقة في البحث العلمي من أهداف وأهمية للدراسة واختيار وصياغة للعنوان والإشكالية والفروض العلمية والمناهج المناسبة والأدوات اللازمة لجمع البيانات والمعلومات. وتتمثل هذه المعايير في التالي[1]:

– حداثة الموضوع وأصالته: وذلك بأن يعالج الموضوع الذي يتناوله البحث قضايا جديدة لم تتناول بالدراسة والتحليل والتفسير وأن ينطوي على إضافة جديدة للمعرفة الإنسانية، حيث كلما توافر ذلك كلما امتاز البحث بالأصالة والمساهمة الحقيقية في البحث العلمي، وعليه "فمن الواجب على الباحث أن يبدأ من حيث انتهى العلماء أو الباحثون الآخرون ولا يكرر ما قام به السابقون، لذا كان لزاما عليه الاطلاع على مختلف المصادر والمراجع العلمية من كتب ومجلات ودوريات... لمعرفة ما وصل إليه الآخرون في حل المشاكل التي بحثوها، وما هي المشاكل التي لم تبحث أو التي لم يتوصل إلى حل لها".

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص85.

وفي حالة اختيار موضوع فيه معالجات سابقة من الفروض يجب أن يستهدف البحث مساهمة جديدة لم تكن في البحوث السابقة والتي يجب أن تحدد بكل دقة وموضوعية في مبررات الاختيار والهدف من الدراسة.[1]

فأصالة الموضوع تفترض ألا يكون منقولا أو تقليدا أو إعادة إخراج أو ترجمة[2]، وعليه فمن المهم التطرق إلى مواضيع وتقديم الإضافة العلمية الجديدة فيها سواء مواضيع ومشكلات لم يتطرق إليها نتيجة للتغيرات والتطورات الكثيرة التي تحدث بالمجتمعات وظهور العديد من المشاكل الجديرة بالدراسة والبحث والتفسير والاكتشاف في مختلف المجالات الحياتية، أو بالتطرق لمواضيع من جوانب لم يتطرق لها أو نظريات من أجل نقدها أو إثبات عدم صحتها...وهو ما يمثل الدور الأساسي للبحث العلمي في إنتاج المعرفة. وعليه يجب على الباحث أن يكون قادرا على اختيار موضوع جديد ينطوي على إضافة جديدة للمعرفة العلمية الإنسانية وليس التطرق لمواضيع استهلكت من قبل من قبل باحثين آخرين والوصول إلى نتائج معروفة أصبحت من المسلمات، فبذلك تنتفي الفائدة أو الأهمية العلمية والعملية من البحث العلمي.

– الأهمية العلمية: حيث تعد أيضا أهمية الموضوع المتناول من الأسباب المؤدية لاختيار موضوع البحث العلمي، حيث تثير اهتمام الباحث القضايا المهمة التي تشغل الرأي العام أو المجتمع المحلي أو الدولي، والتي من خلال دراستها والوصول إلى حل لها يكون قد قدم فائدة كبيرة للمجتمع، حيث كلما كانت أهمية الموضوع والمشكلة البحثية كبيرة نظرية كانت أم عملية كلما شكل ذلك دافعا كبيرا لاختيار هذا الموضوع للبحث والدراسة.

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص85.
[2] ناهد حمدي أحمدي، **مرجع سابق**، ص55.

فعند دراسة أي موضوع نجد نوعين من الأهمية: الأهمية العلمية أو النظرية والتي تتمثل في الإضافة العلمية التي تزيدها الدراسة للمعرفة النظرية، والأهمية العملية والتي تتعلق بالحلول العملية للظاهرة محل الدراسة

– الارتباط بالمشاكل المعاصرة: ومعنى ذلك أن يكون موضوع البحث مرتبطا بالمشاكل التي يعرفها المجتمع معالجا إياها محاولا إيجاد حلول لها على أرض الواقع، ويؤدي ذلك لأن يكون للبحث أهمية نظرية وتطبيقية فيقوم بإيضاح القضايا الغامضة وتفسيرها أو البرهنة على نظرية أو الوصول إلى حقائق جديدة أو التنبؤ بالحوادث المستقبلية والتحكم فيها. فعلى الباحث أن يختار الموضوع الذي يقدم إضافة للمعرفة الإنسانية ويساهم في حل مشكلات المجتمع في مختلف جوانبه سواء كان البحث نظريا أو تفسيريا أو تطبيقيا ومهما كان الهدف منه.[1]

فالدور الأساسي والهدف الأسمى للبحث العلمي هو البحث عن الحقائق التي يستفيد منها الإنسان في التغلب على مختلف المشاكل التي تواجهه والتي تعترض تقدمه في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتربوية والتكنولوجية... وفي تفسير مختلف الظواهر والتنبؤ بها والوصول إلى القوانين التي تحكمها، فإذا انتفت هذه الغاية لم يعد من داع للبحث العلمي.

فالبحث العلمي يعد الوسيلة الأساسية لإنتاج المعرفة وتوسيعها وترقيتها والتعمق فيها، ويعد ذا أهمية كبيرة أيضا في مجال التنمية بمختلف مجالاتها مما أدى إلى اهتمام الدول به وتخصيص ميزانيات ضخمة وجهود جبارة لتطويره إدراكا منها لأهميته ودوره في تطور المجتمع وازدهار أفراده ومؤسساته، و بالتالي يجب ربط هذا النشاط باحتياجات المجتمع وتوجيهه نحو دراسة المشاكل التي يعانيها وتحليلها وتفسيرها حتى تحقق هذه الوظيفة والهدف منه. وعليه تتحدد قيمة البحث العلمي فيما يسعى إليه من أهداف لعلاج المشاكل والظواهر التي يعانيها

[1] ناهد حمدي أحمدي، **مرجع سابق**، ص55.

المجتمع وتستهدف تقدمه وتطوره، بحيث يجب ألا تنعزل البحوث العلمية عن واقع المجتمع ومشكلاته.

بناءا على ذلك نجد أنه بظهور ظاهرة معينة أو انتشارها في مجتمع معين، اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية أو صحية أو بيئية... أو مشكلة أو موقفا أو وضعا معينا، تظهر العديد من الدراسات محاولة تحليلها وتفسيرها والتحكم فيها خدمة لهذا المجتمع.

– أن يكون الموضوع ذا نطاق محدود وأبعاد واضحة: وذلك بألا يكون الموضوع فضفاضا واسع النطاق يفوق مقدرة الباحث على الدراسة والمعالجة أو يتطلب منه وقتا طويلا وجهدا كبيرا ولا يتمكن في النهاية من الوصول إلى نتيجة صحيحة وواضحة وتصبح المعالجة سطحية، وفي نفس الوقت يجب أيضا ألا يكون ضيقا ومحدودا جدا إلى الدرجة التي يفقد فيها مقوماته الأساسية كموضوع بحث وكذا فقدانه لأهميته وحيويته وانعكاساته التطبيقية.

فموضوع البحث العلمي يجب أن يكون ذا نطاق ملائم لنوع الدراسة (ماستر، دكتوراه) ليس بالواسع جدا ولا الضيق جدا، ويجب على الباحث تحديد الموضوع ونطاقه الموضوعي والزماني والمكاني بشكل واضح ودقيق مبرزا ذلك من خلال عنوانه، "فكلما كان الموضوع محددا بدقة تامة كانت الرؤية واضحة أمام الباحث"[1].

– الرغبة والقدرة الشخصية:

- الرغبة والميول الشخصي: وذلك بأن يكون للباحث ميول وانجذاب نحو الموضوع محل الدراسة وأن تكون لديه رغبة واهتمام شخصي في معالجة مشكلة معينة والوصول إلى حل لها. فكل باحث أو طالب محكوم بتخصص معين وانطلاقا من الإلمام بهذا التخصص تظهر لدى الباحث ميولات واهتمامات تتعلق بمواضيع معينة يرغب في إنجاز بحوث بصددها والتعمق فيها. وهذا المعيار يعد من أبرز أسباب اختيار موضوع

[1] فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **مرجع سابق**، ص11.

البحث، ومن أهم شروط نجاحه أيضا نظرا للاستعداد النفسي الذي يحفزه لإنجاز البحث، فعندما يختار الطالب أو الباحث الموضوع الذي يريد أن يبحث فيه نجده يشعر بمتعة وهو يتقدم في بحثه قد لا يشعر بها إذا كان الموضوع مفروضا عليه، عندئذ قد يصل إلى نتائج أفضل بكثير من النتائج التي يصل إليها في بحث موضوع فرض عليه، ولكن مع مراعاة ألا يدفعه هذا الاهتمام إلى اختيار مواضيع ومشاكل بحثت من قبل ووصل فيها الباحثون إلى نتائج وحلول أو دون الرجوع إلى ما كتب فيها في المراجع.[1]

- القدرات والاستعدادات الشخصية: بما أن البحث العلمي هو جهد يستمر لفترات طويلة خلال مسيرة إعداد المذكرة أو الأطروحة فإن ذلك يتطلب مجموعة من القدرات والمهارات والاستعدادات المختلفة والتي تختلف من باحث لآخر، فهذه القدرات والاستعدادات الذاتية تتحكم في اختيار موضوع معين من بين مجموعة من المواضيع وتتمثل خاصة في القدرات التعليمية من خلال الإلمام بطرق البحث العلمي ومختلف مناهجه وأدواته، قدرات لغوية كالتحكم في اللغة واللغات الأجنبية مثلا والقدرات العلمية والذهنية كالتحليل والتفسير، المقارنة...الخ. فاختيار موضوع بحثي معين يكون عادة بما يتوافق وقدرات الباحث واستعداداته مما يمكنه من التحكم فيه بصورة جيدة وإبراز هذه القدرات.
- توافر المعلومات والبيانات اللازمة: فقبل الجزم باختيار موضوع معين يجب التأكد من إمكانية القيام به، ومن ذلك توافر مختلف المعلومات والبيانات وامكانية الحصول عليها في الوقت المناسب، والتأكد أيضا من نوعيتها في ضوء ما يتطلبه البحث العلمي من الدقة والموضوعية وإمكانية إثباتها والتحقق منها[2]، وبالتالي يجب على الباحث القيام بمسح شامل لمدى توافر المعلومات والبيانات والإحصائيات... المتعلقة بموضوع بحثه وعن مدى إتاحتها وإمكانية الوصول إليها. فنقص المعلومات أو ندرتها أو استحالة الحصول عليها تجعل من الموضوع غير قابل للدراسة، وعليه فاختيار الموضوع للبحث

[1] مروان عبد المجيد ابراهيم، **مرجع سابق**، ص27.
[2] ناهد حمدي أحمدي، **مرجع سابق**، ص57.

يستلزم التأكد من وفرة المعلومات والحقائق وإمكانية الحصول عليها من مختلف الجهات والمصادر والمراجع العلمية في الوقت المناسب وفي حدود إمكانات الباحث وقدراته قبل الانطلاق في البحث. فأحيانا قد يقوم الطلبة باختيار مواضيع براقة ومثيرة ثم يصطدمون بندرة المصادر والمراجع العلمية مما يشكل عائقا كبيرا أمام استكمال بحوثهم أو تغييرها بعد إضاعة الوقت والجهود في البحث عن المعلومات والبيانات من مختلف المصادر والمراجع العلمية، ولتجنب ذلك يجب دائما الحرص على مواكبة الجديد من الإصدارات العلمية واستشارة أهل الاختصاص والمشاركة في الندوات والملتقيات حتى يكون الباحث على دراية بما كتب عن الموضوع المراد اختياره.

- معيار التخصص: يجب على الباحث أو الطالب مراعاة أن يختار موضوع بحثه في نطاق تخصصه العلمي بوجه عام أو في إحدى فروع تخصصه، فالتخصص يوفر للباحث الخبرة والمعرفة بالإنجازات العلمية في ذلك المجال والمشكلات التي تمت دراستها والتي لا تزال قائمة وتحتاج إلى جهود لدراستها، كما يمكن الباحث أيضا من القدرة على التحكم في مجريات البحث من حيث المعلومات والحقائق، والمناهج المتبعة والأدوات المستخدمة وكذا النظريات والاقترابات المتعلقة بالتحليل ومختلف مجريات العملية البحثية. كما يمكن للباحث أيضا أن يختار موضوع بحثه ضمن نطاق عمله ووظيفته أو مهنته بما يمكنه من تعميق معارفه ومعلوماته حولها أو تحسين أدائه أو الابتكار والابداع فيه، وبالتالي فعامل تخصص الباحث العلمي معيار أساسي في اختيار موضوع البحث.
- إمكانية القيام بالبحث: يجب على الباحث أن يتأكد من إمكانية القيام بالبحث في الموضوع الذي اختاره من حيث توافر المادة العلمية الخاصة بالموضوع وإمكانية الحصول عليها، وأن يكون مناسبا لقدراته وإمكاناته المتاحة وفي الوقت المحدد لذلك من حيث المال والأجهزة والتنقل أو السفر من جامعة لأخرى أو من دولة لأخرى للبحث عن المراجع المتخصصة.

وعليه يمكن القول إن عملية اختيار موضوع البحث من أهم الأمور المنهجية التي يجب على الباحث أو الطالب الإلمام بها وأن يكون اختياره صحيحا قائما على احترام المعايير العلمية حتى ينتج في النهاية بحثا علميا بأتم معنى الكلمة وتتحقق الفائدة والجدوى من العملية البحثية في خدمة العلم والمجتمع ولا تصبح مجرد عملية شكلية.

3- صياغة إشكالية البحث العلمي

بعد اختيار موضوع البحث العلمي وتحديد المشكلة البحثية التي يريد الباحث دراستها بكل وضوح يقوم الباحث حينها بصياغة الإشكالية المتعلقة بهذا الموضوع، فكيفية صياغة الإشكالية تعتبر أيضا خطوة مهمة لأنها تتطلب التحديد والوضوح والاختصار وتتضمن مجاله ومحتواه وأهمية الموضوع ونوع البحث الذي يقوم به الباحث، وهو أمر يتطلب معرفة واسعة وتحليلا منطقيا، فصياغة الإشكالية تعتبر خطوة مهمة جدا في إعداد البحث العلمي وتقدم إنجازه.

- تعريف إشكالية البحث العلمي

- **المعنى اللغوي:** لفهم معنى الإشكالية لا بد من فهم مدلول لفظة " إشكال" في اللغة، فقد جاء في معجم المعاني الجامع: إشكال: الأمر يوجب التباسا في الفهم.

  وجاء في معجم اللغة العربية المعاصرة في معنى " إشكال":

  - مصدر أشكل.
  - مشكلة، قضية مطروحة تحتاج إلى معالجة "أثار المتحدث إشكالات عدة، أوقع صديقه في مشكلات عدة".
  - أمر يوجب التباسا في الفهم، وعكسه البيان.

ويمكن أن نستخلص من التعريف اللغوي للفظة "أشكل": أي صعب والتبس، فالمشكل اسم لما استصعب والشكل صياغة المشكلة، والإشكال هو: الالتباس والاشتباه وهو ناتج عن عدم المعرفة ونقص الاطلاع.[1]

- **المعنى الاصطلاحي:** تتعدد وتتنوع التعاريف المتعلقة بمفهوم الإشكالية: فقد عرفت إشكالية البحث العلمي بأنها سؤال علمي يحتاج إلى معالجة ويجب أن يحتوي هذا السؤال على مشكلة البحث العلمي التي يسعى الباحث لحلها، ويتم صياغة هذا السؤال على شكل علاقة بين أحداث وفاعلين بالإضافة إلى مكونات مشكلة محددة.[2] كما تعرفها رجاء دويدي بأنها: "جملة سؤالية تسأل عن العلاقة القائمة بين متحولين (متغيرين) أو أكثر، وجواب هذا السؤال هو الغرض من البحث".[3]

وفي هذا الصدد يقول الباحثان "لارامي" و"فالي": "إن الإشكالية الخاصة بكل بحث هي التي تميز هذا البحث عن غيره من البحوث التي تتناول نفس المشكلة، لأن الإشكالية هي التي تصف وجهة النظر التي تتم وفقها معالجة المشكلة".

كما عرفها "موريس أنجرس" بكونها: "عبارة عن عرض الهدف من البحث على هيئة سؤال، ويجب أن يتضمن هذا السؤال إمكانية التقصي والبحث وذلك لكي يصل الباحث من خلال بحثه إلى إجابة محددة".[4]

فالإشكالية هي عبارة عن ذلك التساؤل الكبير الذي يثير الباحث لكي يبحث له عن حل والمعبر عن المشكلة التي يريد الباحث دراستها والوصول إلى حلول بشأنها، وهذا السؤال لا يؤكد القضية أو ينفيها وإنما يأتي على صيغة استفهام واستفسار.[5]

---

[1] كتاب جماعي، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص45.

[2] كتاب جماعي، **نفس المرجع**، ص46.

[3] رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العلمية**، الجزائر: دار الفكر، 2006، ص91.

[4] موريس أنجرس، **مرجع سابق**، ص149.

[5] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص29.

ويذهب بعض الباحثين إلى القول بأن أفضل طريقة لتحديد الإشكالية هي وضعها في شكل سؤال يبين العلاقة بين متغيرين أو أكثر، كما يمكن للباحث أن يحدد الإشكالية دون وضعها في شكل سؤال.

ويمكن تحديد مضمون الإشكالية العلمية من الناحية العلمية بأنها سؤال عام يطرحه الباحث حول موضوع يشغل ذهنه، يفصل هذا السؤال إلى أسئلة جزئية، وبالإجابة عنها يكون الباحث قد أجاب عن السؤال العام

وعليه فالإشكالية هي ذلك السؤال المحوري الذي إذا لم يتمكن الباحث من ضبطه وشرع في إنجاز البحث فإنه سيقع في مشكل تغييره في كل مرة بما يؤدي في الأخير إلى البعد عن الموضوع المختار والنتيجة المرجوة، وهو ما يتطلب من الباحث القدرة على ضبطها باعتبارها عاملا حاسما في سيرورة البحث العلمي ونجاحه[1].

- معايير صياغة الإشكالية

تعد مسألة صياغة الإشكالية ذات أهمية كبيرة فبعد تحديد المشكلة البحثية التي يريد الباحث دراستها وضبطها بدقة وتحديد أبعادها وحدودها، ينتقل بعد ذلك إلى الصياغة اللفظية لهذا التساؤل المركزي المعبر عن هذه المشكلة البحثية والمتسق معها، فلكي تكون إشكالية الدراسة صحيحة يجب على الباحث أن يكون قادرا على صياغتها بشكل صحيح وسليم ولذلك يجب مراعاة المعايير التالية عند صياغتها وتتمثل في:

[1] سليمان بلعور، عبد الرحمان بن سانية، "إعداد الإشكالية وأهميته في ضمان جودة البحث"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص39.

- وضوح الصياغة ودقتها: يجب أن تكون الصياغة واضحة ومفهومة لدى المجتمع العملي، بحيث تصاغ على شكل سؤال واضح، فالسؤال وحده يضفي الوضوح ويجعل المشكلة مطروحة بشكل مباشر، ويجب عليه التركيز على الأفكار التي ترتبط بمشكلة البحث العلمي بشكل مباشر، ومن ثم يقوم بصياغة هذه الأفكار بشكل واضح، كما يجب أن يقوم بصياغتها بشكل محكم للغاية، مستخدما الكلمات السهلة والواضحة والتي لا تحتاج لشرح، مبتعدا عن استخدام الكلمات الغامضة والمبهمة وعن استخدام الكلمات العامية، وذلك لكي يفهم القارئ إشكالية البحث العلمي بشكل واضح، أي أن تكون واضحة في مصطلحاتها ومفرداتها العلمية، وخالية من الحشو اللفظي أو التناقض.
- أن تصاغ في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر: حيث يجب أن يحرص الباحث على إبراز العلاقة بين المتغيرات المشكلة للظاهرة محل الدراسة، وأن تكون هذه المتغيرات محددة وقابلة للقياس.
- إمكانية التوصل إلى حل للمشكلة أو القابلية للاختبار: من خلال إمكانية إخضاعها للدراسة العلمية وفرض الفروض المتعلقة بها وجمع البيانات والمعلومات واختبارها.
- يجب على الباحث أن يكون ملتزما بالحياد التام أثناء صياغته لإشكالية البحث العلمي، فيبتعد عن استخدام ضمير المتكلم أثناء قيامه بصياغة الإشكالية، كما يجب عليه أن يتجنب إبراز رأيه الشخصي.

ولإشكالية البحث العلمي مجموعة من القواعد الأساسية والتي تساهم بشكل كبير في تحديد هذه الإشكالية، ومن أهمها:

- وضوح موضوع البحث: يجب أن يكون الباحث على إطلاع ودراية كاملة بالموضوع الذي يقوم بالبحث فيه، لذلك يجب أن يختار الباحث موضوعا من صلب اختصاصه، ويتأكد من امتلاكه المعلومات الكافية حول هذا الموضوع قبل أن يشرع في دراسته.

- تحديد مشكلة البحث العلمي

حيث يجب على الباحث أن يقوم بتحديد مشكلة بحثه العلمي، ومن ثم يجب عليه القيام بصياغتها بشكل واضح، وذلك لكي تعبر هذه المشكلة عن الأفكار التي تدور في ذهن الباحث والتي يسعى إلى حلها من خلال قيامه بالبحث العلمي، ولتسهيل صياغة إشكالية البحث العلمي يجب على الباحث أن يحدد العلاقة بين المتغيرين أو أكثر.

كما يجب أن يقوم بتحديد نطاقي المشكلة البحثية الزماني والمكاني فالتحديد الدقيق لنطاق المشكلة يسهل معالجتها ويوفر الجهد ويستبعد الموضوعات عديمة الأهمية من نطاقها.

ويجب كذلك على الباحث أن يقوم بشرح كافة المصطلحات التي ترد في إشكالية البحث، بحيث تصبح هذه المصطلحات واضحة في ذهن كل من يقرأ البحث.

- معالجة الإشكالية لموضوع البحث العلمي

يجب أن تقوم الإشكالية بمعالجة موضوع البحث العلمي بشكل يساهم في اكتشاف أشياء جديدة تدفع عجلة التطور العلمي.

- انسجام الإشكالية مع الموضوع والعنوان

لا بد من صياغة الإشكالية صياغة تتناسب مع الموضوع والعنوان، أي أن تستمد من الموضوع وتصب في العنوان، فالخلل في الموضوع هو الذي يطرح لنا الإشكال الذي يدفع الباحث للبحث فيه ودراسته، فالإشكال يجب أن يكون نابعا من الموضوع أو مما يترتب على عدم فهم جزئية منه أو مسألة فيه، فصياغة الإشكالية لا بد أن تنسجم وتتفق مع الجزئية المقصودة بالبحث في الموضوع، فلا ينبغي أن تبتعد عن موضوع البحث.

أما بالنسبة لعلاقة صياغة الإشكالية بالعنوان، فعنوان البحث هو الذي يحمل في طياته شكل الإجابة نموذجية عن الأسئلة التي طرحت من قبل، والتي أفرزتها لنا الإشكالية العلمية (التعبير عن الخلل المترتب على عدم فهم الموضوع أو أحد جزئياته)، فصياغة الإشكالية

يجب أن تنسجم مع الموضوع ومع عنوان البحث للإجابة عن هذه الجزئية، فدقة وضع عنوان البحث إنما سببها هو الدقة في فهم الخلل الذي يعتري الموضوع، فكلما كان الإلمام بالموضوع جيدا كانت صياغة الإشكالية جيدة، وكلما كانت إمكانية البحث في الموضوع متوافرة كان الإشكال أكثر دقة، وعليه فإن علاقة الإشكال بالعنوان هو علاقة بيان وتوضيح كيفية رفع الخلل عن الموضوع.[1]

- شروط الإشكالية في البحث العلمي

هناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر في إشكالية البحث الجيدة، والتي حددها العلماء والباحثون على النحو التالي:[2]

- أن يكون الموضوع جديدا لم يتطرق إليه من قبل، وأن تكون الإشكالية من دون حل وبقيت مطروحة.
- أن يكون الموضوع مرتبطا بحياة المجتمع ويملك قابلية للمعالجة.
- يجب أن يكون الموضوع أو الإشكالية واضحة.
- أن تكون الإشكالية إضافة معرفية للتراكمية العلمية.
- أن تكون بيانات الدراسة متاحة، يستطيع الباحث الوصول إليها واختبارها.
- وجود علاقة وثيقة بين الموضوع المختار وميول الباحث العلمية واهتماماته.
- أن تتضمن إشكالية البحث علاقة بين متغيرين، بشكل يساعد على القياس والاختبار.
- صياغة الإشكالية بلغة واضحة في شكل أسئلة محدد قابلة للإجابة.
- أن تكون الإشكالية مصوغة بشكل يؤدي إلى القيام بالبحث التجريبي من حيث ضبط المتغيرات الأساسية والمتغيرات الداخلية.

---

[1] كتاب جماعي، **مرجع سابق**، ص47.
[2] جبارة عطية جبارة، **علم الاجتماع والاعلام**، عمان: دار الوفاء، 2001، ص69.

- أن لا تكون الإشكالية عامة حيث يصعب التحكم فيها، ولا تكون ضيقة حيث تفقد قيمتها.
- أن تكون الإشكالية واضحة من حيث المفاهيم والمصطلحات المستخدمة.
- توضيح العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والتراث العلمي السابق.
- قابلية الإشكالية للبحث والقياس، بالنظر إلى إمكانية المنهجية وإمكانية الوسائل والأدوات.

- مراحل إعداد الإشكالية

تحدد غالبا مراحل إعداد الإشكالية في ثلاث مراحل أساسية على الشكل التالي:[1]

- المرحلة الأولى: إيجاد سؤال عام للبحث في هذه المرحلة

يقوم الباحث بالبحث عن فكرة عامة للبحث لأن موضوع البحث يبدأ على شكل أفكار قبل أن يطورها إلى سؤال عام، ولاختيار السؤال العام للموضوع المراد دراسته يجب الاعتماد على المصادر المختلفة لذلك خاصة مطالعة ما كتب حول الموضوع في مختلف المراجع كالأطروحات والمجلات المتخصصة...الخ حتى يكون فكرة عامة حول الزوايا التي درست منها المشكلة والتي لم تدرس منها، حتى يكون بحثه أصيلا ولا يكرر ما بحثه الآخرون، بالإضافة إلى التجربة الشخصية والملاحظة والمشاكل الواقعية، الخبرة...الخ.

- المرحلة الثانية: تحليل السؤال العام

وتعني هذه الخطوة تحصيل نظرة عامة عن المعطيات المتوافرة حول السؤال العام، أي معرفة ما كتبه الباحثون السابقون حول هذا السؤال، ويتم القيام بهذا التحليل من خلال القيام بأربع خطوات تتمثل في:

[1] سليمان بلعور، عبد الرحمان بن سانية، **مرجع سابق**، ص 50.

- ✓ فحص السؤال العام بأسئلة نوعية: أي الإحاطة بالموضوع أو الظاهرة من خلال توجيه جملة من الأسئلة النوعية.
- ✓ تشخيص المتغيرات والعلاقات: أي تحديد المتغيرات في المشكل المدروس وتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات.
- ✓ تنظيم المتغيرات والعلاقات: بعد تشخيص المتغيرات والعلاقات تأتي عملية تنظيمها في هيكلة متوافقة لبيان تفاعلها وفق ما توضحه النماذج والنظريات.
- ✓ ضبط المفاهيم: يجب على الباحث ضبط المفاهيم التي يدرسها والتي تقوم عليها، لأنها تشكل حجر الأساس في صياغة النظريات العلمية، لذا من الضروري الحرص على وضوحها ودقتها.

- المرحلة الثالثة: اختيار سؤال نوعي للبحث بعد اختيار السؤال العام للبحث وتحديد المتغيرات والعلاقات بينها وضبط المفاهيم، تأتي المرحلة الثالثة والمتمثلة في اختيار تساؤل يعبر بدقة عن المشكلة المراد دراستها وحلها علميا وصياغتها وفق المعايير المحددة.

4- الفروض العلمية

بعد تحديد الباحث للمشكلة البحثية المراد دراستها وصياغتها في إشكالية علمية واضحة، فإن على الباحث بعدها الانتقال إلى مرحلة أخرى يقوم بموجبها بتحديد فرضيات وصياغتها تكون بمثابة جسر يتم من خلاله الوصول إلى نتائج معينة انطلاقا منها باعتبارها حلولا مبدئية يبني عليها الباحث دراسته وصولا إلى تأكيدها أو نفيها.

- تعريف الفرضية العلمية

إن الفرضية في اللغة الأجنبية مكونة من شقين:"Hypothèse " وهي تعني افتراضات. أما مفهومها في الاصطلاح فهو: " تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة، لا يزال بمعزل عن

امتحان الوقائع، حتى إذا ما امتحن في الوقائع، أصبحت بعد ذلك فرضيات زائفة يجب العدول عنها إلى غيرها من الفرضيات الأخرى أو صارت قانونا يفسر مجرى الظواهر"[1].

و الفرضية كذلك هي: " تخمين ذكي أو استنتاج ذكي، يصوغه الباحث ويتبناه مؤقتا، لشرح بعض ما يلاحظه من الظواهر و الحقائق، وليكون هذا الفرض مرشدا له في البحث والدراسة التي يقوم بها".

وبذلك تتميز الفرضية عن النظرية، بكون النظرية هي: كل مجموعة من الفرضيات المنسجمة فيما بينها والتي ثبتت صحتها عن طريق الاستدلال العقلي فهي لذلك "نظرية فلسفية" أو عن طريق التجريب فهي " نظرية علمية". فتختلف بذلك الفرضية عن النظرية في الدرجة وليس في النوع، فالفرضية تفسير وتخمين مؤقت وغير نهائي، والنظرية تفسير ثابت ونهائي نسبيا. وأصل النظرية أنها فرضية أجريت عليها اختبارات وتجارب فأصبحت نظرية علمية".

كما ينظر إلى الفرض العلمي على أنه علاقات معينة تربط بين المتغيرات أي بين المتغيرات المستقلة والتابعة، فالمتغيرات المستقلة هي التي يحاول الباحث أن يفهمها ويقيس تأثيرها على المتغيرات التابعة[2] أو بعبارة أخرى هي العوامل التي لها تأثير في المتغيرات التابعة، فالمتغير المستقل في المنهج التجريبي هو ذلك المتغير الذي نتداوله لقياس التأثير في المتغير التابع، ويمكننا الحديث أيضا عن المتغير المنبه عندما يتسبب المتغير المستقل في رد فعل يكون بمثابة الإجابة عن الموضوع من قبل العنصر المبحوث، وتقوم بانتقاء المتغيرات المستقلة انطلاقا من الأسباب المتوقعة للظواهر الملاحظة. أما المتغير التابع فهو الذي يمكننا تسميته كذلك بالمتغير الخاضع أو اللاحق أو الناتج، وهو ذلك المتغير الذي يجري عليه الفعل من أجل قياس التغيرات، إنه يشترك في المنهج التجريبي مع عناصر التجربة التي تخضع للشروط المختلفة للمتغير المستقل[3]. أما المتغيرات الوسيطة فالواقع الملاحظ أنها يمكن أن

---

[1] أحمد بدر، **أصول البحث ومناهجه**، الكويت: دار المطبوعات، 1982، ص88.
[2] محمد محمد الهادي، **أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1995، ص82.
[3] موريس أنجرس، **مرجع سابق**، ص170.

تكون أكثر تعقيدا من مجرد العلاقة السببية الوحيدة بين متغيرين، مما يعني أن متغيرات أخرى يمكن أن تتوسط بين المتغيرات المستقلة والتابعة أي المتغيرات الوسطية، فالإنتقال من المتغير المستقل إلى المتغير التابع لا يتم مباشرة، بل يتطلب ذلك تدخل عامل آخر بين الاثنين.

ويمكن تعريف الفروض بأنها: " تبريرات واضحة تشير إلى طريقة تفكير الباحث في العلاقة بين الظواهر المعنية بالدراسة، وتشير إلى الطريقة التي يظن بها أن متغيرا مستقال يؤثر أو يعدل متغيرا تابعا"[1]، والفرضية تتضمن أول عملية لإضفاء طابع ملموس على سؤال البحث عادة الإجابة عنه في شكل فرضية علمية.

وتعد الفرضية اقتراح إجابة عن سؤال مطروح و فرضا مؤقتا للإجابة عن سؤال أو لتفسير ظاهرة ما، إذن هي افتراض يهدف إلى تفسير أو إلى التنبؤ بالأحداث[2]، أي إن الفرض العلمي ما هو إلا فكرة لم تثبت بعد صحتها وتعد نوعا من التفسير المؤقت الذي يستعين به الباحث في تفسير ظاهرة معينة.

ويمكن استخدام هذه الفكرة أو هذا الرأي كأساس للعمل والبحث عن حقائق جديدة، وعندما تثبت صحة الفرض بصفة نهائية فإنه يساهم في الوصول إلى الحقيقة أو النظرية أو القانون الذي ما هو إلا نتاج مجموعة من الفروض التي تثبت صحتها، أما إذا ثبت عدم صحة الفرض العلمي فإن الباحث يحاول العثور على تفسير آخر وهكذا.

وبذلك يعد الفرض العلمي فكرة مبدئية تتولد وتنبثق عن فحص الباحث عن طريق الملاحظة أو التجربة، وهذه الفكرة المبدئية يجب أن تكون قابلة للاختبار والفحص العلمي الدقيق، وقد استخدمت كلمة الفرض قديما لكي تدل على مجموعة المبادئ الأولية التي يسلم العقل البشري بصحتها والتي لا يستطيع البرهنة عليها بطريقة مباشرة لشدة عموميتها أو شموليتها، وقد استخدمها أرسطو و أفلاطون وغيرهما من الفلاسفة والمفكرين نقطة البدء في

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص41.
[2] محمد مسلم، **مرجع سابق**، ص17.

كل برهنة والمنبع الأول لكل المعرفة التي يكتسبها الإنسان، أي إن الفرض يمثل المبدأ العام الذي يستخدم كأحد مقدمات الاستدلال القياسي.

فالفرض ما هو إلا تكهن أو حدس يضعه الباحث لكي يستنبط منه العلاقات والصلات المتواجدة بين الأسباب ومسبباتها، فهو تفسير مؤقت للظاهرة أو القانون، فإذا ثبتت صحة الفرض وصدقه فإنه يصبح نظرية أو قاعدة عامة يمكن الرجوع إليها عند تفسير جميع الظواهر التي تشبه الظاهرة المدروسة.

ويوصف الفرض بأنه عملي عندما يرتبط بالآراء الممكن الاستعانة بها في تفسير الظواهر التي تعترض الإنسان أثناء أداء عمله، حيث يتلمس الأسباب التي تشكل الظاهرة أو المشكلة المعينة، كما يوصف الفرض بأنه علمي أيضا عندما يخضع للملاحظة والتجربة التي تتطلب معرفة الحقيقة في إطار تفسير الظواهر

- خصائصها

بما أن الفرضية هي صياغة إجابة افتراضية عن أسئلة يسعى الباحث للإجابة عنها من خلال الملاحظة أو التجربة أو بمختلف الطرق، وبما أن العمل العلمي يتميز بالدقة، فلابد إذن أن تكون للفرضية مواصفات أو معايير تميزها عن غيرها:[1]

- التصريح: الفرضية عبارة عن تصريح يوضح في جملة أو أكثر علاقة قائمة بين حدين أو أكثر.
- التنبؤ: الفرضية هي أيضا عبارة عن تنبؤ لما سنكتشفه في الواقع، والذي يمثل الحل المتوقع للمشكلة المدروسة.

[1] محمد مسلم، **مرجع سابق**، ص17.

- وسيلة للتحقق: الفرضية هي أيضا وسيلة للتحقق الامبريقي، والتحقق الامبريقي هو عملية يتم من خلالها معرفة مدى مطابقة التوقعات أو الافتراضات للواقع أي الظواهر.[1]

باختصار الفرضية هي أساسا عبارة عن تصريح يتنبأ بوجود علاقة بين حدين أو متغيرين أو أكثر، أو بين عنصرين من عناصر الواقع، و يجب التحقق من الفرضية في الواقع، بهذا المعنى فهي تمثل ركيزة الطريقة العلمية.

- أهميتها العلمية

تكمن أهمية الفرضيات في الدور الذي تلعبه في عملية البحث العلمي وتتمثل خاصة في ما يلي:[2]

- تحديد مسار البحث العلمي من خلال توجيه الباحث لجمع بيانات ومعلومات معينة لها علاقة بالفرضيات من أجل اختبارها ومن ثم قبولها أو رفضها.
- تساهم في تحديد المناهج والأساليب البحثية الملائمة لموضوع الدراسة بما يساعد على اختبار الفرضيات.
- كما تظهر أهميتها في تسلسل وربط عملية سير المنهج التجريبي من مرحلة الملاحظة العلمية إلى مرحلة التجريب واستخراج القوانين واستنباط النظريات العلمية.
- زيادة قدرة الباحث على فهم الظاهرة المدروسة من خلال تفسير العلاقات بين المتغيرات المكونة لهذه الظاهرة.
- تؤدي الفرضيات دورا مهما وحيويا في استخراج النظريات والقوانين والتفسيرات العلمية للظواهر والمساهمة في تراكم المعرفة وتواصل وتيرة البحث العلمي من خلال الكشف عن أفكار وفرضيات جديدة يمكن دراستها.

---

[1] موريس انجريس، **مرجع سابق**، ص151.
[2] مصطفى عليان ربحي، عثمان محمد غنيم، **أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية والتطبيق العملي**، ط4، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص126.

– شروط صحة الفرضيات العلمية

لكي تكون الفرضية صحيحة يجب أن تتميز بما يلي:

- يجب أن تبدأ الفرضيات من ملاحظات علمية، أي تبدأ من وقائع محسوسة مشاهدة وليس من تأثير الخيال، وهذا حتى تكون الفرضيات أكثر واقعية.
- يجب أن تكون الفرضيات قابلة للتجريب والاختبار والتحقق.
- يجب أن تكون خالية من التناقض للوقائع والظواهر المعروفة.
- يجب أن تكون شاملة ومترابطة، أي يجب أن تكون معتمدة على كل الجزئيات والخصوصيات المتوافرة، وعلى التناسق مع النظريات السابقة.
- يجب أن تكون الفرضيات متعددة ومتنوعة للواقعة الواحدة.

– شروط صياغة الفروض

لكي تكون الفرضيات العلمية صحيحة ويتمكن الباحث من اختبارها بأسلوب علمي ينبغي أن تقوم على الأسس والشروط التالية:[1]

- الوضوح: بمعنى أن تكون عبارة الفرضية واضحة ودقيقة، ويسري الوضوح على جميع المتغيرات التي يتضمنها الفرض، وذلك بتحديد المفاهيم التي تتضمنها تلك الفرضيات أو بالإضافة إلى التعرف على المقاييس أو الوسائل التي يستخدمها الباحث للتحقق من صحة الفرضية[2]، فلو افترض باحث مهتم بدراسة السياسة الخارجية للدول أن هناك اختلافا بين السلوك الخارجي للدول الصغيرة والسلوك الخارجي للدول الكبرى ينبغي

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص45.
[2] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي أسس وأساليب**، ط2 ،الأردن: مكتبة المنار للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص44.

عليه أن يعرف ماذا يقصد بالدول الصغيرة والكبيرة، وأن يقدم البيانات الكافية التي تثبت ما افترضه سواء تعلق الأمر بالمدى الزمني أو قياس العلاقات والسلوكيات الفعلية.

كذلك يقتضي الوضوح تحديد الفروض وذلك بجعل العلاقات بين المتغيرات من حيث المستوى أو الاتجاه (هل العلاقة إيجابية أو سلبية) وفي ظل أي ظروف يمكن أن تظل هذه العلاقة قائمة، كما ينبغي للفرض أن يوضح كذلك العلاقات التي يمكن توقعها بين المتغيرات المفترضة والشروط التي تتحكم في تلك العلاقات.

- الإيجاز: أن تكون العبارة التي صيغ فيها الفرض مختصرة موجزة توحي بوجود العلائقية أو الشرطية أو انعدامهما كقولنا: "يرتبط الاستبداد السياسي سلبا بالمشاركة السياسية "، وصياغتها بشكل محدد وليس عام.[1]
- القابلية للاختبار والإثبات: ذلك بأن يصاغ الفرض في عبارات قابلة للاختبار، سواء من خلال القياس أو البرهنة المنطقية، وذلك بتعريف العبارتين اللتين يقيمهما الفرض تعريفا إجرائيا ودقيقا إن أمكن كما ذكرنا ذلك سلفا، ونستطيع من خلال اتباع خطوات البحث إدراك العلاقة التي يقيمها الفرض بين المتغيرات، فالفرضيات الفلسفية والقضايا الأخلاقية والأحكام القيمية يصعب، إن لم نقل يستحيل اختبارها في بعض الأحيان.[2]
- ارتباط الفرض بإطار نظري يعطيه دلالة ومعنى: أن يرتبط الفرض بإطار نظري يمنحه دلالة ومعنى، حيث يخضع لمجموعة المعارف العلمية السائدة والتي من شأنها إثباته أو نفيه.[3]
- خالية من التناقض: أن تكون عبارة الفرض خالية من التناقض وتكون واقعية من حيث إمكانية التطبيق والتنفيذ.

---

[1] محمد محمد الهادي، **مرجع سابق**، ص85.
[2] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مرجع سابق**، ص45.
[3] محمد محمد الهادي، **مرجع سابق**، ص85.

- تقديم تفسير لبعض الحقائق: حيث يجب أن يقدم الفرض تفسيرا لبعض الحقائق، ويكون التفسير معقولا ظاهريا، وأن تكون متسقة مع الحقائق المعروفة سواء كانت بحوثا أو نظريات علمية، ومن هنا فإن على الباحث أن يتبين العلاقة بين فرضيته وما أسفرت عنه الدراسات المرتبطة ببحثه من نتائج.

وصياغة الفرضيات وتحقيقها أو إثبات صحتها هدف أساسي للبحث العلمي، وهذا الأمر ليس بالعمل السهل، ذلك لأنه ليس مجرد تخمين كما يعتقد البعض، ولكنه رؤية وتخمين ذكي يستند إلى كفاية الحقائق والخبرة حتى تكون للفرضية دلالتها، وفي كثير من مجالات دراسة السلوك قد يحتاج الباحث إلى القيام ببعض الدراسات المحدودة الاستطلاعية للحصول على بيانات تساعده على صياغة فرضيات لها دلالتها.

- التماشي مع أهداف البحث: يتعين أن تكون الفرضية متماشية مع أهداف البحث ومحققة لأغراضه، وأن تعطي إجابة واضحة للمشكلة المحددة، حيث تختص كل فرضية بالإجابة عن جانب واحد من جوانب مشكلة البحث أو متغير من متغيراتها.[1]

ونظرا لأهمية الفروض، ينبغي للباحث أن يستعين بذوي الخبرة والمهارة والاختصاص في صياغة فروضه، وأن يهتم بالمفاهيم التي يطلقها على الظواهر محل الدراسة.

وتعد مرحلة صياغة الفرضيات واختبار صحتها أو خطئها من أهم المراحل المنهجية عند تخطيط البحوث، حيث تعطي في مجموعها تفسيرا صادقا لمشكلة البحث هذه بعد تحقيقها.

وهكذا فالفرض يبدأ دائما في ذهن الباحث من خلال فكرة تضع أساس الدراسة وهو ما يتطلب صياغة دقيقة لها، لذا فنجاح استخدام الفرض بحاجة إلى تدريب الباحث على طرق البحث العلمي، وتعوده على الحرص والملاحظة والاستنتاج حتى يبتعد عن التحيز الشخصي لكل ما يؤيد الفرض.

---

[1] خالد حامد، **كيف تكتب بحثا جامعيا**، الجزائر: دار ريحانة، (د. ت. ن)، ص80.

وتعتمد عملية بناء الفرضيات على تمتع الباحث بالمزايا التالية:

- المعرفة الواسعة: إن بناء الفرضيات عملية عقلية تتطلب جهدا عقليا واعيا، فالباحث يفكر في مشكلة ويبدأ بدراسة واسعة في موضوع المشكلة وفي موضوعات تتصل بها، كما يطلع على الدراسات السابقة التي قام بها باحثون آخرون، ومثل هذه القراءات تعطي الباحث ميزة مهمة تمكنه من بناء فرضية معقولة، فالباحث من خلال تخصصه في موضوع ما، ومن خلال ثقافته واطلاعه الواسع، ومن خلال خبرته العملية يكون قادرا على بناء فرضياته المتعلقة بمشكلة بحثه.
- التخيل: إن المعرفة الواسعة والخبرة والاطلاع لا تكفي في مساعدة الباحث على بناء فرضياته، فلا بد أن يمتلك قدرة واسعة على التخيل، وهذا يعني أن تكون عقلية الباحث متحررة قادرة على تصور الأمور وقادرة على بناء علاقات غير موجودة أو على التفكير في قضايا غير مطروحة واستخدامها في تفسير قضايا أخرى. فالتخيل يعني أن يتحرر الباحث نفسه من أنماط التفكير التقليدية ويتجاوز حدود الواقع دون حذر أو خشية، لذلك لا بد للباحث من أن يخصص وقتا طويلا لبناء فرضيات.

إن الباحث لا يتمكن من وضع فرضياته من خلال تعامله مع الواقع فلا بد له من أن يتجاوز هذا الواقع ويتخيل وجود علاقات يخضعها للتجريب.

- حدود الفرضية

عند صياغة فرضية معينة فإن المفاهيم المستخدمة فيها يجب أن تكون واضحة ودقيقة بما يجعل من المعنى الذي تؤديه واضحا وهو ما يفترض أن تتميز به حدودها على النحو التالي:[1]

[1] موريس أنجريس، **مرجع سابق**، ص154.

- حدود غير مبهمة: ينبغي أن تكون الحدود المستعملة غير مبهمة، كما ينبغي عليها ألا تترك أي مجال للشك أثناء القيام بتأويلها.
- حدود دقيقة: ينبغي أن تكون الحدود المستعملة دقيقة، لكي تصبح المعاني أكثر قابلية للفهم.
- حدود دالة: ينبغي على الحدود المستعملة أن تكون ذات معان، وهو ما يعني أن حدود الفرضية تعلمنا عن بعض الوقائع وكذلك عن بعض الصور لهذا الواقع، إن تصورات الواقع تنحدر من نظريات ساهمت في توضيح الفرضية وتوجيهها، وعليه فإن الفرضية في العلم مستنبطة عادة من نظرية توفر الإطار التفسيري للظواهر التي نريد دراستها، إن الواقع المعروف يمكن كذلك أن يؤدي إلى استقراء فرضية، فمثل هذه المعرفة تأتي من البحوث السابقة أو من الملاحظات الخاصة والمتأنية التي سلطها الباحث على الواقع.
- حدود حيادية: ينبغي على المفاهيم المستعملة أن تبقى حيادية، نعني بذلك أن حدود الفرضية لا يمكن صياغتها في شكل أحكام شخصية حول الواقع، فالباحث يحمل كشخص أحكاما حول الواقع لكن في العمل العلمي لا بد من مراقبة أحكامه حتى لا يعقد صياغة الفرضيات أو يعرقلها، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من الموضوعية، وعليه لا بد ألا تكون متضمنة أحكاما تسلط على الظاهرة الواقعة المدروسة.

- مصادر الفرضيات

يقصد بمصدر الفرضيات أصل الفرضية ونشأتها، أي عن ماذا تنبثق الفرضية، فقد تنشأ نتيجة عوامل خارجية ترتبط بالظواهر المحيطة بها أو العوامل التي تكمن في الظواهر ذاتها. وتتمثل العوامل الخارجية في:[1]

[1] محمد محمد الهادي، **مرجع سابق**، ص85.

- الملاحظة: هي مصدر مهم جدا إن كثيرا من الفرضيات تأتي نتيجة ملاحظة لظاهرة أو سلوك معين يلفت انتباه الباحث فيشد اهتمامه فيطرح حوله تساؤلات ويحاول أن يعطي افتراضات أو إجابات مؤقتة عن هذه التساؤلات.
- النظرية: إن النظرية هي الأخرى قد تكون منطلقا لكثير من التساؤلات ومن ثم إلى عدة افتراضات وهذا ما يؤدي باستمرار إلى سرعة دائرة العلوم وتوسعها.
- الدراسات السابقة: لأن ما يصل إليه الباحث قد يشكل نقطة اهتمام باحث آخر فيتساءل حول ما توصلت إليه الدراسة السابقة فتشكل نتائجها موطن اهتمام جدي وتساؤلات عديدة تتبلور من خلالها فرضية يسعى الباحث إلى تحقيقها.

أما العوامل الكامنة والباطنة فتعتبر المصدر الرئيس للفروض وترتبط بالأفكار والآراء والحقائق التي تثيرها العوامل الخارجية، ويمكن عن طريقها تفسير الظواهر للتوصل إلى الفروض وبالتالي للنظريات أو التعميمات والقوانين، ومن العوامل التي تساعد في الوصول للفروض العلمية وتعتبر مصدرا لها ما يلي:

- سعة اطلاع الباحث وتخصصه المتعمق وخبراته الشخصية.
- فحص الآراء المسلم بها ونقدها وتقويمها.
- ملاحظة التشابه والتماثل في الظواهر المختلفة ومقارنتها ببعض.
- تخيل العلاقات والصلات بين الظواهر أو الأشياء أو المشاكل.
- التعرف على الأسباب والمسببات التي تشكل معالم الظاهرة أو المشكلة.
- الحدس أو التخمين المرتبط بالقدرة على التخيل والتنبؤ.
- النظريات والقوانين والاستنتاجات التي توصل للتنبؤ تحت ظروف معينة.

- أشكال الفرضيات

يمكن صياغة الفرضية بكيفيات مختلفة، يمكننا أن نميز بين ثلاثة أشكال أساسية:

- الفرضية أحادية المتغير: تركز الفرضية أحادية المتغير على ظاهرة واحدة بهدف التنبؤ بتطورها ومداها مثال: "الفقر يزداد في العالم منذ عشر سنوات" هو مثال عن فرضية أحادية المتغير، وليس على الباحث سوى حصر كلمة الفقر وتقييمها، إن البحث في هذه الحالة لا يعني أنه سيكون قصريا بالضرورة ولكن سيركز أكثر على مراحل دون أخرى.
- الفرضية ثنائية المتغيرات: تعتمد الفرضية ثنائية المتغيرات على عنصرين أساسيين يربط بينهما التنبؤ وهو الشكل المتعود عليه بالنسبة إلى الفرضية العلمية التي تهدف إلى تفسير الظواهر، إن هذه العلاقة الموجودة بين عنصرين يمكن أن تظهر في شكل متغير مشترك بمعنى أن إحدى الظاهرتين تتغير بتغير الظاهرة الأخرى، إننا نتحدث من الناحية الإحصائية عن الارتباط بين هذين العنصرين. إن العلاقة ثنائية المتغيرات يمكن أن تكون من جهة أخرى علاقة سببية انطلاقا من تقديم أحد العنصرين وكأنه سبب للآخر.
- الفرضية متعددة المتغيرات: تجزم الفرضية متعددة المتغيرات بوجود علاقة بين ظواهر متعددة مثال: أن النساء اللواتي لهن نسبة خصوبة أكثر انخفاضا هن الأكثر تعلما والأكثر مكافأة والأكثر تمدنا، فالخصوبة والتعلم والمكافأة والتمدن هي حدود مترابطة مع بعضها البعض ويمكن تقديم هذه الحدود الأربعة، على غرار الفرضية ثنائية المتغيرات، وكأنها مترابطة أو ضمن بعد سببي أي إن ظاهرة ما أو أكثر هي سبب لظاهرة أخرى أو أكثر هكذا، يمكن أن نفترض أن التمدن يرفع من نسبة التعلم لدى النساء والذي بدوره يكون له أثر في الخصوبة وفي المكافأة، إن الارتباط من جهته لا يمكن أن يقترح إلا تغيرا متبادلا بين هذه الحدود الأربعة دون الافتراض أن بعض الظواهر تسببت في ظهور أخرى.

- أنواع الفرضيات

تتنوع الفرضيات وهذا التنوع ينبغي توضيحه لرفع الالتباس:

- الفرضية العامة: هي الفرضية التي ينطلق منها الباحث والتي يحتفظ بها أو قد يدخل تعديلات عليها أو قد يغيرها بعد الدراسة الاستطلاعية والحصول على معطيات جديدة لم تكن في حوزته.
- الفرضية الأساسية: وهي الفرضية التي يعتمدها الباحث نهائيا بعد الدراسة الأولية، فهي الفرضية التي تشكل أساس عمل الباحث.

وقد لا يرى بعض المتخصصين فرقًا بين الفرضية العامة والفرضية الأساسية.

- الفرضيات الإجرائية أو الجزئية: هي التي ستسمح للباحث أن يتحقق من مدى صحة كل التساؤلات التي يطرحها أو خطئها انطلاقا من مجموعة المتغيرات التي يحاول إيجاد العلاقة بينها.

ولتبسيط المسألة نقول بأن الفكرة الأولى للدراسة تبدأ عادة بوضع هذه الفرضية العامة التي تتحول بعد الدراسة الأولية إلى فرضية أساسية، وبمجرد أن تصبح المشكلة المطروحة محددة والفرضية الأساسية قائمة، والمتغيرات واضحة ومترجمة إلى مؤشرات ذات دلالات سلوكية قابلة للدراسة ينتقل الباحث إلى صياغة الفرضيات الإجرائية التي يسعى من خلالها إلى إيجاد العلاقة بين مختلف المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة أو ليبحث عن طبيعة العلاقات الموجودة بينها.

كما يمكن تصنيف الفروض العلمية إلى:

- الفرضية الصفرية: يطلق عليها أحيانا فروض العدم، وهي عبارة عن فروض تنفي وجود علاقة بين متغيرين أو فروق بين متوسطات أو نسب المتغيرات.[1]

[1] عصمان سركز العجيلي، سعيد مطير عياد، **البحث العلمي أساليبه وتقنياته**، ط2، الأردن: مكتبة المنار للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص52.

- الفرضية البديلة (غير الصفرية أو الإثبات): وهي عبارة عن فروض لا تنفي وجود علاقة بين متغيرات البحث، (تصاغ على شكل يؤكد وجود علاقة سالبة أو موجبة بين متغيرين أو أكثر).[1]

وجدير بالذكر أن صياغة فروض البحث سواء كان ذلك بطريقة صفرية أم بطريقة بديلة ينبغي أن تستند إلى أسس وأطر نظرية ومرجعية وإلا فإنها تفقد أهميتها كحلول للمشكلة البحثية.

كما ينبغي أيضا لفت انتباه الباحثين عند صياغة الفروض الصفرية أو البديلة إلى توقعاتهم لنتائج أبحاثهم، فإذا كان الباحث يتوقع عدم وجود فروق فإن الصياغة ينبغي أن تكون صفرية، أما إذا كان يتوقع بأن تكون نتائج بحثه تدعم ما كان يتوقعه بوجود فروق وعدم التساوي فإن صياغة فروضه ينبغي أن تكون بديلة.

يعد إنجاز البحوث العلمية وفق منهجيتها العلمية الصحيحة الركيزة الأساسية للوصول إلى القوانين العلمية والمعلومات الجديدة والمساهمة في تقدم المعرفة الإنسانية من خلال تفسير الظواهر والتحكم فيها والتنبؤ بها، وهو ما يمثل غاية البحث العلمي، لذا يتوجب على كل باحث الإلمام والتحكم في هذه المنهجية متبعا بذلك الخطوات العلمية التي تفرضها، انطلاقا من اختيار الموضوع ومراعاة الأسس العلمية لذلك من أصالة، أهمية علمية ورغبة في دراسة الموضوع المختار، وأن يكون ضمن تخصص، يعالج مشاكل معاصرة للمجتمع وإمكانية القيام به... حتى تكون البداية صحيحة في اختيار موضوع يساهم في تقدم المعارف العلمية و في خدمة المجتمع بصفة عامة، و يضمن الانتقال بسلاسة إلى الخطوات اللاحقة.

ثم تأتي مرحلة الصياغة الدقيقة والواضحة للإشكالية بما تمثله من أهمية كبيرة بعد تحديد المشكلة البحثية وضبطها بدقة، بحيث كلما كانت جيدة كلما عبر ذلك عن انطلاقة

[1] مصطفى عليان ربحي، عثمان محمد غنيم، **مرجع سابق**، ص127.

جيدة لبحث علمي ذي قيمة علمية معتبرة بعد دراستها والإجابة عنها، ثم وضع فرضيات علمية كخطوة لاحقة لذلك كتفسيرات مبدئية يبني عليها الباحث دراسته ويعمل على اختبار صحتها للوصول إلى نتائج علمية، وبالتالي فهي بمثابة الطريق للوصول إلى القوانين العلمية.

5- مقدمة البحث العلمي ومحتواها

إن المقدمة هي جزء أساسي من الدراسة ولا تقل أهمية عن أجزاء البحث الأخرى كالإطار النظري والإطار التطبيقي مثلا، حيث تشمل المقدمة مجموعة من العناصر أو النقاط الأساسية المتعلقة بمكونات البحث، حيث إن صياغة المقدمة بالطريقة الصحيحة له الأثر البالغ في البحث العلمي وبالتالي لا بد من توخي الحذر والدقة في تدوين أفكار المقدمة وكتابتها ومراجعتها أكثر من مرة حيث إنها تجمع أفكار البحث والمشروع العلمي.

- الإطار العام

يعد الإطار العام أو التمهيد جزءا أساسيا من المقدمة ومن العناصر المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها فهو يعد المفتاح الأساسي الذي يعطي صورة شاملة عن محتويات الدراسة حيث يشجع القارئ على إكمال قراءته للبحث ويهيئه للتفاعل معه، فهو البوابة الرئيسة للبحث وتوضيح لطبيعته فهو يمهد للقارئ الدخول في التفاصيل.

والتمهيد لا ينبغي أن يكون طويلا حيث لا بد أن يتناسب حجمه مع حجم البحث إذا كان مقالا أو رسالة أو كتابا، وهو يشير إلى الإطار العلمي والاجتماعي الذي جاء فيه الموضوع فيبين صلة موضوع البحث بالموضوع العام للحقل المعرفي الذي يجري البحث في محيطه.

- أهمية الموضوع

تعد كتابة أهمية الموضوع من الأمور الواجب اتباعها من قبل الباحث من أجل كتابة بحث علمي على النحو المتفق عليه، لذا يقوم الباحث بكتابة الأهمية التي يراها في الموضوع

للفرد والمجتمع والتي بالتالي تبرر اختياره لموضوعه البحثي دون غيره من المواضيع، فمن شأن ذلك أن يساعد الباحث على إتمام الفكرة العامة للموضوع والتي بدأت تتشكل من خلال الإطار العام، وتحديد الفائدة التي يمكن أن يستخلصها وبالتالي فالأهمية تشمل أسباب اختيار موضوع البحث.

- الأهداف

تمثل أهداف البحث الغاية أو ما يصبوا إليه الباحث العلمي من خلال العمل الذي يقدمه في مجال التخصص وبالتالي فيجب على كل باحث أن يحدد الأهداف قبل القيام بالبحث لما ينطوي عليه من أهمية من أجل الوصول إلى النتائج.

ولا بد من التنويه أن هناك فرقا شاسعا بين أهمية الموضوع وأهداف الدراسة هذا لأن كثيرا من الباحثين يخلطون بين المصطلحين أو يغفلون أحدهما فكلاهما من عناصر المقدمة الأساسية، فأهمية الموضوع متعلقة بالموضوع محل البحث ككل أما الأهداف فهي متعلقة بالدراسة التي يقدمها الباحث والأغراض التي يرغب في تحقيقها من خلالها، حيث تعد الأهداف في طليعة ما يناقشه الأساتذة والخبراء في رسائل الماستر والدكتوراه فهي تحدد وجهة العمل العلمي بشكل عام ولا يستقيم أي عمل دون تحديد أهدافه بدقة.

- الدراسات السابقة

يحاول الباحث من خلال هذا العنصر تلخيص الدراسات السابقة وهي الدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع الذي يقوم الباحث بدراسته ويلعب هذا العنصر دورا كبيرا في إعطاء فكرة عامة للباحث عن البحث الذي سيقوم به حيث إنها تساعد في إغناء البحث وجعل مصادر المعلومات أكثر تنوعا.

ومن الضروري التنويه إلى أن الباحث لا بد أن يطلع على هذه الدراسات من خلال المصادر الأولية فقط دون أن يتوسع في عرضها بل يختصر أفكارها الأساسية في ذكر الباحث، عنوان البحث ونوعه، الإشكالية المطروحة، والنتائج المتوصل إليها، وأخيرا تبيان الجوانب التي تم التركيز عليها وكذا الجوانب التي تم إغفالها.

كذلك لا بد من أن يتم اختيار الدراسات السابقة بعناية فائقة فليس الهدف هو جمع أكبر قدر من العناصر بل لا بد أن تكون مناسبة لموضوع البحث كما لا بد من اعتماد الموضوعية في اختيار الدراسات حتى تلك التي تتعارض أفكار باحثيها مع أفكار صاحب البحث على أن يتم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث.

وتساعد الدراسات السابقة في تجنيب الباحث الوقوع في الأخطاء التي سبق وأن وقع فيها الباحثون الآخرون كما تساعده على معرفة الأفكار التي تم تناولها واستبعادها حتى يتسنى له ابتكار أفكار جديدة، كما توفر الفرصة بالنسبة للباحث لاكتساب الخبرة حول صياغة الإشكالية واختيار مناهج البحث.

- الإشكالية

بعد عرض الدراسات السابقة وتبيين الجوانب التي ركزت عليها وكذا الجوانب التي أغفلتها يتبين للباحث ماهي الأفكار المستبعدة عن البحث وتلك التي ترتبط به ارتباطا وثيقا وبالتالي تتشكل له صورة واضحة عن الإشكالية التي يطرحها وعن أهميتها العلمية مع تبيين العلاقات العامة بين المتغيرات، كما أن الإشكالية يمكن أن تتفرع إلى أسئلة فرعية تتعدد بتعدد فصول البحث.

- الفرضيات

بعد تحديد الإشكالية يحدد الباحث فرضيات الدراسة والتي تعبر عن إجابات محتملة ومؤقتة للإشكالية فهي مرتبطة بها ارتباطا وثيقا ويمكن أن يضع الباحث عدة فرضيات تتناسب وفصول البحث ومحاوره الأساسية.

- حدود الدراسة الزمانية والمكانية

حدود الدراسة هي الحواجز التي يلتزم الباحث بالوقوف عندها وهذا بعد اختيارها من قبل الباحث حيث يجبر نفسه على الوقوف عندها إضافة إلى النطاق الذي تفرضه طبيعة الدراسة، فلكل بحث حدود لا يمكن للباحث أن يتجاوزها ولهذه الحدود أهمية بالغة لما تحققه للباحث من عزل فكري يحصر فيها التفكير في نقاط محددة من أهم عوامل نجاح البحث، ومن أنواع حدود الدراسة نجد الحدود الزمانية والحدود المكانية:

- الحدود الزمانية: وهي الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة.
- الحدود المكانية: تمثل الإطار المكاني الذي يدور حوله البحث حيث لا بد أن تظهر هذه الحدود في العنوان، على أن يتم شرحها في هذا الجزء المخصص لحدود الدراسة.

- المناهج والمقاربات

يحدد الباحث من خلال هذا العنصر مجموعة المناهج والمقاربات المستخدمة وكذا الأدوات المنهجية الأخرى التي يستعان بها في هذا البحث مع تقديم تبرير حول كل عنصر تم اختياره، وتحديد علاقتها بعناصر البحث ومدى مناسبته لها، فنبدأ بالمنهج ثم الاقتراحات وأخيرا الأدوات المنهجية المستخدمة كالإحصاءات مثلا.

- هندسة الدراسة

يضع الباحث من خلال هذا العنصر تصميما لخطة الدراسة والتي تكون مناسبة للبحث وتتحدد فيها المحاور الأساسية وما تحتويه من أهم الأفكار وذلك بشمول وإيجاز في آن واحد.

فتصميم خطة البحث له أهمية بالغة ويأتي بعد أن يتوضح للباحث الطريق الذي يجب أن يسلكه وذلك بعد تحديد الإشكالية والفرضيات بتحديد المناهج المستخدمة وتعد من المراحل المهمة في تحديد نجاح البحث والتي يتدرج فيها الباحث من الجانب النظري إلى الميداني أو التطبيقي ثم النتائج ثم تقسيمها إلى أبواب أو فصول أو محاور.

- الصعوبات

يحدد الباحث من خلال هذا العنصر مختلف الصعوبات التي واجهته في إعداد البحث بداية باختيار المنهجية الملائمة وصعوبة تحديد الموضوع وكذا الصعوبات المتعلقة بجمع البيانات ومن مصادر مختلفة قد تكون صعبة الوصول إليها وكذا صعوبة تحليل هذه البيانات كالصعوبات المتعلقة بإعداد المقابلات والعثور على السجلات والقيام بالملاحظة الدقيقة، ندرة المعلومة عدم التأكد من صحتها، غياب المعطيات، استخدام اللغات المختلفة وغيرها من الصعوبات التي دأب الباحث على مواجهتها وتذليلها للوصول إلى أهدافه وتحقيقها.

المحور الخامس: مناهج البحث العلمي

1- المنهج الوصفي: وهو المنهج الذي يعمل على دراسة وتحليل الظاهرة وتحديد مكوناتها وخصائصها وظروف نشأتها، أي يصف الظاهرة من حيث كيفية وطريقة تكونها وبنائها وعملها، كما يعمل على وصف طبيعة العلاقات المكونة لها أو تلك التي تربطها بظواهر أخرى، حيث أنه يدرس الظاهرة وهي في حالة سكون دون تغير وتطور وتفسير الوضع القائم لها وتحليل أبعادها وعلاقاتها ومكوناتها.

- **خصائص المنهج الوصفي:** إن الدراسات التي تهدف إلى وصف الظواهر من حيث تحديد وتحليل أبعادها وخصائصها وظروفها ومختلف العلاقات التي تربط بين أجزائها أو تربطها مع الظواهر الأخرى، تتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات تجعل هذا المنهج متميز عن باقي المناهج العلمية الأخرى، حيث يمكن إبراز أهم تلك الخصائص في النقاط التالية:[1]

- يهتم المنهج الوصفي بدراسة والتعرف على معالم وأبعاد الظاهرة المدروسة وتحديد أسباب تواجدها على صورتها القائمة واعطاء تفسير منطقي لذلك.
- يعتمد المنهج الوصفي في دراسته على تحليل وتفسير الحقائق القائمة حول الظواهر، وهذا لأنه يركز على دراسة الظاهرة في زمان ومكان محددين.
- اعتبار المنهج الوصفي هادف إلى تحليل مكونات وأبعاد الظواهر وظروفها، فإنه يعتمد على مجموعة من الأدوات والأساليب التي تمكنه من جمع البيانات والحقائق حول الظواهر المدروسة وتحليلها وتفسيرها، ومن بين تلك الأدوات نجد دراسة الحالات والدراسة الميدانية والملاحظات والتجربة.
- كما أن كل المناهج العلمية خلال مراحل تطبيقها تقوم بدراسة وصفية للظواهر، كمرحلة ضرورية من أجل التعريف بالظاهرة المدروسة وتوضيح جوهرها وأبعادها، ولهذا نجد أن معظم الدراسات تضطر إلى استخدام المنهج الوصفي كمرحلة من مراحل القيام بالدراسة.

[1] أحمد عبد الله اللحلح، مصطفى محمود أبو بكر، **مرجع سابق**، ص51.

- إن المنهج الوصفي لا يعني فقط وصف الظاهرة، بل يتعدى ذلك إلى إجراء تحليل عميق لمكوناتها وخصائصها وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى توصيف دقيق لها.

– **خطوات تطبيق المنهج الوصفي:** بناء على دراسة ماهية المنهج الوصفي وخصائصه، تبين أنه يتم تطبيق هذا المنهج في الحالات التي يرغب فيها الباحث إجراء دراسات وصفية للظواهر، من أجل تحديد ماهيتها وجوهرها وخصائصها وتفسير الوضع القائم لها، كما رأينا أن تطبيقه يشمل معظم الدراسات لأن أي دراسة مهما كان نوعها أو غرضها فإنها بحاجة إلى التعريف بالظواهر وتحديد أبعادها ومعالمها الرئيسية. وكما هو الحال بالنسبة لمعظم المناهج فإن تطبيق المنهج الوصفي يخضع لمجموعة من الخطوات الرئيسية، التي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- تحديد الظاهرة أو المشكلة المدروسة: وهي خطوة ضرورية لتطبيق كل المناهج، إذ يجب تحديد الظاهرة المدروسة والظروف البيئية التي تتم فيها دراسة الظاهرة، لأن طبيعة الظواهر تختلف بحسب الظروف البيئية السائدة، ولهذا يجب على الباحث كخطوة أولى القيام بتعريف الظاهرة والظروف البيئية المحيطة بها.
- تحديد معالم الظاهرة والجوانب الغامضة فيها والتي تتطلب الدراسة والتحليل.
- التعرف على خصائص الظاهرة والتأكد من الوجود الحقيقي لها، حتى يمكن للباحث تمييز الظاهرة أو القضايا التي يقوم بدراستها، ولا يكون هناك اختلاط وتداخل في المفاهيم والأشياء المدروسة.
- تحديد متغيرات وأبعاد الظاهرة وطبيعة العلاقات بينها وطرق وأساليب قياسها، وطبيعة البيانات والمعلومات الضرورية لدراستها وطرق وأساليب جمعها.
- جمع الحقائق والبيانات الضرورية للدراسة وتنظيمها وتبويبها تحليل وتفسير البيانات والحقائق المتحصل عليها: فالحقائق بشكلها الخام لا يمكن أن تعطي أي فهم أو نتيجة

ما إلا من خلال العمل على تحليلها وتفسيرها بالاعتماد على مختلف العمليات والنماذج والأساليب المعتمدة في ذلك.

- التوصل إلى نتائج تخص العوامل المؤثرة في الظاهرة وظروفها وأبعادها وخصائصها والتعرف على حقيقتها.
- تفسير الوضع القائم للظاهرة ومختلف العلاقات المكونة لها.
- تحديد أساليب التعامل مع الظاهرة والتأثير فيها، وتقديم كل ما يتعلق بها في صورة تناسب طبيعتها والمستفيدين من نتائج دراستها، وتوضيح مدى الحاجة لاستكمال دراسات مرتبطة بها.

2- المنهج التطوري: وهو المنهج الذي يدرس الظواهر أثناء تغيرها وتطورها من فترة زمنية إلى أخرى، أي يدرس كيفية تطور وتغير الظاهرة بغرض تحديد أسباب وعوامل نمو الظاهرة. أي هو المنهج الذي يركز على دراسة الظاهرة منذ نشأتها وكيفية تغيرها وتطورها من فترة إلى أخرى، من أجل تحديد أسلوب ونمط تغيرها والعوامل والظروف المساهمة في ذلك التغير وطريقة تأثيرها على الظاهرة، وتقديم تفسير منطقي لطبيعة تأثير تلك العوامل على الظاهرة، هذا ويعمل المنهج التطوري على ربط اتجاهات ومعدلات تغيرها مع فترات السلسلة الزمنية وبخصائص البيئة المحيطة بها[1].

- **خصائص المنهج التطوري:** يقوم المنهج التطوري على تتبع حياة الظاهرة وكيفية تغيرها وتطورها عبر فترات السلسلة الزمنية، هادفا إلى إيجاد تفسير منطقي وموضوعي لاتجاهات ومعدلات تغير الظاهرة والظروف البيئية المساهمة في ذلك، وتبعا لذلك فهو يتصف بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي:

- يركز المنهج التطوري على دراسة وتتبع سيرة حياة الظاهرة وتطورها عبر فترات السلسلة الزمنية وكيفية انتقالها من حالة إلى أخرى.

[1] أحمد عبد الله اللحلح، مصطفى محمود أبو بكر، **مرجع سابق، ص59.**

- يطبق المنهج التطوري في الحالات التي تعنى بدراسة الظواهر والمشكلات التي تتميز بتطور وتغير عبر الزمن، وهو عادة ما يصف طريقة وكيفية تطور الظواهر من خلال ربطها بفترات السلسلة الزمنية.
- يدرس المنهج التطوري اتجاه ومعدل تغير الظاهرة، وربط ذلك بفترة السلسلة والظروف البيئية السائدة، أو التي تتطور وتتغير معها الظاهرة، بغرض إيجاد تفسير لنمط وشدة تأثير العوامل البيئية على الظاهرة.
- يعنى المنهج التطوري بدراسة نشأة الظاهرة وتطورها، خلال سلسلة زمنية قد تغطي كل حياة الظاهرة أو جزء فقط من حياتها.

– **خطوات تطبيق المنهج التطوري:** يقوم المنهج التطوري على دراسة وتحليل معدل ونمط واتجاه تغير الظواهر، وكشف الاسباب والعوامل التي تقف وراء هذا التغير، كمحاولة لإيجاد تفسير وربط منطقي يكشف طبيعة العلاقة القائمة بين التغيرات وأسبابها الحقيقية، ومن أجل إيجاد هذا التفسير والربط والوصول إلى نتائج موضوعية يتم اتباع الخطوات الرئيسية التالية:

- تحديد الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة: وهي خطوة ضرورية للقيام بأي دراسة كما سبق توضيحه.
- التعرف على نشأة الظاهرة بناء على تحليل الظروف المحيطة بها، والأسباب والعوامل المساهمة في ظهورها.
- دراسة نمط واتجاه تغير الظاهرة وتحليل طبيعة هذا التغير، ودراسة الظروف المحيطة بالظاهرة والمميزة لفترات السلسلة الزمنية.
- تحليل علاقة تطور وتغير الظاهرة من خلال ربطها بفترات السلسلة الزمنية.
- تفسير نمط واتجاه ومعدل تغير الظاهرة، وتحديد الأسباب والعوامل الحقيقية الكامنة وراء هذا التغير، من خلال تحليل الظروف البيئية المحيطة وربطها بالتغيرات التي طرأت على الظاهرة.

- إيجاد العلاقات السببية بين التغيرات والعوامل المحيطة بالظاهرة وفترات السلسلة الزمنية، وصياغتها في شكل نتائج وقوانين تفسر كيفية وطريقة تغير الظاهرة وأسباب هذا التغير.

3- المنهج التاريخي: وهو المنهج الذي يهتم بدراسة الظواهر والوقائع في سياقها التاريخي، من خلال دراسة نشأة الظاهرة وتطورها والعوامل المساهمة في ذلك، وتحليل ماضي الظواهر من أجل تفسير الوضع القائم لها في الحاضر والتعرف على اتجاهاتها المستقبلية.

- **خصائص المنهج التاريخي:** يركز المنهج التاريخي على دراسة وتحليل الظواهر في فترات زمنية ماضية، أي إحداث ووقائع لم يعايشها الباحث، وبالتالي فإنها تعتمد على وسائل وأدوات خاصة لجمع وتحليل البيانات والحقائق حول الظواهر، حيث لا يمكن إخضاع ذلك إلى التجربة والحس وغيرها، إلا بناء على جمع الأدلة والشهادات المكتوبة أو الشفهية، وبناء على ذلك فإن المنهج التاريخي على خلاف باقي المناهج العلمية، فإنه يتميز بمجموعة من الخصائص يمكن إبراز أهمها في النقاط التالية:

- يتعلق تطبيق المنهج التاريخي بدراسة ظواهر ماضية غائبة عن الباحث، وبالتالي لا تخضع إلى أحكام الحس والتجربة.
- نظرا لاهتمام المنهج التاريخي بدراسة ظواهر ماضية فإنه يعتمد على بيانات وحقائق تاريخية، يمكن الحصول عليها من خلال تحليل الوثائق والمستندات وآثار ومعالم وشهادات موثوق بها.
- يحتاج الباحث إلى تحري وتحليل مدى مصداقية وموضوعية المصادر والوثائق المعتمد عليها في البحث. لأن مصداقية وموضوعية نتائج البحث هنا مرتبطة بشكل أساسي بدقة ومصداقية الحقائق المتضمنة في المصادر التاريخية.
- يقوم المنهج التاريخي على فرضية وجود علاقات سببية بين الماضي والحاضر واتجاهات الأحداث والظواهر في المستقبل. أي هناك ارتباط كبير إلى حد وجود علاقات

سببية بين الماضي والحاضر والمستقبل، فأحداث الحاضر نتيجة حتمية لأحداث الماضي، وأحداث المستقبل هي أيضا نتيجة لأحداث الحاضر، وعلى هذا الأساس فإن دراسة الماضي تفيد في تفسير أحداث الحاضر ومعرفة اتجاهات الأحداث في المستقبل.

- يعتمد المنهج التاريخي على دراسة وتحليل الوثائق التاريخية ونقدها وتحديد ما يرتبط بها من حقائق وتفسيرها. حيث لا تعتبر تلك الوثائق ذات قيمة في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لنقل وتوفير الحقائق اللازمة للدراسة.
- كما يعتمد المنهج التاريخي على العديد من المصادر والأدلة التي توفرها السجلات والوثائق الضرورية للبحث، كالبقايا الجيولوجية، البقايا الأثرية، الوثائق والمدونات التاريخية، الموسوعات والتراجم، الدراسات والبحوث، التقارير الصحفية والمراجع.
- يقوم المنهج التاريخي على دراسة الأحداث والوقائع التاريخية في فترت زمنية ماضية، ولهذا فإنه يعتمد على دراسة وتحليل الوثائق، التي يتعين على الباحث نقدها وتمحيصها وتحري مدى موضوعيتها ومصداقيتها، حيث يوجد أسلوبين متكاملين في تحقيق هذا الغرض وهما[1]:

✓ النقد الخارجي للمصادر والوثائق: ويهدف إلى تحديد مصداقية وأصالة المصدر، أي فيما إن كانت الوثيقة أصلية أو مزيفة أو شكلا مختلفا عن الوثيقة الأصلية، ويمكن الاعتماد على الأسئلة التالية في تحري موثوقية وأصالة الوثيقة: من كتب الوثيقة؟ متى وأين كتبت؟ ما هو القصد من كتابتها؟ ويمكن للباحث تحري وتحديد تاريخ ومكان كتابة وتحرير الوثيقة، بناء على دراسة الظروف والعوامل والخصائص التي تميز تلك الفترة التاريخية ومقارنتها مع الأفكار والأقوال التي تحويها الوثيقة، كما تعتبر معرفة الباحث المتعمقة والمتخصصة في موضوع الوثيقة، ومعرفته بطريقة حياة الناس ومعتقداتهم ونمط تفكيرهم وعلاقاتهم الاجتماعية، أمر ضروري

[1] عامر قنديلجي، إيمان السامرائي، **البحث العلمي (الكمي والنوعي)**، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص236.

وأساسي في تسهيل عملية التحري وتحديد حقيقة الوثيقة. كما تساهم طريقة وأساليب وأدوات الكتابة التي حررت بها الوثيقة على التأكد من الفترة الزمنية والمكان الجغرافي للوثيقة.

- ✓ النقد الداخلي للمصادر والوثائق: ويركز البحث والتحري هنا على موضوع الوثيقة ومحتواها من المعلومات والحقائق التاريخية، إذ يمكن الاعتماد على الأسئلة التالية أثناء تحري ونقد مضمون الوثيقة: هل المعلومات والحقائق المتضمنة في الوثيقة دقيقة وموضوعية؟ هل الشهود على درجة من الثقة؟ من حيث القرب الزماني والمكاني من الأحداث. هل النصوص وطريقة التعبير مناسبة؟ هل الحقائق والمعلومات واقعية وتتناسب مع الظروف والأحداث السائدة في تلك الفترة؟ حيث تتطلب عملية نقد وتحري الوثيقة من حيث المضمون، دراسة تحليلية معمقة لمختلف الأفكار والحقائق والمعلومات التي تحويها، من كافة النواحي مع ضرورة ربطها بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والطبيعية التي كانت تميز تلك الفترة، كما يلزم الأمر في بعض الأحيان معرفة ببعض المبادئ والقواعد العامة بالعلوم الأخرى، كعلم النفس والاجتماع والاقتصاد والرياضيات والفيزياء وغيرها، وخاصة إذا كانت الوثيقة تعتمد أو تصف حقائق وظواهر متعلقة بمجال علم من العلوم، وهذا ما يتطلب الأمر الاستعانة بعلماء وباحثين متخصصين في مجالات معينة بحسب طبيعة الوثيقة. من أجل التأكد من مدى مصداقية وموضوعية تلك الوثيقة في وصف الحقائق التاريخية.

– **خطوات تطبيق المنهج التاريخي:** يكمن جوهر المنهج التاريخي في دراسة وتحليل أحداث وظواهر تاريخية مرت على وقوعها فترة من الزمن، وهذا بغرض الوصول إلى تفسيرات لها، وربط ذلك بالظواهر والأحداث الحاضرة واتجاهاتها المستقبلية وفق علاقات سببية، ومن أجل

الوصول إلى نتائج موضوعية ودقيقة حول تفسير الظواهر والأحداث التاريخية وربطها بالحاضر، واتخاذها كأساس لتفسير اتجاهاتها المستقبلية يتم اتباع الخطوات الرئيسية التالية:

- تحديد الظاهرة أو المشكلة التي سيتم دراستها تحديد الفترة التاريخية التي سيتم تتبع الظاهرة خلالها.
- تحديد ودراسة الظروف والعوامل المحيطة بالظاهرة والمميزة لبيئة الظاهرة خلال تلك الفترة التاريخية مجال الدراسة.
- جمع الحقائق والبيانات حول الفترة التاريخية والتحقق من مصداقيتها وموضوعيتها.
- دراسة الأحداث والوقائع وتحليل المواقف ذات العلاقة بالظاهرة، وتحديد العوامل ذات التأثير الواضح على الظاهرة.
- دراسة وتحليل العلاقات السببية بين ظهور وتطور الظاهرة، وما يرتبط بها من تأثيرات ونتائج، بما يساعد على تفسير الظاهرة تاريخيا وحاضرا وتحديد اتجاهاتها مستقبلا.

4- منهج دراسة حالة: يركز هذا المنهج على دراسة وتحليل حالة واحدة أو عدد محدود من الحالات أو المفردات، بدلا من دراسة جميع الحالات والمفردات، وإجراء دراسة عميقة ومحدودة من حيث الزمان والمكان والوحدات، بدلا من إجراء دراسة شاملة لكافة الوحدات، وهذا لاستحالة أو صعوبة إجرائها فيكتفي الباحث بدراسة وتحليل عدد محدود من الحالات، على أن يقوم بتعميم النتائج والأحكام المتوصل إليها على كافة الحالات الأخرى، التي لم تخضع للدراسة ولكن تكون مشابهة لها وتشترك معها في الخصائص وغيرها، بما يبرر للباحث تعميم الحكم.

فمنهج دراسة الحالة يعتمد على أساس دراسة وحدة واحدة، بدلا من دراسة مجموعة كبيرة وحصر شامل لكافة الوحدات، كدراسة مؤسسة او مدرسة أو هياة أو جماعة أو بلد وغيرها، ولهذا فإن الباحث عند استخدامه لهذا المنهج يجد أمامه مجموعة من الأدوات والأساليب، لجمع البيانات والمعلومات.

- **أدوات وأساليب جمع البيانات والمعلومات:**

- الملاحظة: من خلالها يعمل الباحث على مشاهدة الأحداث والوقائع بشكل مباشر، وتدوين وتسجيل الملاحظات بدقة وموضوعية، بحيث يجب أن يتمتع بدقة الملاحظة والانتباه لأي تغير أو تطور أو فروقات أو خصائص او عناصر معينة، يمكن أن يكون لها تأثير على الظاهرة وتساهم في وضع استنتاجات واستنباط نتائج معينة، لهذا يجب على الملاحظة هنا أن تكون هادفة ومخططة حسب أهداف وعناصر إشكالية البحث.
- المقابلات: وهي تلك الزيارات والمقابلات التي يجريها الباحث مع أشخاص ذوي علاقة مباشرة مع ميدان الدراسة، وتمكن المقابلة الباحث من جمع المعلومات والبيانات الضرورية لبحثه، إذ يجب عليه أن يعد قائمة من الأسئلة الموضوعية والدقيقة، بحيث أن الإجابة عنها تمكنه من تحقيق أهداف بحثه والإجابة عن إشكاليته، كما يجب أن يتجنب الأسئلة التي لا تخدم البحث، واختصار الأسئلة إلى أقصى حد ممكن.
- الوثائق والسجلات: وتتمثل في كافة الوثائق والسجلات الرسمية وغير الرسمية، التي تحتوي على بيانات ومعلومات تفيد الباحث في دراسة وتفسير الظاهرة المدروسة والإجابة عن إشكالية بحثه، حيث تتضمن إحصائيات ومؤشرات تمكنه من دراسة تاريخ وتطور الظاهرة أو ظروفها وحالاتها.
- الاستبيان: وهو عبارة عن قائمة من الأسئلة يعدها الباحث، ثم يوزعها على مجموعة من الأفراد قد تمثل كل مجتمع الدراسة أو عينة منه فقط، ويستخدم الباحث هذا الأسلوب عندما يكون من الصعب مقابلة كل الأفراد المتضمنين في مجتمع الحالة المدروسة، كما تمكنه من ربح الوقت إذ يمكن توزيع مجموعة كبيرة من الاستبيانات، ومن ثم استقصاء مجموعة كبيرة في وقت قصير. كما أن الأسئلة التي يجب أن يتضمنها الاستبيان تخضع لشروط معينة وأن تحدد بما يخدم أهداف البحث.

- **خصائص منهج دراسة الحالة:** يكمن الغرض الأساسي من تركيز الباحث دراسته على حالة واحدة فقط، في إجراء تحليل عميق وشامل لها، يمكنه من دراسة الظاهرة دراسة واسعة تشمل خصائصها وأبعادها ومكوناتها ومتغيراتها وعلاقاتها وغيرها، كما يوفر هذا المنهج للباحث الوقت والجهد والمال، إلا أن اختيار الحالة المدروسة يجب أن يحقق أهداف البحث ويجيب عن إشكاليته الأساسية بعناية ودقة وموضوعية، وعلى هذا فإن هذا المنهج يتميز بمجموعة من الخصائص يمكن توضيحها فيما يلي:

- يمكن أن يطبق منهج دراسة الحالة على الحالة محل الدراسة ككل، كما يمكن تطبيقه على جزء أو جانب منها فقط.
- يمكن ان يغطي منهج دراسة الحالة كل تاريخ الظاهرة منذ نشأتها حتى وقت الدراسة، كما يمكن تطبيقه على جزء محدود من تاريخها، أي يمكن أن يستند على المنهج التطوري أو الوصفي في تطبيق هذا المنهج، كما يمكن الاستعانة أيضا بمنهج المقارنة والتجريبي.
- يرتبط منهج دراسة الحالة بالمنهج الميداني، لأنه يركز على دراسة الظاهرة في الميدان فقط، كما أنه يقتصر على دراستها في جزء أو حالة محددة من حيث الزمان والمكان والموضوع.
- إن الدراسة الشاملة والعميقة لحالة أو عدد محدود من الحالات، تمكن من الوصول إلى نتائج شاملة ودقيقة حول الظاهرة، والتي ينبغي تعميمها على باقي الحالات التي لم تخضع للدراسة وتكون مماثلة لها وفق قواعد القياس المنطقي.
- للوصول الى نتائج دقيقة وموضوعية عند تطبيق منهج دراسة الحالة، يجب تحري صدق ودقة البيانات والمعلومات التي يعتمد عليها في الدراسة وتجنب التحيز من طرف الباحث أو المستقصى منه.

- **خطوات تطبيق منهج دراسة الحالة:** يقوم منهج دراسة الحالة على دراسة وتحليل شامل وعميق لحالة محددة من حيث الزمان والمكان، بدلا من تشتيت الجهود على عدد كبير من الحالات، لهذا يجب على الباحث اختيار وانتقاء الحالة أو الحالات، التي سوف تكون محل دراسته، بحيث تتيح له دراسة الجوانب المرغوب دراستها من الظاهرة، فإن أراد دراسة مثلا كيفية تطور الظاهرة، فيجب على الحالة المدروسة هنا أن تتيح له تتبع تطور هذه الظاهرة خلال فترة زمنية، تسمح له بفهم كيفية تطور وتغير الظاهرة، كما أن تطبيق هذا المنهج يمر بمجموعة من الخطوات يمكن ايرادها فيما يلي:

- تحديد وصياغة إشكالية الدراسة والتعريف الدقيق بالظاهرة المدروسة.
- التعريف الدقيق بالحالة محل الدراسة وتحديد نطاقها من حيث الزمان والمكان وموضوع الدراسة.
- تحديد الأبعاد والجوانب التي سيتم دراستها في الحالة موضع الدراسة، وتحديد طبيعة ومصادر البيانات والمعلومات المطلوب توفيرها وطرق جمعها.
- تحديد المفاهيم والمبادئ التي سوف تراعى في دراسة الحالة، ووضع الفروض والمنهج المعتمد في تحليل الفروض والبيانات.
- الاستقصاء الدقيق والشامل وجمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة المدروسة.
- تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة عن طريق الاستقصاء أو الوثائق والسجلات والمقابلات والملاحظات واستخلاص الأحكام والنتائج.
- اعداد التوصيات والاقتراحات وتطبيقها على الحالة مجال الدراسة.
- تعميم النتائج المتوصل إليها على باقي الحالات غير مدروسة.

5- منهج الدراسة الميدانية

يكمن جوهر منهج الدراسة الميدانية في كونه يدرس الظاهرة أو المشكلة والتعامل معها في مكانها ووضعها الطبيعي، وكما هي عليه في الواقع من دون تغيير في ظروفها أو التأثير

على العوامل المتحكمة فيها، بهدف التعرف عليها وعلى أبعادها وخصائصها وسلوكها في واقعها الطبيعي، وبالتالي فإن نتائج الدراسة تكون أقرب للواقع والأكثر موضوعية ومصداقية في وصف الحقائق المرتبطة بالظاهرة[1].

– **خصائص منهج الدراسة الميدانية:** تعتمد الدراسة الميدانية للظواهر على مجموعة من الأدوات والأساليب التي تمكن الباحث من تتبع وجمع الحقائق حول الظواهر في حالتها الطبيعية، وهذا لأن جوهر هذا المنهج يقوم على دراسة وتحديد الظاهرة في واقعها الطبيعي، وهذا ما يجعله يتميز عن المنهج التجريبي الذي يدرسها في مناخ اصطناعي أو في ظل ظروف تحت سيطرة وتحكم الباحث، فهذا المنهج يمثل كل دراسة تدرس الظاهرة في الميدان أو الواقع الطبيعي، وبالتالي هو يقتضي إجراء مسح ميداني لواقع الظاهرة، وهذا من خلال الاعتماد على مجموعة من الأدوات والأساليب كالمسح الاجتماعي ودراسة الحالات، وعليه يمكن إبراز أهم خصائص هذا المنهج في النقاط التالية:

- يهتم منهج الدراسة الميدانية بالظاهرة في واقعها الطبيعي، دون تدخل الباحث وتأثيره في ظروفها أو تحكمه في متغيراتها.
- يمكن أن يعتمد منهج الدراسة الميدانية على عدة أساليب وأدوات في جمع البيانات والحقائق حول الظاهرة كالملاحظة والمقابلات والاستبيانات.
- يهتم منهج الدراسة الميدانية بجمع معلومات وحقائق تفصيلية ودقيقة عن الوضع الحالي للظاهرة، من أجل تحليل وتحديد أبعادها وخصائصها وتفسير الوضع القائم لها، كما هي عليه في واقعها الطبيعي وفي وقت إجراء الدراسة.
- يعتمد منهج الدراسة الميدانية على الدراسات المسحية لتوصيف ظروف الظاهرة المدروسة، كدراسات مسح السوق والمسح التعليمي والرأي العام.

[1] أحمد عبد الله اللحلح، مصطفى محمود أبو بكر، **مرجع سابق**، ص68.

- **خطوات تطبيق منهج الدراسة الميدانية:** من أجل دراسة الظاهرة في واقعها الطبيعي وتفسير الوضع القائم لها، من خلال تحليل ظروفها وأبعادها وعلاقاتها، يتعين على الباحث فهم وتفسير ذلك الواقع، والتأكد من أنه بالإمكان دراسة هذه الظاهرة في واقعها الطبيعي وفق الاشكالية المحددة للبحث، والوصول إلى نتائج موضوعية ودقيقة، أي أنه يتأكد الباحث من أن دراسة الظاهرة في الواقع لا يتأثر بعوامل وظروف خارجة عن سيطرة الباحث ويمكن لها التأثير على صحة النتائج وموضوعيتها، فقد يلجأ إلى هذا المنهج عندما يتعذر إجراء الدراسة في مناخ اصطناعي، كما هو الحال بالنسبة لبعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية كدراسة النمو الاقتصادي أو سلوك المستهلك، وقد يلجأ إليه عندما يرغب الباحث في دراسة الظاهرة في واقعها الطبيعي من دون تغيير وتأثير في ظروفها أو تغيير في العوامل المتحكمة فيها. حيث يخضع منهج الدراسة الميدانية في تطبيقه إلى الخطوات الرئيسية التالية:

- تحديد الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة في مكان تواجدها وتحديد الغرض من دراستها والاستفادة المتوقعة منها، ومدى إمكانية دراستها في واقعها الطبيعي.
- التعرف على مكونات الظاهرة وتحديد المتغيرات التي سيتم دراستها وكيفية قياسها.
- تحديد نوع وطبيعة مجتمع الدراسة وتوصيف المفردات التي سيتم إخضاعها للدراسة.
- تحديد مجموعة التساؤلات التي يرغب الباحث في توفير إجابات عليها.
- تحديد وسائل وأدوات جمع البيانات والحقائق حول الظاهرة من الميدان.
- القيام بجمع البيانات والحقائق وتنظيمها وتحليلها.
- تفسير البيانات ودراسة العلاقة بين المتغيرات والتوصل إلى نتائج وتقديم الاقتراحات والتوصيات.

6- المنهج التجريبي

يقوم المنهج التجريبي على اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات بناء على أحداث تغييرات وتعديلات على الظروف والعوامل المتحكمة في تلك المتغيرات، بغرض تحديد وقياس وإحصاء بدقة الأثر بين المتغيرات المدروسة واستبعاد أثر العوامل أو المتغيرات الأخرى.

ولهذا فقد عرف المنهج التجريبي على أنه تغيير متعمد ومضبوط للشروط المحددة لواقع ظاهرة معينة، وملاحظة التغييرات الناتجة عن ذلك في هذه الظاهرة وتفسيرها[1]، فهذا المنهج يتيح للباحث السيطرة والتحكم في الظروف والعوامل المتحكمة في الظاهرة وقياس واختبار قوة وطبيعة العلاقة بين المتغيرات المدروسة فقط والتي تتحدد في شكل متغير تابع ومتغير مستقل أو تجريبي.

فالتجربة تتيح إعادة الحادثة بشكل متحكم فيه وموجه من طرف الباحث من حيث الزمان والمكان والطريقة وأسلوب الحدوث والظروف والعوامل المتحكمة في الظاهرة. مما يسمح له بإجراء التغييرات والتعديلات في تلك الظروف بحسب ما تقتضيه طبيعة وهدف الدراسة.

– **أسس وخصائص المنهج التجريبي:** يقوم المنهج التجريبي على مجموعة من الخصائص والأسس، التي تجعله متميز عن باقي المناهج، وذلك كونه يحاول استقراء وكشف العلاقات بين المتغيرات، التي عادة ما تكون متداخلة ومتعددة يصعب على الباحث تحديد أثر أحد العوامل بدقة، إلا إذا لجأ إلى عزل أثر المتغيرات الأخرى، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال المنهج التجريبي الذي يتيح للباحث تعديل وتغيير وضبط الظروف والعوامل المتحكمة في الظاهرة المدروسة، ومن ثم قياس الأثر المرغوب بدقة وموضوعية من دون تداخل في العلاقات، الأمر الذي يجعل نتائج هذا المنهج أكثر دقة وموضوعية، مع إمكانية إعادة التجربة واختبار صدق القضايا العلمية في ظروف مماثلة أو في ظروف مختلفة، الأمر الذي جعل بعض المفكرين يرون أن الحقائق والقضايا العلمية هي تلك التي يمكن إخضاعها للمنهج

[1] عامر قنديلجي، ايمان السامرائي، **مرجع سابق**، ص196.

التجريبي. ونظرا لأهمية المنهج التجريبي ومصداقيته في كشف الحقائق العلمية واختبار صدقها، سنحاول إبراز أهم خصائص وأسس هذا المنهج على النحو الآتي:

- يعتبر المنهج التجريبي من أقوى المناهج في تطبيقه للأسلوب العلمي عند دراسة الظواهر والمشكلات، ولهذا فإن نتائجه أكثر دقة وموضوعية.
- يمكن تطبيق المنهج التجريبي عند دراسة العلاقات بين المتغيرات في المناخ الطبيعي للظاهرة، أي ميدان تواجدها مع إمكانية تعديل وتغيير الظروف المحيطة بها والتحكم في العوامل المؤثرة فيها، كما يمكن تطبيقه في المختبر، أي في ظروف ومناخ اصطناعي يحاكي المناخ الطبيعي مع إجراء تعديلات وتغييرات معينة.
- يتيح المنهج التجريبي للباحث السيطرة التامة على ظروف ومتغيرات التجربة، من خلال ترتيبات وتدابير محكمة، الأمر الذي يمكنه من تحديد طبيعة العلاقات بين المتغيرات وقياسها بدقة.
- يستهدف المنهج التجريبي بشكل أساسي دراسة واستقراء العلاقات السببية بين الظواهر والمتغيرات، وهو لا يطبق إلا على الأحداث والظواهر والتغيرات الحالية والتي يمكن إدراكها من خلال الحواس.
- يقوم المنهج التجريبي على إحداث تغييرات وتعديلات على الظروف والعوامل المحيطة بالظاهرة عن طريق الحذف أو الإضافة أو التغيير والتعديل.
- كما يقوم هذا المنهج على ملاحظة وقياس التغيرات والتطورات التي تحدث على الظاهرة، والناتجة عن تغيير وتعديل المتغيرات التجريبية. حيث يهدف الباحث إلى التعرف على العلاقات السببية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة أو التجريبية، وقياس مستوى التغير في المتغيرات التابعة نتيجة إدخال أو تغيير المتغير التجريبي.
- يمكن تطبيق المنهج التجريبي من خلال عدة مداخل متعلقة بكيفية قياس الأثر وطبيعة المجموعات المعتمد عليها في التجربة.

- يمكن أن يعتمد المنهج التجريبي على مناهج أخرى، منها المنهج الاستنباطي والتحليل والمنهج التطوري. كما يتم الاعتماد على عدة مبادئ وقواعد منطقية في استنباط العلاقات وإثبات الأثر وقياسه بين المتغيرات محل الدراسة، كما يمكن الاعتماد عليها في اختيار مدخل تطبيق المنهج التجريبي وتصميم تجربته، يمكن توضيح أهم هذه المبادئ فيما يلي:

✓ مبدا الاتفاق: جوهر هذا المبدأ يقوم على أن وجود عامل ما مشترك في جميع الظروف التي تحدث فيها الظاهرة، فإن هذا العامل هو السبب المؤدي إلى هذه الظاهرة، كما أنه يمكن القول أن العامل ليس هو السبب المؤدي لهذه الظاهرة إذا كانت هذه الأخيرة تحدث في ظروف من دون هذا العامل.

✓ مبدا الاختلاف: ينص هذا المبدأ على أنه إذا كانت هناك مجموعتين أو أكثر من القضايا أو الظواهر المتشابهة في كل شيء، ما عدا هذا العامل وأن إدخال هذا العامل يؤدي إلى نتائج أو آثار معينة، فإن هذا العامل هو السبب المؤدي إلى هذه النتائج، ومن ثم إذا كانت هناك اختلافات بين مجموعتين أو أكثر من الظواهر تحدث دون وجود عامل معين، فإنه لا يمكن القول أن هذا العامل هو السبب المؤدي إلى هذه الاختلافات في الظواهر.

✓ مبدا الاتفاق والاختلاف معا: يجمع هذا المبدأ بين تطبيق مبدأ الاتفاق والاختلاف على التوالي، فإذا أدى إلى نفس النتيجة يكون الباحث على ثقة نهائية وقاطعة بأن العامل موضع القياس هو السبب المؤدي إلى تلك النتائج.

✓ مبدا البواقي (العوامل المتبقية): يقوم هذا المبدأ على أساس استبعاد العوامل والمتغيرات، حيث يستطيع الباحث أن يحدد العامل أو المتغير الذي يسبب أثر معينة، إذا ما قام باستبعاد العوامل الأخرى التي تؤدي إلى نتائج معينة على الظاهرة، وتكون النتائج أو الآثار الأخرى مجال الدراسة في الظاهرة ناتجة عن العوامل المتبقية

✓ مبدا التلازم: مفاد هذا المبدأ يتبلور في فكرة أن التغيرات المتلازمة في ظاهرتين أو أكثر يدل على وجود رابطة أو تلازم بين الظاهرتين أو هناك عامل مشترك بينهما يتأثران به، فإذا تبين أن هاتين الظاهرتين يحدث بهما نفس التغير وفي نفس الوقت، فهذا يعني وجود رابطة بينهما أو متغير مشترك يتأثران به.

رغم أهمية وموضوعية المنهج التجريبي إلا أنه يواجه عدة صعوبات في تطبيقه، حيث يتطلب من الباحث مهارات وقدرات فكرية من أجل التغلب عليها يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- صعوبة تعميم نتائج تجربة واحدة لأنها أجريت تحت ظروف معينة، مما يتطلب في كثير من الأحيان إعادة التجربة لمرات عديدة سواء تحت نفس الظروف أو في ظروف مختلفة من أجل اعتماد النتائج.
- صعوبة تحديد الأجهزة والأدوات الملائمة للتجربة وتوفيرها واستخدامها.
- صعوبة تحديد العوامل والمتغيرات المتحكمة في الظاهرة والظروف وشروط عملها، مع صعوبة تحديد طبيعة العلاقات بينها وكيفية تأثيرها، خاصة وأن تلك العلاقات تكون متداخلة ومعقدة مما يجعل هناك صعوبة في فصلها عن بعضها البعض دون التأثير على نتائج التجربة.
- صعوبة السيطرة على المتغيرات والعوامل المتحكمة في الظاهرة.
- صعوبة التحكم والتأثير في عنصر الزمن، وعزل أثر تحيزات الباحث الذي يعمل على تحديد ظروف التجربة وتصميمها واستنتاج وملاحظة التغيرات وقياسها وتحليلها وتفسيرها.
- كما أن تطبيق هذا المنهج في ميدان العلوم الاجتماعية بصفة عامة، يواجه بعض المشكلات المتعلقة بتحيز وعدم مصداقية الأفراد الخاضعين للتجربة، خاصة إذا ما

[1] أحمد عبد الله اللحلح، مصطفى محمود أبو بكر، **مرجع سابق**، ص61.

كانوا على علم بخضوعهم للتجربة، كما أن هناك صعوبة في عزل أثر الممارسة الناتجة عن تعلم مهارات جديدة والتغير في التوجهات والميولات.

- **خطوات تطبيق المنهج التجريبي:** يعتبر المنهج التجريبي من أحسن مناهج البحث العلمي، بالنظر إلى دقة نتائجه وموضوعيتها، كما أنه يمكن الباحث من التحكم في ظروف الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها، مما يتيح له تحديد بدقة أثر المتغيرات وقياس قوة العلاقات بينها وتحديد طبيعتها، وهذا ما يتطلب تصميم تجربة وتحديد المتغيرات المدروسة واختيار الأسلوب والمدخل المناسب لدراسة العلاقات، وملاحظة التغيرات وتحليل وتفسير الحقائق وصولا إلى استنباط النتائج، يمكن توضيح أهم هذه الخطوات من خلال ما يلي:

- تحديد إشكالية وهدف الدراسة.
- تحديد المتغيرات وتوضيح طبيعتها، أي تحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.
- التعريف الدقيق بمتغيرات الدراسة وتحديد معايير وطرق وأسس قياسها.
- تحديد واستقراء الظروف والعوامل المتحكمة والمؤثرة في متغيرات الدراسة وشروطها.
- تصميم التجربة وتحديد مكانها إن كانت تجرى في المناخ الطبيعي للظاهرة أو في المختبر.
- تحديد طرق وأساليب إجراء التجربة بحيث تسمح تلك الطرق بتحديد وقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التجريبي واستبعاد أثر المتغيرات الأخرى على المتغير التابع.
- القيام بالتجربة من خلال إدخال المتغير التجريبي على المتغير التابع، وإعادة التجربة إن لزم الأمر عدة مرات.
- قياس التغيرات التي تحدث على المتغير التابع والناتجة عن إدخال المتغير المستقل.
- استنباط النتائج المحددة لطبيعة العلاقة واتجاهها وقوتها بين المتغيرات وظروف وشروط التأثير.

7- المنهج المقارن

يقوم المنهج المقارن على إجراء مقارنة بين ظاهرتين أو حالتين بغرض كشف أوجه الاختلاف والتشابه، أو تحديد دور وأثر ظاهرة أو متغير معين وأسبابها ومكوناتها، كأن يتم إجراء مقارنة بين عدة دول أو مناطق تظهر اختلافا في صناعة أو زراعة معينة، بغية كشف أسباب وظروف ظهور وتطور وازدهار هذه الصناعة أو الزراعة كصناعة الالكترونيات أو الميكانيك أو زراعة البن والحمضيات وغيرها. ولهذا المنهج أهمية كبيرة خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، لقدرته على كشف العلاقات وطرق التأثير المختلفة بين الظواهر، حيث يقول دركايم أنه: "لو استعملنا هذا المنهج استخداما دقيقا ومضبوطا بحيث يستطيع تزويدنا بأحكام ترابطية بين متغيرات مختلفة فإننا نستطيع اعتبار هذا المنهج شبه تجريبي"[1]، فالمنهج المقارن يمكن تطبيقه في الحالات التالية:

– عندما يهدف البحث إلى كشف أوجه الاختلاف والتشابه بين ظاهرتين، كالمقارنة بين نظامين اقتصاديين.

– يمكن تطبيق المنهج المقارن عند تحديد قوة وطبيعة الأثر لمتغير معين يتواجد في حالة معينة وغائب في حالة أخرى مثلا: إجراء المقارنة بين مؤسستين إحداهما تطبق نمط حديث في التسيير والأخرى لا تطبقه.

– كما يمكن تطبيق المنهج المقارن عندما يكون المتغير موجود خلال فترة زمنية معينة وغير موجود في فترة أخرى، حيث يتم المقارنة بين نتائج ظهور وغياب هذا المتغير، والفرق بينهما يعبر عن أثر غياب أو حضور هذا المتغير على اعتبار أن العوامل الأخرى ثابتة، مثل مقارنة مبيعات مؤسسة بين فترتين إحداها تطبق فيها سياسة تسويقية معينة وفي الأخرى لا تطبقها.

[1] عاطف علبي، **المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2006، ص136.

كما أن استخدام علميات المقارنة عادة ما تتم في ثنايا تطبيق مناهج مختلفة كالمنهج التجريبي عندما يضطر الباحث إلى المقارنة بين مجموعتين مختلفتين أو ظاهرتين في ظروف مختلفة أو متشابهة، ومن متطلبات المنهج المقارن ما يلي:[1]

– يتم تطبيق المنهج المقارن في الحالات التي يمكن فيها المقارنة بين حالتين أو أكثر، أي يمكن إبراز وتحديد فيها أوجه الاختلاف والتشابه. كما يمكن المقارنة بين وضعيتين أو أكثر لظاهرة معينة سواء عبر الزمن أو المكان أو الظروف.

– أن يتم التعمق في تحديد أوجه التشابه والاختلاف وتحليل أثر ذلك على نتائج الدراسة.

– أن تكون المقارنة محددة بزمان ومكان محددين بظروف وشروط مدروسة ومعلومة.

– أن لا تكون أوجه الشبه والاختلاف في الحالات محل الدراسة مخلة بالمقارنة، أي هناك اختلاف بين الحالات إلى درجة يستحيل معها المقارنة بينها.

بالإضافة إلى ذلك يجب مراعات ما يلي:

– يجب اختيار حالات أو وضعيات الظاهرة محل المقارنة بشكل يسمح بدراسة الموضوع ويبرز أهداف الدراسة بدقة وموضوعية، كتحديد مثلا أسباب نشأة ظاهرة وازدهارها والعوامل المتحكمة فيها.

– يتم مقارنة كافة العوامل والظروف المكونة لموضوع الدراسة، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف وأثر ذلك على الظاهرة وتكوينها.

– كشف الفروق من حيث الشدة والنوع والمستويات وتحديد أثرها على الظاهرة وتفسيرها، وبالتالي فإن منهج المقارنة لا يكتفي بوصف للظواهر، بل يعمل على تحديد وكشف القوانين التي تحكمها. ومن الأمثلة على ذلك كشف الفروق بين المؤسسات الاقتصادية وتحديد أثر

[1] -عامر قنديلجي، ايمان السمرائي، **مرجع سابق**، ص206.

ذلك على الأداء والفعالية، أيضا دراسة الفروق في أنماط الاستهلاك كالفرق بين استهلاك الأفراد والمؤسسات إلى غير ذلك من الحالات المختلفة التي يمكن من خلالها تحديد العوامل المتحكمة في ظاهرة معينة، وتفسير أسباب ظهورها ونموها بشكل ومعدل معين، وصياغة قانون علمي يضبط بدقة العلاقة بين الظاهرة ومتغيرات أخرى.

ولتطبيق منهج المقارنة يجب اتباع الخطوات التالية:[1]

– تحديد متغيرات وفروض الدراسة.

– تحديد موضع ومجال المقارنة حيث تجرى الدراسة على نوعين من الظواهر متجانسين أو مختلفين في المكان والنوع والسياق والأبنية ...الخ، كدراسة نظامين اقتصاديين في بلدان مختلفة من حيث درجة التقدم.

– تحديد أدوات المقارنة وفيها يتم الكشف عن عوامل ودرجة التماثل والاختلاف بوسائل منطقية واحصائية.

– جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها.

– قياس وتحليل البيانات وكشف دور الفروقات والتماثلات بين الحالات والوضعيات في تكوين الظاهرة وازدهارها على نحو معين.

– استخلاص أثر الظروف والعوامل على الظاهرة وصياغتها في شكل قانون علمي أو علاقة رياضية.

8- منهج تحليل المضمون

[1] العربي بلقاسم فرحاتي، **البحث الجامعي بين التحرير والتصميم والتقنيات**، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص135.

يقوم منهج تحليل المضمون على تحليل البيانات والمعلومات المتضمنة في وثيقة أو تصريح ما، من أجل دراسة سلوك الإنسان أو تطور التنظيمات، وهذا بغرض إبراز خصائص ومميزات تلك الوحدات المدروسة انطلاقا من مضمون تلك الوثائق، حيث يتم تطبيق هذا المنهج في مجال الاتصال والصحافة والأدب وعلوم الاجتماع، كما يمكن تطبيقه من أجل دراسة التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والمجتمعات المختلفة وثقافة المجتمعات ونمط التسيير والقيادة في المؤسسات[1]. فجوهر هذا المنهج يقوم على إبراز خصائص وأبعاد الموضوع المدروس انطلاقا من تحليل مضمون وثائق وسجلات وتصريحات، تتضمن معلومات وبيانات مهمة تفيد في معالجة مشكلة البحث والوصول إلى استنتاجات معينة. وعند تطبيق هذا المنهج يجب مراعات ما يلي:

– مجال التحليل: والذي يشير إلى الحيز الذي يتحرك فيه البحث، والذي يمثل مجموعة من التصريحات أو الوثائق أو المضمون الذي يجب تحليله.

– مادة التحليل: والتي تشير إلى المادة أو المحتوى الذي يجب تحليله، حيث يجب أن يحدد من حيث المجال الزمني والمكاني.

– فئات التحليل: والمقصود به تصنيف المادة حسب مضمونها تصنيفا دقيقا وواضحا.

[1] بخوش الصديق، **منهجية البحث العلمي**، الأردن: دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص48.

المحور السادس: أدوات جمع البيانات

1- الملاحظة المباشرة

تعد الملاحظة أداة من أدوات جمع المعطيات والمعلومات، حيث تسمح بالحصول على الكثير من البيانات، وهي توجيه الحواس للمشاهدة و المراقبة لسلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل ذلك السلوك وخصائصه.

ويمكن تعريف الملاحظة أنها: "طريقة مهمة من طرق تجميع البيانات، يستخدمها الباحث للوصول إلى المعلومات المطلوبة والمتعلقة بموضوع الدراسة".[1]

[1] أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الكويت: وكالة المطبوعات، 1991، ص129.

ويعرفها Kaplan أنها: "تهدف إلى التصنيف الكمي للمضمون، ومنه الاهتمام بالتقنية، ذلك في ضوء نظام للفئات صمم ليعطي بيانات مناسبة لفروض محددة خاصة بهذا المضمون".[1]

وقد عرفها آخرون أنها: "توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر".[2]

وتعد الملاحظة المباشرة من أهم الأدوات التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعطيات والمعلومات الخاصة بالدراسة، فقد عرفها "عمار بوحوش" أنها: " توجيه الحواس للمشاهدة و المراقبة لسلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل ذلك السلوك وخصائصه".[3]

2- العينة

يستخدم الباحث بالإضافة إلى الأدوات السابقة أدوات أخرى لجمع البيانات، حيث يشير مصطلح العينة في علم الإحصاء إلى أنها:" هي جزء من المجتمع حيث تتوافر في هذا الجزء خصائص المجتمع نفسها، والحكمة من إجراء الدراسة على العينة هي أنه في كثير من الأحيان يستحيل إجراء الدراسة على المجتمع، فيكون اختيار العينة، بهدف التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها على المجتمع، و يصبح ذلك ممكنا إذا كانت خصائص العينة تمثل خصائص المجتمع، من حيث أكبر عدد ممكن من المتغيرات ".[4]

---

[1] نعيمة أحمد راشدي، **تحليل المحتوى في العلوم الانسانية: مفهومه، أسسه، استخداماته**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1987، ص21.

[2] محمود زيدان، **الاستقراء والمنهج العلمي**، ط4 ، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1980، ص46.

[3] عمار بوحوش، محمود الذنيبات، **مرجع سابق** ص129.

[4] بشير صالح الراشدي، **مناهج البحث التربوي**، الكويت: دار الكتاب الحديث، 2000، ص149.

وحتى يتمكن الباحث من توظيف معارفه السوسيولوجية بما فيها نموذجه التحليلي أي الإشكالية والفرضيات، عليه اختيار العينة المناسبة كالربط بين الفرضية والميدان باعتبار العينة وحدة إحصائية ممثلة للمجتمع ككل[1] فهي تعد:

– طريقة من طرق البحث وجمع المعلومات، فتأخذ عينة من مجموع ما للانتقال من الجزء الأول إلى الكل أو التوصل إلى الحكم على المجتمع في ضوء بعض أوزانه فهو ضرب من الاستقراء وليست العينة إلا مثالا أو مجموعة أمثلة يستخلص منها أحكام قدر الإمكان.

– منهج يتطلب دقة في تحديد الهدف الذي تؤخذ من أجله العينة، وثانيا عناية في وضع شروط هذه العينة، وثالثا خبرة في اختيارها.

وعليه فإن العينة تستخرج من المجتمع الأصلي، فهي مجموعة من الأشخاص الذين ينتمون لمجتمع البحث وتكون العينة التي يتم اختيارها وفق معايير دقيقة وعلمية، وعليه اتبعنا طريقة المعاينة التي تتناسب وتمثيل المجتمع الأصلي، ويلزم عملية المعاينة شرطان أساسان: تحديد المجتمع الأصلي، تحديد حجم العينة.

عينة البحث هي العينة الفرضية، حيث يقوم الباحث باختيار هذه العينة اختيارا حرا على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة التي يقوم بها.[2]

– أنواع العينة:

- العينة العشوائية البسيطة: هي عينة يراعى في اختيارها أن يسمح لكل فرد من أفرادها بفرص متكافئة لوجوده داخل العينة، وأن سحب أي فرد لا يؤثر في سحب فرد آخر، بمعنى أن احتمالات الاختيار لكل فرد من أفراد المجتمع الأصلي تكون متساوية، وبهذا

[1] محمد الغريب عبد الكريم، **البحث العلمي، التصميم، المنهج والاجراء**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص56.
[2] ذوقان عبيدات وآخرون، **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه**، ط2 ،عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص113.

لا يؤثر الاختيار في الباحث من حيث الانحياز، ويتم اختيار العينة العشوائية إما بطريقة القرعة، أو باستخدام جداول الأعداد العشوائية، أو غير ذلك، وينبغي مراعاة أن العينة العشوائية لا تمثل بالضرورة خصائص المجتمع الأصلي كله ولكنها تترك اختيار الأفراد بالصدفة، وبهذا تنقص إمكانية تسرب التحيز في اختيار العينة.

- العينة الطبقية: يتم تقسيم العينات التي تؤخذ من المجتمع الأصلي إلى أقسام، سواء حسب السن أو المهنة، أو السنة الدراسية.
- العينة المنتظمة: يتميز هذا النوع من العينات بانتظام الفترات أو الأعداد بين وحدات الاختيار حيث تكون المسافة بين عدد وآخر واحدة في المجتمع الأصلي.
- العينة العرضية: إن هذا النوع من العينات يختلف عن الأنواع السابقة، أي أن العينة العرضية لا تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا، إنما تمثل العينة نفسها فقط، فالباحث في هذه الحالة يأخذ العينات بطريقة الصدفة، أي يحصل على المعلومات من الذين يصادفهم، وطبعا فإن نتيجة هذه العينات لا تعكس واقع المجتمع الأصلي، وإنما تعطي فكرة عن مجموع الأفراد الذين أخذ منهم الباحث المعلومات المتاحة لديه.

3- المقابلة

تعد تقنية المقابلة من أهم أدوات جمع المعطيات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية، ويعد التحقيق بواسطة المقابلة تقنية يطرح خلالها الباحث مجموعة من الأسئلة مدروسة ومدققة وهادفة من أجل خدمة موضوع البحث على مجموعة مختارة من عينة البحث حيث تعد: "الطريقة الأكثر استعمالا في البحث، وهي شكل من الاتصال المميز في المجتمع الحديث"[1]، كما تعد المقابلة محادثة موجهة يقوم بها الفرد مع آخر أو مع أفراد بهدف حصوله على أنواع

[1] تيودور كابلوف، **البحث السوسيولوجي**، ترجمة: نجاة عياش، بيروت: دار الفكر الجديد، 1979، ص171.

من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو الاستعانة بها في عمليات التوجيه والتشخيص والعلاج.

واستمارة المقابلة يقصد بها: "قائمة الأسئلة التي يقوم الباحث باستيفاء بياناتها من خلال مقابلة تتم بينه وبين المبحوث، أي أنها تتضمن موقف المواجهة المباشرة، حيث تعد أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا وفاعلية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث، والمقابلة ليست بسيطة بل هي مسألة فنية".[1]

فهي: "عملية اجتماعية تحدث بين شخصين، الباحث والمبحوث، أو المقابل الذي يستلم المعلومات ويجمعها ويصنفها، والمبحوث الذي يعطي المعلومات إلى الباحث بعد إجابته عن الأسئلة الموجهة إليه من قبل المقابل".[2]

ودليل المقابلة هو مجموعة من النقاط والموضوعات التي يجب على القائم بالمقابلة أن يغطيها مع المبحوث خلال الحوار الذي يجريه معه، ويسمح في هذه الحالة بدرجة عالية من المرونة في الطريقة والصياغة والترتيب الذي تخضع له الأسئلة التي يوجهها الباحث للمبحوث، ومنه فإن المقابلة: "هي تلك الأداة التي تستخدم لدراسة سلوك فرد أو أفراد للحصول على إجابة عن موقف معين أو عن أسئلة معينة، أو لملاحظة النتائج المحسوسة للتفاعل الجماعي أو الاجتماعي".[3]

ومن أجل أن تحقق المقابلة الغرض المطلوب يجب أن تتوافر الشروط التالية::

- قابلية المعلومات المطلوبة للإجابة عنها من قبل المستجوب.
- فهم الشخص المستجوب لأسئلة الباحث واتصالها بموضوعه.

[1] محمد زياد عمر، **البحث العلمي مناهجه وتقنياته**، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية للكتاب، (د. س. ن)، ص154.
[2] إحسان محمد حسن، **الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي**، ط1، بيروت: دار الطليعة، 1986، ص98.
[3] خير الله عصار، **محاضرات في منهجية البحث العلمي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص72.

- توفر الدافع لدى المجيب كي يقدم إجابات صحيحة ودقيقة وقدرة الباحث على تبيين ذلك.

4- الاستبانة (الاستمارة)

تعد استمارة البحث من أكثر أدوات جمع البيانات شيوعا في البحوث الاجتماعية، هذا ما يدفع الباحث إلى بذل الجهد من أجل صياغة استمارة البحث بصورة تؤدي إلى تحقيق أهداف الدراسة.

- فمصطلح الاستبانة يشير إلى أداة لجمع البيانات، وهي عبارة عن استمارة بحث ويعرفها "فاخر عاقل" أنها: "أداة مفيدة من أدوات البحث العلمي، وهي مستعملة على نطاق واسع للحصول على الحقائق والتوصل إلى الوقائع والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والاتجاهات والآراء، وتضم عددا من الأسئلة يطلب من المبحوث أن يجيب عنها بنفسه، وفي بعض الأحيان ترسل هذه القائمة من الأسئلة عن طريق البريد وتسمى في هذه الحالات بالاستبانة البريدية".[1]

- كما تعرف الاستبانة أنها: "مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة عن الأسئلة الواردة فيها".[2]

- وبالتالي فهي الدليل أو المرشد الذي يوجه المقابلة التي تقع بين الباحث والمبحوث بعد أن يرسم مساراتها ويحدد موضوعاتها ويشخص طبيعة المعلومات التي يطلبها الباحث من المبحوث، وعليه يتم تحديد أسئلة الاستمارة وفق ما تفرضه صياغة الفرضيات بهدف التحقق منها ميدانيا.

---

[1] فاخر عاقل، **أسس البحث العلمي**، بيروت: دار العلم للملايين، 1979، ص225.
[2] فوزي عبد الله العكش، **البحث العلمي، المناهج و الاجراءات**، الامارات العربية المتحدة: مطبعة العين الحديثة، 1986، ص210.

– واستمارة البحث نموذج يضم مجموعة من أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة، أو موقف ما، فهي: "التقنية المباشرة للاستطلاعات العلمية المستعملة للأفراد، والتي تسمح بمساءلتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والحصول على نتائج كمية من أجل إيجاد علاقات إحصائية ومن أجل القيام بمقارنات عديدة".

– ومن خلالها يمكن ترجمة هدف البحث في أسئلة محددة لها علاقة بهدف الدراسة ككل، ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية، أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد.

– **القواعد المنهجية لبناء استمارة بحث:** إن تصميم استمارة البحث جدير بالعناية الفائقة، لأن مدى صحة النتائج يعتمد عليه (تصميم الاستمارة)، ويتطلب إلماما بأوضاع مجتمع البحث، لذا يجب مراعاة بعض القواعد المنهجية عند بناء الاستمارة[1].

- الأسئلة التي تحتويها الاستمارة: لكي يتمكن الباحث من تحديد الأسئلة التي تتضمنها الاستمارة، يجب عليه أن يحصر البيانات التي يحتاجها، هل هي النوع الذي يتصل بالحقائق أم مضمونها؟ التأكد من المعتقدات والاتجاهات؟ أم تهدف إلى التعرف على أنماط السلوك والعلاقات المتبادلة.

✓ والأسئلة نوعان: فإما تحصر جميع الإجابات المحتملة، وتكتب أمام السؤال فيقوم الباحث أو أفراد البحث بوضع علامة على الإجابات المناسبة وهذه هي الأسئلة المغلقة، مثل تحديد الإجابة عن السؤال. وهناك نوع ثان من الأسئلة، وهو ما يعرف بالأسئلة المفتوحة، وفيه يترك لأفراد البحث الحرية في تحديد الإجابات المناسبة للأسئلة الملقاة عليهم.

[1] محمد علي محمد، **مرجع سابق**، ص477.

- ✓ ومن أهم إيجابيات هذه الطريقة، أنها تعطي لأفراد البحث صورة واضحة ودقيقة عما يعتقدون أنها الإجابة الصحيحة، أما من سلبياتها فهي أنها تكلف أفراد البحث وقتا أطول وجهدا أكبر، وهذا قد يدعو إلى الملل وخاصة في استخدام الاستبانة البريدية.
- صياغة الأسئلة: هناك مجموعة من الشروط يجب مراعاتها عند صياغة الأسئلة التي تتضمنها استمارة البحث، وهذه الشروط هي:

- ✓ يجب أن تكون الأسئلة بسيطة وواضحة وبعيدة عن التعقيد اللفظي، حيث لا تقبل الالتباس أو إساءة الفهم، وينصح بعض الباحثين بأن تكتب الاستمارة بلغة الحياة اليومية كنوع من التبسيط.
- ✓ يجب أن تصاغ الأسئلة لكي تكون إجاباتها قاطعة وبسيطة بقدر الإمكان، كأن تكون الإجابة بنعم أو لا.
- ✓ أن يراعى في صياغة الأسئلة، ألا يطلب من المجيبين إجراء عمليات حسابية مطولة تستدعي ذاكرة حادة.
- ✓ ألا تكون الأسئلة من النوع الإيجابي، أي لا توحي للمبحوثين بإجابات معينة.
- ✓ يجب تحاشي الأسئلة التي تدفع المبحوث للكذب أو الادعاء.
- ✓ يجب ألا تشتمل الأسئلة على أكثر من نقطة واحدة، فإذا كان الباحث يريد السؤال عن شيئين فيستحسن وضعهما في سؤالين متتالين.
- ✓ تضاف أسئلة لا بقصد الإجابة عنها لذاتها، بل للتأكد من دقة الإجابات، ويمكن لتحقيق ذلك تكرار بعض الأسئلة بصيغ مختلفة، وتسمى هذه الأسئلة بأسئلة المراجعة أو الضابطة.
- ✓ غالبا ما يراعى عند ترتيب الأسئلة التدرج من العام إلى الخاص.

- شكل الاستمارة: يجب أن يكون حجم الاستمارة مناسبا، ونوع الورق المستعمل جيدا يحمل الكتابة، ولونه مقبولا، و أن تكون الطباعة جيدة و سهلة القراءة، كما يوضح على غلاف الاستمارة موضوع البحث، واسم الهيئة المشرفة على البحث، وما يفيد سرية

البيانات، أما عن التنسيق الداخلي للاستمارة فيجب ترتيب الأسئلة ترتيبا منطقيا، يراعي التسلسل والعلاقات بينها، كما يجب تقسيم الأسئلة إلى مجموعات توضع لها عناوين فرعية، و تترك خانات فيها للإجابة، حتى لا يضطر أفراد البحث إلى الإجابة على ورقة منفصلة، كما ينبغي مراعاة التنفيذ الآلي لتحليل البيانات في الأبحاث الكبيرة، التي تستخدم فيها الآليات الإحصائية، وعليه يجب وضع دليل رقمي لإجابات كل سؤال.

خاتمة

من خلال المحاور التي عرضناها في هذه المطبوعة، يمكننا أن نؤكد أن على الطالب والباحث الالمام بأساسيات منهجية البحث العلمي والتقيد بقواعدها وتطبيقها في بحثه، ويمكن أن نلخص أهم هذه الأساسيات فيما يلي:

– يجب على الباحث عند اختيار مشكلة البحث الذي ينوي دراستها وإجراء البحث حولها، أن تكون هذه المشكلة مهمة وذات قيمة علمية. ومن الضروري دراستها وتقديم نتائج مهمة حولها.

– يجب أن يكون للباحث رغبة شخصية اتجاه إعداد البحث العلمي، فإن ذلك سيعكس إيجابا على البحث بشكل ملحوظ.

– يجب أن يكون موضوع البحث متخصص بمجال معين، بحيث تدور جميع أفكار وبيانات الباحث التي قام بجمعها حولها، فلا يتشعب كثيرا ويخرج من إطار البحث الأساسي.

– يجب أن يكون موضوع البحث الذي تم اختياره للبحث جديدا ولم يسبق بدراسته.

– على الباحث عند اختيار عنوان البحث، أن يكون هذا العنوان شامل لجميع أفكار البحث ومعبر عنه ومرتبط به ارتباطا وثيقا.

– يجب أن تكون الأبحاث العلمية خالية من الأخطاء الإملائية والنحوية والمطبعية.

– يجب على الباحث عند اختياره للمراجع العلمية والمصادر التي يستند عليها عند إجراء الدراسة، أن يختارها على أساس تمتعها بالموثوقية ودقة الحقائق التي تحتويها، فيطلع الباحث على رأي الباحثين المعاصرين اتجاه المراجع وما هي انتقاداتهم.

– تحقيق التكامل بين مراحل البحث: يجب على الباحث أن يقوم بالربط بين الأفكار والمعلومات في رسالته، ويعمل الباحث على إعداد بحث مترابط متسلسل بداية من عرض مشكلة البحث وحتى التوصل إلى النتائج التي ترتبط بمشكلة البحث.

كما يمكننا التنويه لأهمية تحلي الباحث بأخلاقيات البحث العلمي، فهي من أقسام علم الأخلاق الذي يهدف إلى التمسك بجميع المثل والمبادئ الأخلاقية، مع تجنب الغش أو الانتحال أو التزوير للمعلومات وكل ما يسيء للعمل العلمي البحثي.

فبناء الأبحاث العلمية عالية الجودة يستلزم أن تكون هناك ثقة بالمضمون البحثي وبالنتائج التي توصل إليها، وهذا يحتاج إلى الالتزام الكامل بجميع أخلاقيات البحث العلمي والصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث، مما يوصلنا إلى دراسات علمية مهمة، تلعب دور

كبير بنشر البيانات والمعلومات والنتائج الموثوقة الدقيقة، التي لها تأثير كبير على تطور العلوم والمجتمعات، نذكر أهمها:

– **الأمانة والصدق والنزاهة:** وهي من أهم أخلاقيات البحث العلمي والصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث، حيث يفترض أن يشير الباحث العلمي إلى مصدر أي معلومة عرضها في دراسته، كما يفترض أن تنشر النتائج الواقعية التي وصلت إليها الدراسة العلمية، فلا يغيّر أو يزور أي شيء من النتائج متأثراً بميوله أو آرائه أو بأي أمر آخر. كما يفترض أن لا يختلق الباحث العلمي أية معلومات لا وجود لها، وأن يضع استنتاجات غير واقعية لنتائج البحث العلمي، وبالإضافة الى كل ذلك من المهم الإشارة إلى أن المبالغات في تفسير نتائج البحث تقلل من أهمية ومصداقية هذا البحث، أي أن الباحث العلمي يجب أن يبتعد عن أي محاولة للاحتيال أو التضليل في دراسته العلمية.

– **العمل البحثي الدقيق والمنظم:** على الباحث العلمي أثناء عمله البحثي أن يتجنب العشوائية أو التسرع أو ارتكاب الأخطاء الكبيرة، بل يفترض أن يقوم بعمله بكل عناية وهدوء وتنظيم، وأن يتأكد من معلومات ونتائج بحثه. وهنا من المفيد أن نشير إلى أن الباحث خلال مراحل عمله البحثي، عليه أن يقوم أثناء الإعداد للبحث بكتابة المعلومات والبيانات وكل ما يرتبط بالبحث على أوراق أو كراس خارجي، فهذا سيكون له دور كبير في تنظيم البحث وتسهيل العمل فيه، وفي وصول الدراسة العلمية الى النتائج الدقيقة.

– **الحياد والموضوعية:** لا يمكن الوصول إلى بحث علمي أكاديمي عالي الجودة إلا مع التزام الباحث العلمي بالحياد والموضوعية، والابتعاد عن ميوله وآرائه الشخصية وبالخصوص في مرحلة مناقشة الدراسة وعرض نتائجها، حيث يمكننا اعتبار هذه الشروط من أهم أخلاقيات البحث العلمي والصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث.

- **إحترام مجهودات الآخرين وملكياتهم الفكرية:** على الباحث العلمي أن لا ينتحل صفة أي شخص، وأن لا يقتبس معلوماته أو بياناته ويقدمه كعمل شخصي له، فهذا يخل بالأمانة العلمية ويعتبر سرقة أدبية، وبالتالي يستوجب عل الباحث العلمي أن يوثق كافة المعلومات والاقتباسات والاستشهادات التي ينقلها في دراسته العلمية.

- **التعامل الأخلاقي مع عينة الدراسة:** لأفراد عينة الدراسة دور أساسي في نجاح الدراسة العلمية ووصولها إلى النتائج المطلوبة، لكن أخلاقيات البحث العلمي والصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث تحتاج الالتزام بالعديد من الأمور عند التعامل مع أفراد هذه العينة. فعلى سبيل المثال يجب في بعض الحالات الحفاظ على سرية المعلومات التي يعطيها أفراد عينة الدراسة، كأن تكون المعلومات مرتبطة بأمور شخصية وبمرض أو غيرها من المعلومات التي لا يرغب المبحوث في معرفة الآخرين لها، والتي يكون قد منحها للباحث العلمي لثقته به ومعرفته بأهمية البحث العلمي. كما يفترض أن يتعامل الباحث العلمي مع عينة الدراسة باحترام وصدق وأن يحترم رغباتهم، فإذا رغب المبحوث عدم المشاركة في الدراسة العلمية أو الانسحاب منها فيفترض عدم الضغط عليه. وفي حال وجود أي خطر عليهم يجب أن يصارحهم بذلك وشرح نوعية المخاطر، وأن يأخذ منهم موافقة خطية للمشاركة في البحث بهذه الحالة.

- **النشر العلمي المسؤول:** يجب على الباحث العلمي أن يعمل على النهوض بعملية البحث العلمي، وذلك من خلال محاولة نشر الدراسة العلمية المفيدة الأصيلة التي تثري المجتمع والتخصص العلمي الذي تنتمي إليه، وعليه أن يختار المكان المناسب للنشر كإحدى المجلات العلمية المحكمة الموثوقة والمعتمدة ذات الانتشار الواسع.

- **الشرعية والالتزام بالقوانين والأعراف:** على الباحث العلمي أن يختار المواضيع والمشكلات البحثية التي تكون شرعية، فلا تخالف الأعراف أو القوانين المجتمعية، وأن لا تكون متعارضة مع الشرائع والأديان السماوية.

-**الرغبة والميول الشخصية:** من المهم أن يمتلك الباحث العلمي رغبة في إعداد البحث، وأن تكون لديه ميول في حل ظاهرة الدراسة العلمية، فهذا سيساعده على بذل أكبر المجهودات، وسيبقى يعمل لوقت كبير في سبيل الوصول إلى النتائج المطلوبة.

- **الذكاء وسرعة البديهة:** من أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث العلمي الذكاء والابداع، ليتمكن من ربط الأفكار والمعلومات، ويستطيع أن يناقش المعلومات ويحللها بكل تركيز وخبرة وصولاً إلى النتائج المنطقية المطلوبة.

وبعد كل ما ذكرناه نجد أن اتباع الأخلاقيات البحثية هو أمر أساسي على جميع الباحثين والطلاب الالتزام به، لأن الإخلال بهذه الأخلاقيات سيكون له نتائج سلبية للغاية على الأبحاث العلمية عموماً وعلى الباحث العلمي بشكل خاص.

تتعدد الفوائد والأهميات التي يجنيها الباحث من اتباع قواعد منهجية البحث العلمي، وهذه الفوائد التي تدفع الباحث لاتباع قواعد منهجية البحث العلمي بكافة الجوانب التي يغطيها والتي تساعد الباحث على إتمام البحث العلمي بأفضل شكل وباحترافية أكثر، ومن أهمية وفوائد قواعد منهجية البحث العلمي ما يأتي:

- تساعد قواعد البحث العلمي الباحث على إنجاز البحث العلمي الخاص به بأفضل شكل ممكن وباحترافية وامتياز.

- يمكن للباحث من خلال الالتزام بقواعد منهجية البحث العلمي السرعة في الإنجاز والأداء مما يوفر على الباحث الوقت والجهد.

- تعمل قواعد منهجية البحث العلمي على تحديد المسار الذي يتوجب على الباحث سلوكه لتحقيق الأهداف العامة التي يسعى من أجلها.

– إن أخذ قواعد البحث العلمي بعين الاعتبار يساعد على تنظيم عملية الإعداد والإنجاز والكتابة والتقديم للبحث العلمي.

– يمكن للباحث من خلال التزامه بقواعد البحث العلمي تقديم البحث العلمي الخاص به بأفضل صورة وشكل ممكن.

– يجني الباحث من اتباعه والتزامه بقواعد منهجية البحث العلمي تحقيق كافة المتطلبات التي يسعى لإيجادها من خلال البحث العلمي الخاص به.

– تعمل قواعد منهجية البحث العلمي على دفع الباحث لاستيفائه لكافة المتطلبات والشروط التي يتوجب عليه الالتزام بها حين إعداد البحث العلمي.

– تدفع قواعد منهجية البحث العلمي الباحث لتحقيق وتوفير كافة العناصر المطلوبة في إعداد البحث العلمي.

إن انعدام التزام الباحث بالأسس الصحيحة والتي يتوجب عليه اتباعها في قواعد منهجية البحث العلمي يعود بمجموعة من السلبيات والآثار التي تضر الباحث والبحث العلمي على حدٍ سواء، ومن أهم هذه المضار والآثار السلبية لانعدام الالتزام بقواعد منهجية البحث العلمي ما يأتي:

– انحراف الباحث وتجنبه لقواعد البحث العلمي يؤدي به للوصول إلى مستوى منخفض في عملية التقييم للبحث العلمي.

– الإضرار بسمعة الباحث وشهرته وبعمله البحثي.

– إن انعدام التزام الباحث بقواعد منهجية البحث العلمي من الأمور التي تضعف المحتوى البحثي الذي يقوم بتقديمه الباحث.

– تخلي الباحث عن الأخلاقيات البحثية وذلك لعدم اتباعه لأسس وقواعد منهجية البحث العلمي.

– إخلال وضعف مستوى استيفاء الباحث لكافة الشروط والمتطلبات التي يتوجب عليه تحقيقها نظراً لبعده عن قواعد منهجية البحث العلمي.

– الوصول إلى مستوى ضعيف في تقديم البحث العلمي وذلك ببعد الباحث وعدم التزامه بقواعد البحث العلمي فيصل إلى صورة وهيئة وشكل غير متوافقين مع الأسس التي يبنى عليها ويقدم على أساسها البحث العلمي.

– انخفاض ملحوظ في مستوى المؤسسة الأكاديمية نتيجة البعد عن قواعد منهجية البحث العلمي، وتصبح جميع الأعمال البحثية المقدمة منها أو معظمها والتي تحمل اسم المؤسسة غير ملتزمة بقواعد منهجية البحث العلمي.

– البعد عن قواعد منهجية البحث العلمي من الأمور التي تضر بالتركيبة الأساسية والعامة للبحث العلمي الذي يتم تقديمه.

وأخيراً يمكن القول بأن الالتزام بأساسيات وقواعد منهجية البحث العلمي من الأمور التي يتوجب على الباحث تحقيقها وتوفيرها في عمله البحثي، وذلك لأن الالتزام بها من الأمور التي تضمن للباحث سيره على الخطى والتسلسل الصحيح والسليم والذي يستوجب منه اتباعه بأفضل صورة وشكل ممكن، لذا فإن قواعد منهجية البحث العلمي ركن أساسي يتوجب على الباحث اعتماده والتحقق من توافره دوماً، كما أنها تعتبر قاعدة توثيق وضبط للعمل البحثي وتعتبر مرجعا أساسيا للباحث في أداء وإجراء عمله البحثي.

قائمة المراجع

1- أيمن المصري، **أصول المعرفة والمنهج العقلي**، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط1، 2010.

2- أحمد عبد الله اللحلح، مصطفى محمود أبو بكر، **البحث العلمي (تعريفه، خطواته، مناهجه، المفاهيم الاحصائية)**،الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002.

3- الطاهر جواد، **منهج البحث الأدبي**، العراق: مطبعة العاني، 1970.

4- أحمد بدر، **أصول البحث ومناهجه**، الكويت: دار المطبوعات، 1982.

5- العربي بلقاسم فرحاتي، **البحث الجامعي بين التحرير والتصميم والتقنيات**، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2011.

6- إحسان محمد حسن، **الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي**، ط1، بيروت: دار الطليعة، 1986.

7- بخوش الصديق، **منهجية البحث العلمي**، الأردن: دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

8- بشير صالح الراشدي، **مناهج البحث التربوي**، الكويت: دار الكتاب الحديث، 2000.

9- تيودور كابلوف، **البحث السوسيولوجي**، ترجمة: نجاة عياش، بيروت: دار الفكر الجديد، 1979.

10- جبارة عطية جبارة، **علم الاجتماع والاعلام**، عمان: دار الوفاء، 2001.

11- حسين عبد الحميد رشوان، **أصول البحث العلمي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003.

12- خالد حامد، **كيف تكتب بحثا جامعيا**، الجزائر: دار ريحانة، (د. ت. ن).

13- خير الله عصار، **محاضرات في منهجية البحث العلمي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

14- ذوقان عبيدات وآخرون، **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه**، ط2 ،عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.

15- رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العلمية**، الجزائر: دار الفكر، 2006.

16- رشيدة سبتي، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية**، ط1، الجزائر: دار التنوير، 2014.

17- سامي محمد ملحم، **البحث العلمي (تعريفه، خطواته، مناهجه، المفاهيم الحديثة)**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002.

18- سامية محمد جابر، **علم الاجتماع العام**، بيروت: دار النهضة العربية، 2003.

-19

20- عاطف علبي، **المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.

21- عامر قنديلجي، إيمان السامرائي، **البحث العلمي (الكمي والنوعي)**، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.

22- عبد الحميد سيد وآخرون، **علم النفس العام**، القاهرة: مكتبة غريب، 1990.

23- عبد الرحمن بدوي، **مناهج البحث العلمي**، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977.

24- عصمان سركز العجيلي، سعيد مطير عياد، **البحث العلمي أساليبه وتقنياته**، ط2، الأردن: مكتبة المنار للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

25- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي أسس وأساليب**، ط2، الأردن: مكتبة المنار للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

26- عمار عوابدي، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

27- فاخر عاقل، **أسس البحث العلمي**، بيروت: دار العلم للملايين، 1979.

28- فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1، الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 2002.

29- كتاب جماعي، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019.

30- محسن أحمد الخضيري، محمد عبد الغني، **الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1999.

31- محمد أزهر سعيد السماك، **طرق البحث العلمي (أسس وتطبيقات)**، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

32- محمد سامي راضي، **منهج البحث العلمي في المجال الاداري**، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.

33- محمد سعيد رمضان البوطي، كبرى اليقينيات الكونية (وجود الخالق ووظيفة المخلوق)، دمشق: دار الفكر، 1997.

34- محمد شفيق، **البحث العلمي: خطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1985.

35- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر: دار قرطبة، 1997.

36- محمد علي محمد، **علم الاجتماع والمنهج العلمي- دراسة طرائق البحث وأساليبه**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986.

37- محمد مزيان عمر، **البحث العلمي مناهجه وتقنياته**، جدة: دار الشروق، 1987.

38- محمد محمد الهادي، **أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1995.

39- مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، ط1، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000.

40- مصطفى عليان ربحي، عثمان محمد غنيم، **أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية والتطبيق العملي**، ط4، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010.

41- مصطفى عمر التير، **مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي**، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1986.

42- محمود زيدان، **الاستقراء والمنهج العلمي**، ط4 ، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1980.

43- موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية (تدريبات عملية)**، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006.

44- ناهد حمدي أحمدي، **مناهج البحث في علوم المكتبات**، الرياض: دار مريخ للنشر والتوزيع، 1989.

45- نعيمة أحمد راشدي، **تحليل المحتوى في العلوم الانسانية: مفهومه، أسسه، استخداماته**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1987.